www.kassioun.org

969

الإثنين 08 حزيران 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«قيصر»... خيار «الصمود في الهاوية» [12]

الافتتاحية

الأزمتان الأمريكية والسورية و2254

بينما تتعمق الأزمة الأمريكية الشاملة بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل وحتى الثقافية والإيديولوجية، تظهر بشكل متواتر انعكاساتها على السياسات الخارجية لواشنطن.

ففي الملفات الثلاثة الأكثر سخونة ضمن الملفات الخارجية الأمريكية، ألقى ترامب بثلاث قنابل خلال الأيام القليلة الماضية. أولاً: تصريحاته حول تغيير موقفه من اتفاقيات التجارة مع الصين. ثانياً: تصريحاته حول الاستعداد لتمديد معاهدة ستارت 3 مع روسيا. ثالثاً: تصريحاته حول السعي للوصول إلى اتفاق مع إيران. وذلك على النقيض من كل مواقفه السابقة، والتي كان الناظم الأساسي فيها هو الخروج من شتى أنواع الاتفاقيات ومع مختلف الأطراف. وإذا كان الحال كذلك في الملفات الأضخم، فليس من الصعب الاستنتاج أنّ الآثار ستشمل حكماً الملفات الأقل ضخامة، وبينها الملف السوري.

إنّ سبر أعماق الأزمة الأمريكية الراهنة لا يزال موضوع جدل كبير حول العالم، ولكن ما لا يمكن إغفاله فيها هو الأمور التالية: 1- الأزمة شديدة التركيب وشاملة لمختلف الجوانب؛ فليست مالية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية ... إلخ، بل هي كلها وأكثر في وقت واحد. 2- عودة الجماهير إلى الشارع في الولايات المتحدة لا تختلف في جوهرها عن عودة الجماهير إلى الشارع في العالم بأسره؛ عودة فرضها تعفن النظام الدولي القائم والتعفن المضاعف لمركزه الأساسي، واشنطن. 3- انهيار الدور العالمي للدولار وما سيرافق ذلك من انهيار منظومة العلاقات الدولية التي رست بعد الحرب الباردة، بات أمراً لا مفر منه. 4- هذا الانهيار سيكون الأساس لتكوين منظومة علاقات دولية جديدة مختلفة في إحداثياتها عن كل ما شهدته البشرية خلال عدة قرون مضت.

الشاغل الأساسي للقسم الأكبر من السوريين اليوم هو: معاناتهم المعيشية المتفاقمة التي أوصلت نسبة الفقر بينهم إلى ما يزيد عن 90%، بل وأوصلت مئات الآلاف وربما الملايين إلى الفقر المطلق وإلى الجوع. ولكن ذلك لا ينتقص من أهمية الحدث الأمريكي، بل ونزعم أنه يعطيه معاني خاصة وعميقة بما يتعلق بسورية نفسها، وبالذات بوضع السوريين الاقتصادي والمعيشي.

إنّ الجذور العميقة للأزمة السورية، والكامنة في طبيعة النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي السائد منذ عقود طويلة، لا تنفصل نهائياً عن الوضع الدولي وتطوراته؛ فاتجاهات تطور هذا النظام قد تعززت تاريخياً في إطار السطوة والسيادة الغربية. وبالملموس فإنّ عملية إعادة هيكلة الاقتصاد السوري والوضع السوري ككل، والتي استغرقت عدة عقود، ولكن تسارعت بشكل خاص منذ 2005 مع السياسات الليبرالية، إنما كانت جزءاً من موجة عالمية غربية المنشأ والغايات، هدفها نقل أزمات المراكز الغربية باتجاه الأطراف عبر تكريس تبعيتها وخضوعها، وتالياً، نهبها وفسادها وتسلطها على شعوبها... ووصولاً إلى إشعالها بالفوضى والحروب بحيث تشكل عائقاً أمام الخصوم الصاعدين و«مستنقعات» يغرقون فيها.

وفي الإطار نفسه، فإنّ الولايات المتحدة عملت طوال السنوات الماضية على منع حل الأزمة السورية، بل وعلى تعميقها، واستخدمت في ذلك شتى الوسائل وعلى رأسها منع تطبيق 2254 لمنع التغيير الجذري الشامل الذي من شأنه طرد الأمريكيين وفوضاهم وعملائهم المباشرين وغير المباشرين من سورية.

شؤون عمالية

حاصر حصارك يا أخي...

02

ملف «سورية 2019»

الموافقة على العقوبات... خيانة وطنية موصوفة!

06

شؤون محلية

سياسة نقدية أم تجويعية؟

10

شؤون عربية ودولية

أمريكا.. الجيش يعود إلى بيته المشتعل!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

استطلاع بقوة الحوار..

كنا في لقاء مع أحد النقابيين الذين يعملون في متابعة أوضاع عمال القطاع الخاص، واللقاء شابه القليل من التوافق والكثير من الخلاف في المواقف تجاه حقوق عمال القطاع الخاص، والخلاف الأكبر كان حول القانون 17 الذي ينظم العلاقة بين أرباب العمل في القطاع الخاص والعمال، وتشعب الحوار إلى نقاط عديدة، منها: دور النقابات ونشاطها مع العمال، وعن دور التأمينات الاجتماعية ومهمتها في تأمين حقوق العمال التي نص عليها قانون التأمينات الاجتماعية، وخاصة ضمن حقّ العمال أن يكونوا تحت مظلة قانون التأمينات.

بدأ النقاش مع صديقنا حول الوضع المعيشي الذي يعيشه الفقراء عموماً والطبقة العاملة خصوصاً، حيث وافقنا صديقنا النقابي على أن الوضع المعيشي للعمال لا يحتمل، وهم بأوضاع لا يحسدون عليها في ظل تدني أجورهم التي يتقاضونها المترافق مع ارتفاع الأسعار الجنوني، وقدم لنا إحصائية عن مستوى الأجور، وهي من صنع يده لأربعة من المعامل التي له صلة بعمالها وعلى إطلاع بمستوى الأجور التي يحصلون عليها، فكانت الأرقام التي قدمها صاعقة بين ما يحصل عليه المدير التنفيذي لمعمل والمدير الإداري، وبين ما يحصل عليه عمال الإنتاج بمختلف تصنيفاتهم حيث يتقاضى العمال وسطياً بين مائة ألف ليرة وبين خمسين ألف ليرة، بينما الذين ذكرتهم أي أصحاب القرار والقائمون على إدارة المعمل يتقاضون بين مليون ونصف والمليون من الليرات السورية مع سيارة لكل منهم. وهذا الوضع استدعى منا طرح سؤال عليه: كيف السبيل لتقليل هذا الفارق بين الأجور لمن ينتجون ويحققون الأرباح الطائلة وبين من لا ينتجون وينالون أجوراً عالية؟ فكان الجواب عن السؤال: إننا نعمل مع رب العمل لكي يقدم للعمال بالمناسبات، مثل: العيد ورمضان، سلّات غذائية تعين العمال، ونعمل على إيجاد صندوق في المعمل مورده الأساسي من العمال، يقتطع من أجورهم مبلغ شهري لتأمين طبابتهم في حال المرض وتكون هذه الهبات التي هي «زكاة» عن أموال صاحب المعمل، وبديلاً عن زيادة الأجور التي لا نستطيع فرضها على أرباب العمل، حيث القانون لا يسمح بالضغط، ويعني بالضغط: الإضراب من أجل زيادة الأجور وتحصيل الحقوق، وأفضل طريقة لإعانة العمال هي التفاهم مع أرباب العمل كي يقوموا بأعمال «الخير» تجاه العمال.

افترقنا والخلاف بالمواقف قد كبر، ولكن كان صديقنا النقابي مسروراً بهذا الحوار ونحن أيضاً، وما ذكرناه من مواقف هو تعبير حقيقي عن جزء مهم من نمط التفكير والسلوك تجاه الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم، مع أن الواقع الموضوعي الذي يعيشه العمال لا بد أن يدفع الأمور نحو التغيير المطلوب من وجهة نظر الطبقة العاملة ومصالحها العميقة.

حاصر حصارك يا أخي...

الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية منذ بدء الأزمة لها نصيب مهم في تضييق الخناق على شعبنا من حيث توفر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي، ودوائه ليعالج أمراضه المختلفة وحاجاته الأخرى من كهرباء ومشتقات نفطية ومواد أولية لتقلع عجلة انتاج المعامل والمشاغل الحرفية، وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية التي تمت مع الغرب، مما أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمته «تقريباً» مع هذه الأسواق، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر المفروض، وبالتالي انعكاسه على قدرة الدولة على تأمين الحاجات الضرورية للمواطنين من غاز، ومازوت، وغيرها من الحاجات الأخرى التي أصبح تأمينها يشكل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصةً الفقراء منهم المكتوون بنار الأسعار المتحكم بها من كبار الفاسدين والمحتكرين المسيطرين على الأسواق والمخازين من البضائع، وهذا الفعل الشائن يصب في طاحونة الحصار ويكمله، من حيث النتائج المراد الحصول عليها ضمن الخطط السياسية الموضوعة أمريكياً.

■ عادل ياسين

قانون سيزر

جاء قانون سيزر الذي يلوّح به العدو الأمريكي لفرض مزيد من الحصار على شعبنا، حيث بدأت تظهر النتائج المبكرة لتأثير التلويح بالقانون، بأن أخذت الكثير من المعامل والمصانع تقفل أبوابها أو تخفض من إنتاجها لعدم توفر المواد الأولية لديها، وهذا الفعل عكس نفسه على العمال العاملين في هذه المعامل والمصانع، حيث سيطالهم سيف التسريح أو الإيقاف عن العمل لتتعاظم الأزمات عندهم، ولسان حالهم يقول «فوق الموتة عصة قبر» وهذا الوضع يجري تداوله في أروقة النقابات ليطرح السؤال المكرر دائماً ما العمل، السؤال الأهم الذي يتردد على كل لسان من المكتوين بنار الأزمة، وهو موجه إلى الحكومة بالدرجة الأولى، وإلى كل القوى الوطنية والشريفة: أليس من طريقة نسير عليها لكسر الحصار الشيطاني المفروض علينا؟ أليس من وسيلة لمواجهة المحتكرين وتجّار الأزمات؟

يد من حديد

لقد تبنت الحكومات المتعاقبة في بياناتها الوزارية الحد من ارتفاع الأسعار، وتخفيف آثار الأزمة على المواطنين، ولاحقاً قالت: إنها ستضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت الشعب من خلال قرارات صارمة ستتخذها لهذه الغاية، ولكن المكتوين بنار الأزمة لم يروا طحناً! بل يشاهدون على وسائل الإعلام جعجعةً ترفع منسوب عدم الثقة المتراكم أصلاً بين الحكومات وفقراء الشعب السوري.

إن الحلول المطروحة لتخفيف وطأة الأزمة من الحكومة تصطدم بجدار متين تمثله قوى النهب والفساد، التي لا مصلحة لها بالخروج الآمن من الأزمة عبر الحل السياسي والحوار «المفترض» البدء به، وهذا يتطلب من القوى السياسية الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية، التحرك في مواجهة الجبهة الأخرى المعتدية على قوت الشعب، التي هي جبهة متراصة الصفوف، مستفيدة من ظروف الأزمة التي جزء منها الحصار الاقتصادي كي تُمعن في نهبها واحتكارها للقمة الشعب، والتوجه بشكل فعلي لتفعيل قرار التوجه شرقاً الذي سيلعب دوراً مهما في كسر حلقات الحصار بمختلف أشكاله وحلقاته، بما فيها الحصار الذي تفرضه قوى الفساد والنهب الكبيرتين الذي نامت عليه الحكومة وحلفائها طويلاً عبر وضع كل البيض في سلة حفنة من الناهبين والفاسدين الكبار، لتأمين الحاجات الضرورية عبر عمليات الاستيراد المحقق لقضيتين هامتين الربح الأعلى والاحتكار.

إن التوجه شرقاً بمضمونه السياسي والاقتصادي سيفتح الأفق أمام الشعب السوري بحل سياسي على أساس القرار 2254 والذي يعني بمضمونه: أن يكون الشعب السوري سيداً على قراراته ومصالحه الجذرية، ومنها سيكسر كل الحصارات سواء الآتية من الداخل أو الآتية من الخارج.

إن التوجه شرقاً بمضمونه السياسي والاقتصادي سيفتح الأفق أمام الشعب السوري بحل سياسي على أساس القرار 2254

العمال قبل سيزر

يشكل الظلم الاجتماعي السمة المميزة لأي مجتمع قائم على استغلال الإنسان للإنسان، ويتجلى هذا بأشكال مختلفة، وذلك حسب مستوى تطور القوى المنتجة والتطور العام لهذه الدولة أو تلك، وبالتالي مطالب الطبقة العاملة والحركة النقابية التي تنحو إلى إزالة الظلم الاجتماعي أو إضعاف مظاهره الملموسة، وهي تختلف من بلد إلى أخر من حيث أشكالها ومحتواها وظروفها الوطنية.

■ نبيك عكام

تأمين حاجات الطبقة العاملة تتوقف إلى حد كبير على التطور الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الاجتماعية في البلاد، وأيضا حجم الثروة الاجتماعية التي تم إنتاجها من قبل الطبقة العاملة وكافة الكادحين، وكيف يتم توزيعها في المجتمع، وهل تحصل الطبقة العاملة على حصتها- من هذه الثروة- المناسبة للوضع والظروف المعيشة السائدة؟ دعونا نعترف أن ظروف العمال اليوم وخاصة الاقتصادية هي أسوأ مما كانت عليه في العقود القريبة السابقة، وذلك بمقارنة مؤشرات الحد الأدنى من الأجر الضروري لمستوى المعيشة، رغم التطور العلمي والتكنولوجي الذي جرى على محدوديته والمفروض منه أن يتيح ظروفاً أفضل ومختلفة للعمال، إلا أن السياسات الاقتصادية الاجتماعية والفساد والنهب المنظم والمشرعن لهذه الثروة حال دون ذلك، فاتجاه توزيع الحصة الأكبر من الدخل الوطني تستولي عليها هذه القوى، وإن الزيادات التي طرأت على الأجور وبعض متممات الأجر من مكافآت وغيرها خلال الفترات السابقة لا تعني توزيعاً عادلاً للثروة الاجتماعية، وإنما هي كذر الرماد في العيون.

لا حول لها ولا قوة

بات دخل العامل لا يكفي لسد رمقه بضعة أيام من الشهر، نتيجة ارتفاع الأسعار الجنوني وانخفاض قيمة الليرة الشرائية وفقدان أو شح الكثير من المواد الأساسية في الأسواق. فالعمال هم الطبقة التي لا حول لها ولا قوة سوى قوة عملها، والمعاناة التي يعانيها العامل السوري هي معاناة أغلبية الشعب السوري في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليهم وعلى البلاد عامة من قبل قوى الإمبريالية الأمريكية خاصة، والغرب عامة، المتمثلة بما يسمى قانون قيصر أو «سيزر» من جهة، ومن قبل قوى الفساد والنهب الداخليين من جهة أخرى.

على قارعة الطريق

لقد انعكست أثار هذه العقوبات سلباً على العمال في سورية، وخاصة الذين يعملون لدى القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم، وبات العمال مهددون بفقدان عملهم ليصبحوا على قارعة الطريق، نتيجة توقف منشآتهم عن العمل، بسبب عدم توفر المواد الأولية أو ارتفاع أسعارها نتيجة الحصار المفروض هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الأداء الحكومي اتجاه هذه الضغوطات القسرية المفروضة على البلاد، وعدم اتخاذ تلك الإجراءات الضرورية لمواجهة هذه العقوبات وحماية الإنتاج الوطني الحقيقي الصناعي والزراعي، هذا وقد بدأت بعض المنشآت بتسريح أعداد مختلفة من عمالها، وخاصة العمال غير المشمولين بمظلة التأمينات الاجتماعية نتيجة تهرب أصحاب العمل من تسجيلهم لديها، للتوقف الجزئي لهذه المنشآت، والمثل الأكثر وضوحاً الآن معامل الأدوية في القطاع الخاص، حيث بدأت تنضب من مستودعاتها المواد الأولية وأخذت طاقتها الإنتاجية تتدنى لعدم تمكن أصحاب المعامل من تأمين القطع اللازم لعمليات استيراد المواد الأولية الداخله في تصنيع الدواء، وهذا الواقع قد أضر بمصالح العمال المتضررة أصلاً بسبب ضعف الأجور وارتفاع الأسعار، وأضر بالوقت نفسه بالمعامل المنتجة التي كانت تؤمن حاجات الناس من الأدوية.

أما موقف النقابات اتجاه هذا الوضع الواقع في البلاد فهي في حيرة من أمرها، فمهمتها الدفاع عن العمال ومصالحهم المختلفة والعمل على حماية الإنتاج الوطني والدفاع عنه، وفي ظل هذا الواقع يتساءل العديد من النقابيين: ما العمل؟ وخاصة أن النقابة لا تمتلك صلاحيات في زيادة الأجور أو تعديل قوانين، وليس لديها صناديق!

الطبقة العاملة

إضراب بحقل نفط بتونس

أعلنت نقابات حقل نوارة النفطي عن الدخول في إضراب يوم الأربعاء الماضي لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على قرار الشركة النمساوية المستغلة للحقل بتسريح عدد من العمال دون مبرر قانوني، ويعتبر حقل نوارة من أكبر المشروعات الطاقية في تونس، والذي دخل حيز الاستغلال في شباط الماضي باستثمارات فاقت مليار دولار، وتم تنفيذه بشراكة تونسية نمساوية. وقال المسؤول النقابي في حقل النفط إن قرار الفصل الذي نفذته الإدارة مخالف لقوانين العمل وللمرسوم الحكومي الذي جمّد كل عمليات الفصل التي تجري في فترة الجائحة الصحية بسبب كورونا، وقال يجب الحد من صلاحيات الشريك الأجنبي في الحقل وفرض سيادة الدولة الوطنية التونسية.

إضرابات عمّالية في محافظة خوزستان الإيرانية

قام عدد من عمال قطاع الاتصالات الريفية في محافظة خوزستان الإيرانية، التي تقع جنوب غربي إيران، يوم السبت الماضي بوقفات احتجاجية أمام دائرة العمل في المحافظة، مطالبين بتحسين ظروف عملهم وأوضاعهم المعيشية. كما طالب العمال بتوحيد الرواتب والمزايا الأخرى، مقارنة ببقية الكوادر في هذا القطاع، وفقاً لقانون العمل، كما أضرب ما يزيد عن 40 عاملاً في شركة بتروكيماويات بمدينة معشور التابعة لمحافظة خوزستان، وذلك احتجاجاً على عدم تنفيذ خطة تصنيف الأعمال، والمشاكل التي تعرقل تنفيذ قانون الطقس السيئ، وعدم تناسب الأجور مع الأوضاع المعيشية لحياة العمال وكذلك من أجل تحسين بيئة العمل.

إضراب عمال شركة تاتا ستيل في هولندا

قالت نقابة عمال FNV إن العاملين في مصنع تاتا ستيل الهولندي في إيمويدين قرروا يوم الخميس الدخول في إضراب بسبب تخفيضات عدد العمال المخطط لها في مصنع تاتا البريطانية. وقالت شركة تاتا أوروبا إنها تخطط لإلغاء حوالي 1000 وظيفة في هولندا حتى أكتوبر المقبل على الأقل، غير أن النقابات طالبت الشركة بالتخلي عن خطة إلغاء الوظائف، إلى جانب خطط دمج الأنشطة الهولندية والبريطانية. هذا وقد تجمع حوالي 2000 عضو في النقابة في بلدة بيفرفيك يوم الخميس لمناقشة الإضراب، واجتمعوا في ساحة كبيرة مع الامتثال لقواعد التباعد الاجتماعي الهولندي لاحتواء تفشي الفيروس التاجي.

إضراب قطاعي لعمال البلديات في صفاقس

دخل عمال البلديات يوم الأربعاء 3 حزيران 2020 في إضراب، حيث تجمع العمال أمام قصر بلدية صفاقس بمناسبة الإضراب القطاعي من أجل تشميل عمال البلديات في كامل البلاد بقانون أساسي موحد يمكّنهم من عديد المكاسب والمنح ويضمن لهم حقوقهم المادية والمعنوية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإضراب القطاعي هو الثاني الذي شهدته صفاقس لقطاعي عمال البلديات والولاية والمعتمديات والعمد، الذي دعا له الاتحاد العام للشغل تضامنا مع النقابيين الموقوفين من عمال الصحة، وتم تنظيم مسيرات في اتجاه قصر بلدية صفاقس، حيث انعقد تجمع نقابي عمالي بحضور المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغل بصفاقس، ثم مسيرة ببعض شوارع منطقة باب بحر.

محطات من تاريخ العمال السوريين

تاريخ العمال السوريين الطويل يخبرنا بالعديد من المحطات الوطنية والطبقية، وقد شقت النقابات والاتحادات العمالية طريقاً شاقاً من النضال حتى انتزعت حق الطبقة العاملة السورية بحرية تأليف النقابات للدفاع عن مصالح وحقوق العمال. امتد تاريخ صعود الحركة النقابية والعمالية في سورية منذ بداية القرن العشرين حتى نهاية عام 1957.

■ محرر الشؤون العمالية

اتحاد نقابات العمال

تأسست العديد من النقابات العمالية في مدينة دمشق في عشرينات القرن الماضي، وبعضها تأسس زمن الثورة السورية الكبرى 1925–1927، وخاض العمال العديد من النضالات ضد الاستعمار وضد أرباب العمل.

وفي العام 1936، تأسس اتحاد عمال دمشق لقيادة النقابات العمالية الموجودة في دمشق، وكان من أهم نشاطاته: رفع المطالب العمالية إلى المجلس النيابي والحكومة عام 1937 حول حرية تأليف النقابات وساعات العمل والأجور والتسريح وتعويض الشيخوخة والإجازات السنوية والراحة الاسبوعية وأجر العمل الإضافي وغير ذلك. كما خاض اتحاد عمال دمشق الإضرابات من أجل زيادة الأجور عام 1937 واستطاع تحقيق ذلك.

وفي عام 1938، توج نقابيو سورية نشاطهم بتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، وتأسست الاتحادات العمالية والنقابات في العديد من المحافظات.

المؤتمر الأول للعمال السوريين

منذ نهاية عام 1944 كانت الحكومة تشدد الرقابة على الاتحاد العام لنقابات سورية، فشكل الحزب الشيوعي مع قوى تقدمية أخرى اتحاداً نقابياً جديداً حمل اسم «مؤتمر العمال السوريين»، حضر المؤتمر الأول للعمال السوريين 112 مندوباً يمثلون أكثر من 17 ألف عامل برئاسة النقابي إبراهيم بكري عام 1945. وارتفع عدد منتسبي مؤتمر العمال السوريين عام 1946 إلى أكثر من 35 ألف عامل.

أصدر مؤتمر العمال السوريين نشرة «نقابات العمال». وشارك في تأسيس الاتحاد العالمي لنقابات العمال رغم منع الحكومة، وانتخب العمال الوفد السوري المكون من إبراهيم بكري أمين سر نقابة عمال النسيج في دمشق «بالإجماع» وسعيد السواس رئيس نقابة عمال الميكانيك في حلب «بالإجماع» وجميل عثمان عضو الهيئة الإدارية لنقابة مستخدمي الفنادق في حمص «30 صوت من أصل 40»، وأيد الوفد السوري اللبناني اقتراحاً حول تكوين اتحاد نقابات عالمي وانتسب إليه.

المؤتمر الثالث للعمال السوريين

في آذار 1952، انعقد المؤتمر الثالث للعمال السوريين ممثلاً لـ 9000 عامل، 3000 من دمشق، 2000 من حمص، 2000 من حلب، 500 من الجزيرة، والبقية من اللاذقية وطرطوس وحماة وإدلب. وتمثلت في المؤتمر مختلف المهن والصناعات السورية.

ترأس المؤتمر العديد من النقابيين، مثل: جبران حلال وإبراهيم بكري وخليل حريري وغيرهم، واتخذ المؤتمر قرارات بالتضامن مع نضال شعوب تونس ومصر وشهداء الحركة الطلابية في حلب الذين سقطوا وهم يهتفون ضد الأحلاف الاستعمارية.

وطالب المؤتمر جميع النقابيين بصرف النظر عن توجهاتهم للنضال في سبيل زيادة أجور العمال بنسبة 25% وتأمين الخبز للعمال بسعر رخيص وكمية كافية، وإصدار قانون للضمان الاجتماعي، وتشكيل لجان مشتركة لجميع المهن والمعامل لتحقيق هذه المطالب الأساسية.

كانت الحكومة تشدد الرقابة على الاتحاد العام لنقابات سورية فشكل الحزب الشيوعي مع قوى تقدمية أخرى اتحاداً نقابياً جديداً حمل اسم «مؤتمر العمال السوريين»

المؤتمر الثامن لنقابات العمال

عقد المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية على مدرج جامعة دمشق في شهر آذار من عام 1955 في أجواء من الحريات الديمقراطية والبرلمانية، وحضر المؤتمر مندوبون عن 200 اتحاد مهني يمثلون عشرات الآلاف من العمال، وانتخب القائد الشيوعي إبراهيم بكري رئيساً للمؤتمر.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر الثامن حدثت مظاهرة عمالية ضخمة أمام مبنى الجامعة تأكيداً على مطالب الطبقة العاملة السورية في زيادة الأجور والضمان الاجتماعي والضمان الصحي، وحق الإضراب ومنع التسريح التعسفي، وساعات العمل الثماني وغير ذلك.

الجبهة النقابية 1957

في جو من النهوض الوطني وصعود الحركة الشعبية، جرت الانتخابات النقابية عام 1957، واستطاع النقابيون الشيوعيون والتقدميون والمستقلون إسقاط القيادات الإصلاحية التي لها علاقات مع النقابات الأمريكية الإصلاحية، والقيادات الحرفية التي تدافع عن مصالح أرباب العمل، وتشكلت قيادة جديدة من تسعة نقابيين، ثلاثة شيوعيين وثلاثة تقدميين وثلاثة مستقلين.

وتشكلت بعد الانتخابات جبهة نقابية عرفت باسم «التجمع القومي النقابي»، وهي امتداد للجبهة الوطنية التي عرفت باسم «التجمع القومي البرلماني» داخل النقابات العمالية. وكان من أهم نشاطات الجبهة النقابية هو حشد صفوف الطبقة العاملة للمشاركة في أسبوع التحصين وحفر الخنادق حول العاصمة دمشق، أثناء تهديد تركيا وحلف الناتو والكيان الصهيوني بغزو سورية خريف عام 1957.

وفي العام 1959، تعرضت النقابات إلى حملة من التنكيل تمثلت بمحاولة تنحية النقابيين المنتخبين، وعندما أعاد العمال انتخاب نفس النقابيين لجأت سلطات الوحدة إلى سجن النقابيين، وحل النقابات القائمة، وتأسيس نقابات غير موجودة وتعيين رؤساء النقابات واتحادات المحافظات وضرب استقلالية الحركة النقابية في الصميم، لتدخل الأخيرة في مرحلة التراجع التدريجي طوال النصف الثاني من القرن العشرين.

جورج فلويد... والحراك الشعبي الأمريكي

يتلقى النظام الرأسمالي الأمريكي ضرباتٍ قاسية تحت وطأة التداعيات الخطيرة لانتشار فيروس كورونا في الدولة الغنية التي لا تملك سوى 5% من عدد سكان العالم و30% من نسبة الوفيات بالفيروس، جنباً إلى جنب مع التراجع الاقتصادي الحاد، والقفزة النوعية في استعداد الناس لمواجهة المنظومة القائمة، والتي عبرت عنها المظاهرات الآخذة بالتوسع في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

■ إعداد: سعد خطار

إن نطاق وشدة الاحتقان الذي هزّ الولايات المتحدة الأمريكية منذ مقتل المواطن الأمريكي، جورج فلويد، على يد الشرطة في ولاية مينيابوليس، يتصاعد على نحوٍ مثير للانتباه. حيث شارك الملايين من مختلف «مكونات» المجتمع الأمريكي في نشاطات تتراوح بين الوقفات الاحتجاجية الصامتة، وصولاً إلى تحولها إلى مواجهات فيما لا يقل عن 140 مدينة و500 حي. بالتوازي مع ظهور دعوات صريحة وجدية تدعو المتظاهرين إلى تنظيم أنفسهم في تجمعات سياسية، درءاً لخطر اختطاف الحراك الحاصل الآن من قبل أطراف سياسية متعددة لها مصلحة في ذلك.

وحتى تاريخ إعداد هذه المادة، كان قد تم استدعاء الحرس الوطني الأمريكي في 26 ولاية إلى جانب وحدات أخرى من الجيش الأمريكي، بما في ذلك كتيبة من المظليين من الفرقة 82 المحمولة جواً. وهذا ما يوحي بأن لدى الإدارة الأمريكية تقديراً بالغ الجدية بأن الأحداث من المرجح أن تتصاعد.

لم يحصل أي اضطراب سياسي مشابه للاضطراب السياسي الحالي في الولايات المتحدة الأمريكي منذ شهر نيسان عام 1968 في أعقاب اغتيال الدكتور مارتن لوثر كينغ

أكبر عدد سجناء في العالم

لم يحصل أي اضطراب سياسي مشابه من حيث الحجم «مع وجود فروقات كبرى» للاضطراب السياسي الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر نيسان عام 1968، وذلك عندما عمّت الاحتجاجات أكثر من 100 مدينة أمريكية في أعقاب اغتيال الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور، القائد الأمريكي الذي قاد النضال المتصاعد المطالب بإنهاء التمييز العنصري ضد «السود» في عام 1964.

في ذلك الوقت، استجابت الإدارة الأمريكية التي تقودها الشركات الكبرى للتحدي الماثل أمامها من خلال التوسع الهائل في عسكرة قوات الشرطة المحلية في الولايات، وعمليات الشرطة السرية المكثفة للتخلص من قادة الحراك، فضلاً عن سياسة السجن الجماعي للمنضوين تحت لواء هذا الحراك، والتي امتدت على مدار نصف القرن الماضي. وتؤكد الأرقام ذلك، حيث ارتفع عدد السجناء الأمريكيين في سجون الولايات المتحدة من 200،000 سجين في عام 1970، إلى ما يزيد عن 2،2 مليون سجين اليوم، أي أكثر بـ 11 مرة مما كان عليه في 1970.

الأزمة الشاملة... عوامل جديدة

تعيش الولايات المتحدة اليوم أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة، والحديث المفصل عن عواملها سيحتاج بلا شك إلى بحث أطول وأكثر عمقاً، لكن يمكن لنا أن نميز بسهولة أربعة عوامل ناشئة حديثاً، تشكل مع ما سبقها من عوامل أساسية لحظة انعطافية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية:

أولاً: نزع فيروس كورونا ورقة التوت الأخيرة عن النموذج الأمريكي، وكان بمثابة عامل إظهار لمكامن الخلل في المنظومة الرأسمالية الأمريكية وعامل تسريع للوقوف ضدها. وهذا الفيروس، إلى جانب كشفه عن ضعف النظام الصحي داخل الولايات المتحدة، كشف عن الطبيعة العنصرية للنظام الرأسمالي الأمريكي. وهنا يمكن أن نشير إلى أن واحداً من الشعارات التي يرفعها المتظاهرون والتي لا تحظى بتغطية إعلامية إلا بشكل محدود وضيق، هو الاعتراض على أنّ نسبة الوفيات جراء الإصابة بفيروس كورونا بين صفوف المواطنين «السود» هي ما بين 2،6 إلى 4 أضعاف النسبة بين صفوف المواطنين «البيض»، وفي هذا إشارة ليس إلى وقوف النظام الأمريكي إلى جانب «البيض»، بل إلى مشكلة أحياء المهمشين التي يسكن غالبيتها مواطنو الولايات المتحدة من «السود واللاتينيين والآسيويين... إلخ»، ووصول هؤلاء للاستفادة من النظام الصحي الأمريكي الضعيف أصلاً هو شبه مستحيل.

ثانياً: ارتفاع معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً، في مقابل تراكم الأرباح والمعونات الحكومية لدى الشركات الأمريكية الكبرى التي لم تساهم فعلياً في إخراج المجتمع الأمريكي من أزمة الفيروس، بل لعبت دوراً معاكساً دافعاً الناس نحو الموت نتيجة تؤخر الإغلاق ثم الإعادة المبكرة للنشاط الاقتصادي الأمريكي على حساب صحة العاملين.

ثالثاً: على مدار السنوات الأربع الماضية، انقسمت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على نفسها، وفي هذه الجزئية، تعيش الولايات المتحدة أزمة حكم مستعصية، حيث تدفع التيارات داخل الإدارة الأمريكية إلى إحراج بعضها بعضاً، مما يصعب إلى حد كبير التعامل مع المدّ الحالي في الحَراك الشعبي الأمريكي، الذي نجد تياراً يحاول مواجهته، وتياراً آخراً يحاول احتواءه لاستخدامه كورقة ضغط ضد التيار الأول.

رابعاً: أثارت ظاهرة بيرني ساندرز، بوصفها ظاهرة تحاول ركوب موجة «الاشتراكية» وظاهرة أطلقها الحزب الديمقراطي وأطفأها الحزب الديمقراطي، قناعة جديدة لدى الجيل الأمريكي الشاب الباحث عن سبل للتخلص من قيود هذه المنظومة الرأسمالية، وهي أن التغيير من خلال الدمى التي تحاول أن تقدم نفسها للجمهور على أنها «بديل» عن المنظومة القائمة لن يفلح ولن ينجح. وهو ما ساهم أيضاً بنزول أعداد أكبر إلى الشارع للتعبير عن ذلك.

وبالرغم من القسوة والسادية التي حملها فيديو إعدام جورج فلويد، إلا أن ما ينبغي التذكير به، هو أن هذا الفيديو ليس السبب الأساسي في تصاعد الحراك الشعبي داخل الولايات المتحدة، ذلك لأن جوهر المطالب التي تسود الولايات المتحدة اليوم لا يرتبط فقط بمطالب جنائية ترتبط بحادثة جورج فلويد، بل يتعدى ذلك ليطال جذور المنظومة الرأسمالية الأمريكية التي تعتدي على أبسط الحقوق الطبيعية للمواطنين الأمريكيين.

جوهر المطالب التي تسود الولايات المتحدة اليوم لا يرتبط فقط بمطالب جنائية ترتبط بحادثة جورج فلويد بل تتعدى ذلك لتطال جذور المنظومة الرأسمالية الأمريكية

الموافقة على العقوبات... خيانة وطنية موصوفة!

نشرت دائرة العمل الخارجي الأوروبي يوم الخامس من الشهر الجاري على حسابها الرسمي على تويتر فيديو ترويجي «2د 45ثا» يتناول العقوبات الأوروبية على سورية، ويدّعي أنها «صُممت بحيث تتجنب إحداث تأثير سلبي على الشعب».

■ مهند دليقان

دائـرة العمل الـخارجي الأوروبـي EEAS، والتي باتت مشلولة بالكامل منذ عدة أشهر، وعاجـزة عن اتـخاذ أي موقف موحد عدا متابعة فرض العقوبات على سورية، توضح في مقطعها الترويجي، أن الاتحاد الأوروبي: «استهدف بعقوباته 273 شخصاً و70 كياناً، ويعرف معظم السوريين هؤلاء ويعرفون ما قاموا به».

نَشْرُ الفيديو في ظل التـهاوي الكارثي والمتسارع لمستوى معيشة ما يزيد عن 20 مليون سوري موجودين على الأراضي السورية في المناطق المختلفة، يوحي بأنّه محاولة أوروبية للتبرؤ من الآثار الكارثية للعقوبات. أكثر من ذلك، فإنّ نشره قبل أيام من دخول حزمة العقوبات الأمريكية الجديدة «قيصر» حيّز التنفيذ، يبدو من جهة تمايزاً ونأياً بالنفس عن آثار قيصر، ولكن من جهة أخرى وفي الوقت نفسه، يأتي دعماً لقيصر عبر محاولة تبرير المنطق العام لآلية العقوبات؛ بالقول: إنها تستهدف أشخاصاً محددين وكيانات محددة وتتجنب إصابة الشعب.

نعم نعرفهم جيداً!

يوضح الفيديو أنف الذكر أن المعاقبين «1- ممنوعون من السفر إلى الاتحاد الأوروبي. 2- تم تجميد أموالهم وأصولهم المودعة في حسابات لدى مصارف الاتحاد الأوروبي».

وهذه العقوبات، والعقوبات الغربية عموماً، تضم مجموعة من الأسماء، بينها أسماء شهيرة حقاً بفسادها وتسلطها، ومن الصحيح تماماً أن السوريين يعرفونها جيداً، ويعرفونها أكثر بكثير مما يعرفها الاتحاد الأوروبي، لأنهم يرون كيف يزداد ثراؤها الفاحش وتسلطها العنيف يوماً وراء الآخر، بل ويرون كيف تتحول العقوبات نفسها إلى مزراب ذهب لتضخيم هوامش النهب والسرقة عبر الاستيراد والسمسرة والتحويلات كما سنوضح تالياً.

قبل ذلك لا بد من القول: إنّ الاقتناع بتضرر الفاسدين الكبار في سورية من تجميد حساباتهم، يحتاج قدراً عجيباً من السذاجة؛ فعشرات وربما مئات مليارات الدولارات التي نهبت من سورية عبر عقود متتالية، ليست مودعة بالخارج بالأسماء الصريحة للناهبين، بل هي موجودة ضمن شبكات شديدة التعقيد من «الأوفشورز» وعبر واجهات وواجهات لـواجـهات... وغيرها من أدوات الاحتيال المـالي. والأرصـدة الموضوعة بالأسماء الصريحة قد لا تتجاوز «مصروف جيب سياحي» للفاسدين الكبار، أي عشرات ملايين الدولارات. ولكن لا ينبغي أن يستنتج أحد أنّنا منزعجون من تجميد «مصروف الجيب ذاك»، فتجميده الآن قد يسمح للسوريين باستعادته لاحقاً، إذا لم تنهبه البنوك الأوروبية كما فعلت في حالات مشابهة.

أما ما يتعلق بمنعهم من السفر إلى الاتحاد الأوروبي، فهو أمر محزن حقاً، إذ فقد هؤلاء إحدى وجهاتهم السياحية...

البنوك الأوروبية بوصفها «فاعل خير»!

العقوبات على الكيانات تشمل تجميداً لأرصدتها، كما تشمل منعها من الدخول في تعاملات تجارية مع أوروبا. بين تلك الكيانات مثلاً: مصارف سورية الرسمية، ولكن لأنّ البنوك الأوروبية قلبها لله، فإذا شاءت تلك الكيانات أن تستورد غذاءً أو أدوية فإنها لا تمنعها من ذلك.

ولكن لكي تتأكد من أنّ الأموال ستصرف على ذلك النوع المسموح به من البضائع، فإنها تدخل بوصفها وسيطاً ومراقباً ضمن أية صفقة شراء غذاء أو دواء، بل وتتحكم باختيار جهة الشراء وسعره، وذلك بالتعاون والتقاسم مع الوسطاء المحليين «هؤلاء في حالات كثيرة هم مجرد واجهات لفاسدين أكبر «تشملهم العقوبات»». وبهذه الطريقة، فإنّ البنزين مثلاً جرى استيراده لسورية هذا العام بسعر بلغ ثلاثة أضعاف السعر العالمي، «لمزيد من التفاصيل راجع مادة: البنزين المستورد لسورية 3 أضعاف العالمي: وربح العقوبات قد يصل 920 مليون دولار سنوياً- قاسيون العدد 965». ربح العقوبات هذا يتم اقتسامه بين المستوردين السوريين وبين البنوك الإقليمية والدولية كضمانات «مخاطرة»، وكسمسرة وعمولات. ومن هم هؤلاء المستوردون؟ هل نعرفهم؟ نعم، نعرفهم جيداً...

من الأمثلة التي تصب في طاحون النهب نفسه، «والتي قدمت قاسيون دراسات لها في أعداد سابقةٍ يمكن الانتقال إليها عبر الروابط في النسخة الإلكترونية من المادة»، يمكن أن نذكر القمح حيث يرتفع هامش ربح المستوردين بمقدار 53-74%، السكر والرز والشاي وأعلاف الدواجن: الذرة وكسبة الصويا، والتي وصلت أرباحها في بعض الحالات إلى حدود 500%.

جزء مهم من هذه الأرباح يتعلق بمسألتين، الأولى هي: أنّ عمليات الاحتكار نمت بشكل مطرد في ظل العقوبات التي تضيق المنافذ الطبيعية، وتفتح الباب أمام درجات تحكم أعلى فأعلى بالسوق الداخلي، ويمكن القول: إنّ المستوردين الكبار قد ابتلعوا السوق والناس. المسألة الثانية التي عززت الأولى، بل ولعبت دوراً حاسماً فيها، هي: آلية تمويل المستوردات؛ حيث قدم المصرف المركزي السوري تسهيلات لمستوردي المواد الأساسية «الذين بات الكبار بينهم يعدون على أصابع اليد الواحدة» بأن زوّدهم بدولارات بسعر 438 ليرة سورية للدولار الواحد حين كان سعر صرف الدولار بحدود 1350 ليرة سورية «وصل يوم الأحد 6/7 الساعة الثانية ظهراً إلى 2600 ليرة في السوق السوداء». أي أنّ ربحاً إضافياً شديد الضخامة، يجري تحصيله من الفرق بين ما يدفعه المستورد كسعر للدولار وبين سعر المبيع «المدعوم» في السوق السورية، وهو سعر لا يحتاج أن يتجاوز السعر العالمي كي يحقق أرباحاً فلكية، ولكنه يفعل ذلك في عدة بضائع، منها: البنزين كما أسلفنا.

وبما أنّ المصرف المركزي السوري، وكما شأن المصارف الأوروبية، فاعل خير أيضاً، لذا فإنه يختار من المستوردين من ينال حظوة الدولار المنخفض ومن لا ينالها. هل نعرف من هم أصحاب الحظوة؟ نعم نعرفهم جيداً. هل تجهل الحكومات الأوروبية ذلك؟ نعم بلا شك، فهي حكومات فاعلة خير وقلبها لله أيضاً.

منع التحويلات

تحويلات المغتربين والمهجرين واللاجئين السوريين إلى أهاليهم في الداخل، هي جانب آخر في العقوبات يستحق الوقوف عنده. فبين الإجـراءات العقابية تشديد الرقابة وتضييق القـنوات المفتوحة للتحويلات المالية. الأمـر الـذي يسمح للسلطات في سورية بتمرير تحويلات المغتربين «أو قسم مهم منها» عبر قنوات محددة تفرض عليهم استلام التحويلات بأسعار صرف أقل بكثير من السعر في السوق السوداء. جرى تثبيت سعر استلام الحوالات على 700 ليرة سورية في حين وصل سعر الصرف الآن إلى 2675 ليرة «تغيّر خلال كتابة هذه المادة»، ما يعني في حال استمرار سعر 700 ليرة للدولار الواحد، أنّ العائلات السورية التي تستند إلى تحويلات بين 50 و200 دولار شهرياً لكي تتمكن من تأمين غذائها الأساسي فحسب، ستخسر ما يصل إلى 74% من القيمة الفعلية لتلك الحـوالات، وستنحدر تحت مستوى الفقر المطلق وصولاً إلى الجوع، وهو أمر قد وصلت إليه فعلاً عائلات سورية كثيرة.

أين تصب هـذه الفـروقات المـنهوبة؟ هل نعرف؟ نعم نعرف جيداً...

الموافقة على العقوبات خيانة وطنية

الوقـائع الملموسة، بل والقاتلة، تثبت أنّ العقوبات لم تحقق أياً من أهدافها المعلنة، بل وعلى العكس من ذلك، فقد زادت ثراء الفـاسدين الـكبار بشكل فـاحش. هـؤلاء الفاسدون، ما يزالون مصرين على أوروبا كشريك تجاري أول، وعلى الدولار واليورو كعملة تبـادل، رغم وجـود البـدائل، لأن أياً من البدائل ليس كريماً بقدر كرم الاتحاد الأوروبي معهم.

الوقـائع تثبت أيضاً أن «معاقَبي الغرب» وبالـتعاون معه، قد عمقوا مأساة الشعب السوري وأثخنوا في جراحه الغائرة.

إنّ موافقة أي سوري على العقوبات الغربية أو قيصر، وبـالإضافـة إلـى كونه انـحيـازاً لمصلحة الفاسدين الكبار ضد مصلحة الشعب السوري، فإنه خيانة وطنية موصوفة، وأياً تكن الأكاذيب والذرائع التي يجري تغطية تلك الخيانة بها.

إنّ موافقة أي سوري على العقوبات الغربية أو قيصر وبالإضافة إلى كونه انحيازاً لمصلحة الفاسدين الكبار ضد مصلحة الشعب السوري فإنه خيانة وطنية موصوفة

علينا أن نصدق شينكر.. لكن علينا أن نصدق جيفري أيضاً!

«رحبت إدارة أوباما بالتدخل الروسي في سورية مفترضة أنها سوف تكون مستنقعاً... وكان هذا بصراحة خطأ فادحاً»

■ سعد صائب

الكلام السابق هو لديفيد شينكر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، والذي شغل مناصب عديدة ضمن إدارات أمريكية متعاقبة، كان من بينها العمل ضمن وزارة الدفاع الأمريكية خلال حقبة احتلال بوش الابن للعراق وتدميره وتقتيل أبنائه.

مستنقع

أطلق شينكر كلامه السابق في الرابع من الجاري خلال ندوة نظمها «Middle East Institute– معهد الشرق الأوسط» بعنوان: «Shifting Dynamics and US Priorities in the Middle East–ديناميات التحوّل وأولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

ليس جديداً القول: إنّ السمة الأساسية لتصريحات المسؤولين الأمريكيين خلال السنوات الماضية، هي تناقضها مع بعضها البعض. ليس فقط تناقض تصريحات مسؤول ما مع مسؤول آخر، بل وفي كثير من الأحيان تناقض تصريحات المسؤول نفسه مع بعضها البعض.

يتناقض تصريح شينكر السابق، شكلياً على الأقل، مع تصريح جيفري يوم 12 من الشهر الماضي خلال اشتراكه في ندوة نظمها معهد هدسون. «إنّ تواجدنا العسكري «في سورية»، رغم صغره، مهم لهذه العملية الحسابية الكلية. لذا نحث الكونغرس والشعب الأمريكي والرئيس على إبقاء هذه القوات قائمة. ولكن مرة أخرى، هذه ليست أفغانستان. هذه ليست فيتنام. هذه ليست مستنقعاً. وظيفتي هي جعلها مستنقعاً للروس».

يرى شينكر، أن إدارة أوباما أخطأت إذ «رحبت» بالدخول الروسي إلى سورية، «مفترضة» أن سورية ستتحول بذلك إلى مستنقع للروس. ما حدث بالمقابل، ووفقاً لكلمات شينكر، هو أنّ «روسيا غيّرت مسار الحرب باستخدام 46 طائرة».

بقاء الروس أم رحيلهم؟

الاستفاضة في قراءة تصريحات المسؤولَين، ستسمح لنا بتوضيح «التناقض» بين ما يقولانه بشكل أكبر. في ندوة الشرق الأوسط نفسها، يقول شينكر: «لخمسة وأربعين عاماً، كان حجر الأساس في السياسة الأمريكية هو إبقاء روسيا خارج الشرق الأوسط. والآن والحال هي أنهم موجودون هناك، ويلعبون دوراً هدّاماً، نعتقد صراحة بأنه ينبغي عليهم الخروج».

بالمقابل، فإنّ جيفري في لقاء لصحيفة الشرق الأوسط معه، نُشر مطلع الشهر الماضي، يقول: «تتمحور سياستنا حول ضرورة مغادرة القوات الإيرانية للأراضي السورية كافة، جنباً إلى جنب مع كل القوات العسكرية الأجنبية الأخرى التي دخلت البلاد في أعقاب عام 2011، وهذا يشمل الولايات المتحدة. أيضاً «إسرائيل»، كما قد تتضمن القوات التركية كذلك «..» القوات الروسية دخلت الأراضي السورية قبل عام 2011، وبالتالي، فإنهم مستثنون من ذلك».

قبل أن نكمل المقارنة، نتوقف عند طرافة تعبيرات المسؤولين الأمريكيين الذين «يرحبون» بدخول الروس، ومن ثم «يستثنونهم» من أوامر الخروج من سورية... تعبيرات من هذا النوع، والتي نرى صداها لدى بعض الحثالة من «المفكرين الاستراتيجيين» بين ظهراني «المعارضين» و«المؤيدين»، تعكس حجم الصلف والوهم؛ حيث أمريكا هي «الرب الأعلى» الذي يسمح ويمنع ويُسيّر كل شيء بإرادته...

يرى بعض الحثالة من «المفكرين الاستراتيجيين» بين ظهراني «المعارضين» و«المؤيدين» واهمين أن أمريكا هي «الرب الأعلى» الذي يسمح ويمنع ويُسيّر كل شيء بإرادته...

والمعنى؟

المعنى الذي يمكن استنتاجه من تركيب التصريحين هو التالي: الهدف النهائي هو إخراج الروس من الشرق الأوسط، الأداة هي بقاؤهم المؤقت في سورية شرط تحويلها إلى مستنقع لهم.

هندسة المستنقع

كي يتمكن الأمريكان من تحويل سورية إلى مستنقع، فإن ذلك يتطلب العمل على عدة ملفات بشكل متوازٍ:

ينبغي الإصرار على منع تنفيذ سوتشي بحيث تبقى إدلب «قلعة للمعارضة»، كما جاء في مقابلة لجيفري مع الشرق الأوسط نشرت يوم الثاني من الشهر الماضي. وأما من هي هذه المعارضة، فذلك واضح من تصريحات أخرى لجيفري نفسه، ومن دراسات عديدة لمراكز الأبحاث الأمريكية الأساسية بما فيها معهد واشنطن، وهي أمور استفاضت قاسيون في تبيانها في عدة مقالات ندرج بينها كروابط إلكترونية المواد التالية المزودة ضمنياً بما يكفي من المراجع لمن يتوخى قراءة حصيفة للموقف الأمريكي: «المسرحية الكوميدية الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني!، أمريكا «ذات القلب الرحيم»، القائد أبو الفتح الفرغلي... و«المصادفات» التي بالجملة!».

الدفع نحو عزلة إضافية للشمال الشرقي السوري، وذلك باستخدام عدد من الأدوات بينها حوار كردي– كردي تسعى الولايات المتحدة لتوظيفه في الوصول إلى موقف كردي معزول عن بقية السوريين، وكذا ما يجري بخصوص قيصر والحديث عن استثناء تلك المنطقة منه، وغيرها العديد من الإجراءات التي وضّحت قاسيون اتجاهاتها العامة في مادة عن «قيصر» و«راند» والشمال الشرقي والحوار الكردي– الكردي.

ينبغي إفقار السوريين وتجويعهم بالتعاون المباشر أو غير المباشر مع الفاسدين والمتسلطين الكبار داخل النظام، وصولاً إلى تفجير كافة المناطق في سورية، بل وسعياً إلى إشعال المواجهات المسلحة من جديد إن استطاعوا ذلك.

كل هذه الإجراءات لا يمكنها أن تصمد وتصل إلى بناء المستنقع بالشكل المطلوب إلا ضمن شرط أساسي واحد: منع تطبيق 2254، أي منع التغيير الجذري الشامل لبنية النظام التي لم تعد عاجزة عن حل أية مشكلة فحسب، بل وباتت وظيفتها هي خلق المزيد والمزيد من الكوارث والمصائب للشعب السوري. هذا بدوره يتطلب إجراءات معينة ضمن الكيانات المعارضة، بحيث يجري تقديم ودعم أولئك الذين يصفقون لقيصر ويضربون عيناً عمياء عن مآسي السوريين وآلامهم، ويساعدون النظام في تعطيل عملية التغيير، كما ساعدوه طوال السنوات الماضية، عبر انبطاحهم الكامل أمام الرؤية الغربية وعبر عدائهم لمسار أستانا، وتماهيهم مع مخططات المجموعة الغربية المصغرة التقسيمية والتخريبية.

ولكن...

لأنّ كل شيء في هذه الحياة له جوانب عدة، بينها بالتأكيد جانب تقدمي، فكل ما تسعى له الولايات المتحدة وخصيانها في المعارضة والنظام، سينقلب في آجال قريبة ضدها وضدهم، ومؤشرات ذلك باتت ملموسة لمن لم يفقد بعد قدرته على استشعار نبض الناس.

التغيير الجذري الشامل قادم رغماً عن أنوفهم، وعبر التطبيق الكامل للقرار 2254.

بالضربة القاضية.. إلى المجاعة سر!

تتتالى ارتفاعات أسعار السلع والبضائع في الأسواق، ولم تعد عبارة «جنون الأسعار» تعبر عما يجري من تبدلات متسارعة عليها، فخلال أيام محدودة سابقة ارتفعت أسعار بعض السلع بنسب متفاوتة تتراوح بين 100- 300%.

■ سمير علي

السبب الرئيسي لارتفاع أسعار السلع هو تذبذب سعر الصرف، وبالأصح تراجع قيمة الليرة السورية، وحجم النهب الكبير المستمر دون توقف، بالتوازي مع تراجع الإنتاج، وربما أخيراً يمكن الحديث عن الحرب والأزمة والعقوبات والحصار، ما أدى بالمحصلة إلى فقدان بعض المواد والسلع من الأسواق في بعض الأحيان، والامتناع عن بيع بعضها، بل وإلى إغلاق بعض المستودعات والمحال التجارية.

من قلة الموت

خلال السنين الماضية، وحتى وقت قريب، وبنتيجة التراجع المستمر للقوة الشرائية لليرة، مقابل الارتفاعات المتتالية على الأسعار، مع الثبات النسبي للأجور، وبظل معدلات النهب المرتفعة، اضطر المواطنون إلى تخفيض معدلات استهلاكهم، وإلى ضغط سلة استهلاكهم اليومي من المواد الغذائية للحدود الدنيا، وذلك بعد الاستغناء عن الكثير من السلع والمواد.

فاللحوم الحمراء كانت قد خرجت من سلة الاستهلاك، وكذلك الألبسة، وجزء كبير من أنواع الفاكهة، ناهيك عن التقشف حتى على مستوى عدد الوجبات الغذائية اليومية، فقد اقتصرت على وجبتين في اليوم فقط، وربما يستغني الكبار عن إحدى وجباتهم اليومية لمصلحة الصغار في الأسرة.

هذا التدهور على المستوى المعيشي ترافق بتدهور على مستوى الخدمات أيضاً والتي طالتها ارتفاعات الأسعار أيضاً، وخلال هذه المرحلة وصلت نسبة المفقرين ومن هم تحت خط الفقر إلى أكثر من 80% من السوريين، وذلك بحسب بعض البيانات والإحصاءات، والنتيجة بالنسبة للغالبية المفقرة يمكن تلخيصها بعبارة «عايشين من قلة الموت».

قوت لتموت

نتيجة ارتفاعات الأسعار الأخيرة، خلال الأسبوع الماضي فقط، اضطر الغالبية من المواطنين إلى مزيد من التقشف وضغط سلة استهلاكهم اليومي، فخلال هذا الأسبوع تدهور الوضع المعيشي للغالبية بشكل كبير، بسبب ارتفاعات الأسعار الكبيرة غير المسقوفة.

فبين يوم والتالي ترتفع أسعار السلع في الأسواق، بل بين ساعة وأخرى، حيث تم الاستغناء عن مزيد من السلع على مستوى سلة الاستهلاك اليومي للغالبية من المواطنين.

فقد خرجت الفواكه بشكل كلي، وكذلك تبعتها المعلبات واللحوم البيضاء، بل البيض والأجبان أيضاً، حتى إن بعض الأسر أصبحت تكتفي ببعض الخضار المطبوخة مع الخبز كوجبة، وأحياناً بالخبز والشاي فقط لا غير، ولا ندري ما وصلت إليه بيانات الفقر والجوع والعوز، لكن النتيجة الحالية بالنسبة للغالبية يمكن تلخيصها بعبارة «قوت لتموت»، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع الوضع الصحي بنتيجة العوز الغذائي أيضاً، حيث تتزايد فرص الموت أمام فرص الحياة.

النهب والفساد بخير

طيلة السنوات الماضية، استمرت معدلات الاستغلال والنهب بالتزايد، خاصة مع دخول شرائح ناهبة جديدة تمثلت بتجار الحرب والأزمة، ومع تزايد هذه المعدلات ارتفعت معدلات الفقر، ولم تكن العقوبات والحصار إلا ذرائع لتبرير الترهل والتراجع، وحججاً من أجل تحقيق المزيد من الأرباح وفرصة للمزيد من النهب.

لم تكن العقوبات والحصار إلا ذرائع لتبرير الترهل والتراجع وحججاً من أجل تحقيق المزيد من الأرباح وفرصة للمزيد من النهب

فالتراجع خلال السنوات الماضية طال كل شيء، من الصناعة للزراعة للحرف والمهن، وكذلك الخدمات والصحة والتعليم، برغم كل ما يقال عكس ذلك على المستوى الرسمي، وبرغم الاستفاقة المتأخرة على أهمية الزراعة والصناعة والإنتاج مؤخراً، والتي يغلب عليها الطابع الصوتي والإعلامي فقط، والدليل الفاقع هو ما وصلنا إليه حتى تاريخه، مع فتح الباب على مزيد من التراجع والترهل على كافة المستويات، وبالتالي مزيد من الفقر والجوع والعوز.

وحده النهب والفساد كان بخير طيلة هذه السنوات، فقد كان محمياً ويزدهر على أعين الجميع في ظل الاستمرار بنفس السياسات الطبقية المجحفة، بعيداً ليس عن مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين فقط، بل وعن المصلحة الوطنية التي ضُرب بها بعرض الحائط حتى تاريخه، وعن سبق الإصرار والترصد من قبل القائمين على هذه السياسات والمستفيدين منها.

ليس تهديداً.. بل تحذيراً!

إذا كانت المؤشرات تقول: إن الجوع، برغم مخاطره وكوارثه، قد يكون مصير الغالبية الساحقة من السوريين، وخاصة مع الذريعة الجديدة المتمثلة بقانون قيصر الجديد، الذي لم يدخل حيز التنفيذ، ومع ذلك بدأنا ندفع ضريبته ونعاني من تبعاته على أيدي كبار الناهبين والفاسدين في البلد، لكن ذلك لن يكون بمعزل عمّا ستنتزعه هذه الغالبية الساحقة بالنتيجة من حقوق مستلبة، وما ستفرضه من استحقاقات وطنية جرى تأجيلها كثيراً، وما ستجرفه بطريقها من قوى طبقية وناهبة خلال ذلك، وعسى يكون ذلك بعيداً عن الفوضى التي قد تصاحب آفة الجوع، فعندها ربما لن تبقي ولن تذر!.

أجور النقل من وإلى المنطقة الشرقية احتكارية ومرتفعة

وصلت قاسيون شكوى من بعض أبناء مدينة دير الزور ومدينة البوكمال حول ارتفاع أجور النقل من دمشق الى هاتين المدينتين، ومساعي احتكار النقل من قبل إحدى الشركات على حساب الشركات الأخرى، وبموجب أسعارها الاحتكارية المرتفعة.

■ مراسل قاسيون

يقول هؤلاء: إن أجرة النقل الرسمية إلى دير الزور تبلغ 3150 ليرة وإلى البوكمال 4500 ليرة، لكن واقع الحال يقول: إن ما تتقاضاه إحدى الشركات يصل إلى 9000 ليرة إلى دير الزور و 12000 ليرة إلى البوكمال، طبعاً من خلال احتكار عمليات النقل التي تتم عبر «الوشيشة» العاملين لمصلحة هذه الشركة في كراجات البولمان.

بحسب الشكوى، فإن «وشيشة» إحدى الشركات يستقوون على «وشيشة» الشركات الأخرى، ويمنعونهم من استقطاب المسافرين عبرها، علماً أنها تتقاضى أسعاراً أدنى من الأسعار الاحتكارية التي يتم فرضها على المسافرين من هذه الشركة بحكم الاضطرار بالنتيجة.

المشكلة تبدو أعمق إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ممارسات الضغوط من قبل هذه الشركة ووشيشتها على المسافرين، وعلى الشركات الأخرى تجري على مرأى ومسمع كل الموجودين في كراجات البولمان، بما في ذلك عناصر الشرطة في الكراجات، وذلك بحسب الشكوى.

أبناء المدينتين الشرقيتين الذين يحاولون استعادة حياتهم ونشاطهم الاجتماعي الاقتصادي، وخاصة بعد قرار استئناف السفر بين المحافظات مؤخراً، يقولون: إنهم بحاجة لمن يرفع عنهم الغبن والظلم من هذا الاحتكار الذي يأخذ شكل البلطجة العلنية، بغض النظر عمّا يجري من صراعات بين الشركات على مستوى المنافسة والاستقطاب، والذي من المفترض بشكله الطبيعي أن يكون لمصلحة وراحة المواطنين، لكنه ليس كذلك بالواقع العملي.

أما المشكلة الأكبر بالنسبة لهؤلاء فهي: إن ارتفاع أجور النقل بهذا الشكل الكبير يعني مزيداً من الضغوط الاقتصادية عليهم، مع نتائج ذلك على المستوى المعيشي، خاصة في ظل تفلت الأسعار الذي طال كل سلعة.

فهل من مجيب.

■ برسم محافظة دمشق- قيادة شرطة المدينة

الكفر والجوع عم يزيد!!

العالم كلو صايبتو حالة من الملل والضجر بسبب كورونا والحجر... إلخ، إلا عنا نحنا السوريين يلي بعدنا عم نناضل بقلب سورية... ما شفنا لا ملل ولا هم يحزنون وهي مندون كسر الهاء إذا بدكون...

■ دعاء دادو

يلي منذكرون ومنحكي عنون من يلي فوق فوق ملهينا ومعبيلنا وقتنا كلو لإلنا نحنا وبس، الله لا يعطيون العافية فوق تعبون...

في وحدة من هل المواطنات السوريات وصفت يلي عم يصير بهل الجملة «السعادة هي ألاّ يكون لديك وقت فارغ تسأل فيه نفسك إن كنت سعيداً أم لا» وع هاد المبدأ هنن ماشيين فعلياً!!

ع فكرة في ميزة حلوة فيون أحلى وألذ من ميزات الهواتف الذكية ألا وهية كل ساعة بينوعولنا بالمصايب وضربات الراس يلي عم يطعمونا ياها... كلو كرمال ما تمل عزيزي المواطن... ولك شو بدكون أحسن من هيك؟!

طبعاً ما فينا نغطي ع فكرة إنو كالعادة المواطن مو عاجبو العجب ولا حتى الصيام برجب مدري لي؟؟!!

أخي هيك متعودين ع الهنا ما بيحبوا الأهرمة... بقصد متعودين ع الأهرمة وعندون حساسية من الهنا يلي عم يصرعونا ع أساس عم يقدمولون ياه... بس للأمانة والحق يقال، إنو مشغلين دماغون فوق الطاقة يلي بيستوعبها المخ والحاشية تبعو، بس كرمال يعملولنا نيو كولكشن وع كيف كيوفنا حتى!!!

مثلاً، أول ما بتهز لفوق سعر الليرة السورية بتلاقوا هدوليك الحرامية بقصد التجار الكبار مسكولكون هل آلات الحاسبة وبيبلشو يقرشو سعر الصرف وبعدا بيشلفو الأسعار تشليف يمين وشمال- فوق فوق فوق بالعالي كتير...

وبس تهز لتحت سعر الليرة بيعملولي فيها «اعمل نفسك ميت!!!» وبيصيروا أدن من طين وأدن من عجين الله بيعلم...

بهل المناسبة، صارت قصة عادية جداً بالنص التاني من سنة الـ2020 إنك تنسأل متل هل السؤال «عزيزي المواطن، كيف عم تدبر أمورك في هذا الغلاء الفاحش؟»

بس يلي بتضل مو عادية هي الإجابات ع هل السؤال هاد يلي بيوجع وبنزل ع أدن الواحد سعرو بسعر مرارة عيشتو وبتكون الأجوبة ع الشكل التالي «برحمة الله» «عفواً كأني سمعت كلمة عم ندبر؟!» «أي تدبير يلي عم تحكو عنو؟ عم نموت نحن وولادنا ع البطيء يا حكومتنا!!!». وهيك...

بس يلي مستحيل إنو ينحمل وعيب الواحد يقول عنو عادي هو: هل الإعلان هاد يلي كتير صرنا نشوفو متداول ع بعض الصفحات الشخصية بالفيسبوك «للبيع كلية سليمة زمرة دم O- بسبب الحاجة» والرد ع هل الإعلان كان «في B+ كمان يلي بدو»...

طبعاً بغض النظر عن مصداقية هل الحكي، بس هاد الحكي انكتب وانقال وانتشر للأسف!!

بالإضافة إنو ما فينا ننسى متل هل التجارة «بيع الأعضاء» على المستوى الشخصي مالها جديدة، بس يمكن صارت هلق بظل هل الكفر يلي صاير بحق المواطنين- أكتر رواج وعلنية من الأول!!

ولا حدا يقول إنو خلصنا من موضوع البرد أو تقنين الكهربا يلي ما رحمنا أبداً... أزمة المازوت- الغاز- البطاقة الغبية قصدي الذكية وملحقاتا من الشاي والسكر والرز والزيت...

متل ما خبرناكون كل يوم عنا شي جديد وكلشي إلو موسمو... وما تفكروا إذا هديو شي شوي معناها خلصت!!!

لاء أبداً، بدكون تتوقعوا الضربة حتكون أقوى من يلي قبلها لأنها نابعة بعد مخمخة عميقة سيد راسي....

والحكاية ما وقفت ع موضوع الغلا- هبل وجنون بارتفاع الأسعار- احتكار المواد والسلع...

الموضوع وصل لقصة الأدوية والمستلزمات الطبية!!!

كنا ننام ونفيق نلاقي كلشي مرتفع سعرو حتى ع صعيد الأدوية والمستلزمات الطبية... هلق الحمد الله منمنام منفيق منلاقي الأدوية مفقودة!!

هيك بين ليلة وضحاها... كيف شلون ما حدا بيعرف...

وللأسف الموضوع الكارثي كان إنو أدوية القلب والضغط والسكري بشكل خاص هية يلي مفقودة علماً بظل هل الكفر الفاحش وصل سعرا لهديك الحسبة...

طب السؤال يَكمن هُنا، يلي عندو قلب- ضغط- سكري هاد شو يعمل بحالو؟؟ ومين المسؤول عن هل الشي يلي صاير؟ طيب نحنا لمين لازم نشكي همنا ليساعدنا مندون ما يمصلنا هل نقطتين الدم يلي بقيانة فينا؟

مرجع منقلكون.. مالكون غير رحمة الله تنزل عليكون...

وهدوليك ما رح يخلوا لرحمة الله تنزل عليكون... أي مين قلكون تأثروا بفقدانكون لولد من ولادكون أو فقدان عيلتكون أو تهجيركون أو فقدان بيوتكون؟؟

لك هدول الجماعة مو بس هنن اللي عم يطبقوا علينا العقوبات وعم يمارسوها علينا لأ.. هنن العقوبات بحد ذاتها.. واكتر من هيك كمان.. بتحسون ع هل المبدأ ماشيين... بدون يانا نتمسح وما عاد نحس بولا شي!!

يعني فيكون تقولوا يلي ما ماتوا من الحرب أو من الغلا والجوع، بالتأكيد رح يموتوا من الأمراض والعلل يلي صابتون من وراكون وأنتو كنتوا سببون... خطيتون برقبتكون...

ومنعرف سلفاً إنو ضميركن ميت وهل الحكي كلو ما رح يأثر فيكون بس رح نضل نحكي ونعيد...

في حدا وصف هل الكفر وهل الجوع هاد بـ «خلص الشعب»!

لاء عزيزي ما خلص الشعب، للمرة الألف بعد المليون رح نعيد... حقنا وحق ولادنا وحق صحتنا وعافيتنا وحق بلدنا رح ناخدوا من عيونكون، ويلي بدنا رح يصير عاجلاً أم أجلاً، القصة قصة وقت وزمن مو أكتر... بس المهم عنا النتيجة ويلي بدنا رح يصير...

أوكيتو يا عديمين الوجدان والضمير؟

Tbam: «للبيع كلية سليمة زمرة دم O- بسبب الحاجة» والرد ع هل الإعلان كان «في B+ كمان يلي بدو»...

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي مرير يعكس جزءاً من الواقع المعيشي المتردي، يقول البوست:

● «اليوم دخلت لعند لحام وقلتلو عطيني لحمة بـ2000 ليرة.. قلي خود سلفي مع الخاروف وانقلع لبرا..!».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن لسان رئيسها في مجلس الشعب: «إن سعر صرف الليرة تأثر مؤخراً بفعل تشديد العقوبات الخارجية والأوضاع في بعض الدول المجاورة وزيادة استهلاك البلاد من المواد الأولية المستوردة الداخلة في الصناعة..»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «ديباجة حفظناها بصم كلو صف حكي عم يضحكو علينا».

● «فوراً حطيتوا العقوبات وقيصر شماعة».

● «أكبر قرار ارتكبتو الحكومة هيي سعر هالصرف تبع الحوالات يعني بدي أسال سؤال: مين هاد الغبي اللي رح يقبل يستلم حوالتو بـ700 ليرة وهيي حالياً 4 أضعاف وأنتو بتعرفوا إنو نص الشعب هون عايش عمساعدات المغتربين فبهاي الطريقة إنتو حرمتو اللي عايش هون من المساعدات لأنو لا اللي برا بيقبل يبعت على هيك سعر ولا اللي جوا كمان بيقبل بهاد الطريقة يعني بهالقرار الفذ حرمتو المواطن وحرمتو حالكن من القطع الأجنبي».

من صفحة الحكومة، أن وزير الموارد المائية كشف أن «الوزارة تعمل على مشروع الخزانات الأربعة الواقعة غرب الغاب، وهي تؤمن 41 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، مضيفاً: أنه لكي نعيد الغاب إلى ما كان عليه فإن هناك إستراتيجية بعيدة المدى..»، علق البعض بالتالي:

● «دخيلك وليش ما رجعتو الغاب متل ما كان في السابق ونحنا صار إلنا 10 سنين بالأزمة وكل يوم عم يجي أسوأ من التاني.. هلق لتذكرتوا».

● «فكروا بإستراتيجية طلع الشعب من الجوع أجدى هلق وليس بإستراتيجية كان فيكم تنفذوها من عشرين سنة».

حول ما ورد على صفحة الحكومة بأن: «وزيرة التنمية الإدارية أشارت إلى أهمية تبسيط الإجراءات للقروض الزراعية، وإنشاء نافذة للقروض المبسطة لتوفير وقت الفلاح ورفع سقف القروض، وإحصاء الآبار غير المرخصة ومعالجة وضعها..»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «شو علاقة وزيرة التنمية الإدارية بالزراعة والفلاح والآبار؟!».

● «قروض ميسرة... بترفعوا الأسعار وبعدها بتمسكوا رقبة المواطن بالقروض».

● «بدنا فعل مو حكي فاضي».

تعقيباً على ما نقل عن لسان مدير حماية المستهلك في وزارة التموين بأنه «لا يوجد إغلاق كامل للمتاجر بل حالات فردية»، وبأنه «يجب أن يكون هناك تعاون من قبل المواطنين من ناحية تقديم شكاوى على المخالفين»، علق بعض المواطنين بالتالي:

●«والأسعار كل شوي عم تتغير شو نعمل فيها هي الأهم بالنسبة إلنا».

● «بحياة أمك إذا المادة متوفرة ومو متوفر حقا شو استفدنا».

● «شبعنا تنظير وحكي.. المحلات مسكرة والمواطن بحالة سيئة.. الرحمة يا بشر».

ونختم مع بوست تهكمي يعكس واقع تذبذب الأسعار، كما يعطي صورة عن واقع البطالة أيضاً، يقول البوست:

● «مطلوب شاب للعمل في سوبر ماركت.. كل نص ساعة يشيل التسعيرة القديمة ويحط التسعيرة الجديدة.!»

وناقل الكفر ليس بكافر

سياسة نقدية أم تجويعية؟

توقفت غالبية التحويلات المالية الآتية من الخارج على إثر تعليمات وإجراءات المصرف المركزي الأخيرة، والمواطنون الذين لا يعرفون بالسياسات النقدية للمصرف المركزي، وربما لا تعنيهم، لكنهم لمسوا آثارها السلبية عليهم نتيجة وقف وصول الأموال من ذويهم بالخارج، بدأوا يتساءلون عن جوهر هذه السياسات، هل هي نقدية فعلاً أم تجويعية؟

■ عاصي اسماعيل

لقد تتالت تعليمات وإجـراءات مصرف سورية المركزي مؤخراً، وكان لها الكثير من التداعيات السلبية على المواطنين ومعيشتهم، وخاصة الغالبية المفقرة التي تعتمد بمعيشتها على ما يصلها من أمـوال من أقربائها في الخارج.

صحيح لا تقسم ومقسوم لا تاكل

أصـدر المـصرف المـركزي بـيـانـاً بـتـاريـخ 2020/6/1 يتضمن الطلب من المواطنين «بعدم استلام أية مبالغ مالية من أشخاص مـجـهـولـي الـهـويـة أو فـي الأمـاكـن الـعـامـة، وضرورة التواصل مع ذويهم أو أقاربهم في الـخـارج لضمان إرسـال هـذه الـحـوالات عن طريق شركات الصرافة المرخصة أصولاً، وبالتالي استلامها في سورية عن طريق هذه الشركات، أو عن طريق شركات الحوالات الـمـالـيـة الـداخـلـيـة الـمـتـعـاقـدة مـعـهـا أصـولاً، وبموجب إشعار يتضمن مبلغ الحوالة وبلد الإرسال ومعلومات عن الشخص المرسل، علماً أن الأفراد الذين يتم ضبطهم أو التوصل لمعلومات تفيد باستلامهم للـحـوالات عن طريق أشخاص مجهولين سيتم ملاحقتهم قضائياً بموجب قوانين تمويل الإرهاب في حال تـورط هـؤلاء الأشـخـاص بـهـذا الـجـرم، أو ملاحقتهم بجرم الصرافة غير المرخصة والـتـعـامـل بـغـيـر الـلـيـرة الـسـوريـة بـمـوجـب الـقـوانـيـن الـنـافـذة فـي حـال اقـتـصـر الـجـرم المرتكب من قبل هؤلاء الأشخاص على ذلك».

لـن نـخـوض بـالـجـانـب الاقـتـصـادي فالاختصاصيون أقدر على ذلك بلا شك، لكن يبدو أن شكل الطلب أعـلاه يصب باتجاه قوننة التعامل مع التحويلات المالية الآتية من الخارج وتقييدها بالشركات المرخصة، وهو ربما يكون طلباً طبيعياً في ظل الظروف الطبيعية، وبحال استقرار سعر الصرف وعدم وجود فجوة كبيرة بهذا السعر، لكن بالجوهر وكنتيجة عملية له، لقد توقفت التحويلات المالية الآتية من الخارج، وذلك لسبب بسيط، من المؤكد أن المركزي لم يكن غافلاً عنه، وهو أن في كل دولار هناك فارق سعري كبير في السعر الرسمي، سيكون على حساب المواطنين، وبالتالي على حساب معيشتهم.

الكارثة في مضمون البيان أعلاه ليس تجاهل الفارق السعري للدولار، وليس ما قد يصل إليه المواطنون من ترد معيشي إضافي بسببه وكنتيجة طبيعية له، فالأسوأ هو استسهال التجريم الذي قد يطال هـؤلاء المواطنين الذين تأتيهم التحويلات من الخارج، سواء كان بجرم تمويل الإرهاب أو بجرم الصرافة غير الـمـرخـصـة، وهـذه وتـلـك تـعـتـبـر من المصائب بالنسبة للمواطنين الباحثين عن لقمة عيشتهم بقليل من الكرامة على حساب ذويهم وأقربائهم ومعارفهم في الخارج.

والنتيجة، أن غالبية التحويلات المالية توقفت خشية هذا التجريم، مع ما يعنيه ذلك من زيادة مستويات العوز والجوع لدى الغالبية التي تعتمد بمعيشتها على هذه التحويلات.

فالمركزي يعلم علم اليقين أنه وفقاً لمضمون البيان أعلاه لن يستقطب الحوالات المالية من الخارج وفقاً للسعر الرسمي المعتمد من قبله، كما يعلم علم اليقين أن هذه التحويلات ستنخفض لأدنى مستوياتها خشية التجريم، وبالتالي، إن الانعكاس السلبي سيحصد نتيجته سوريو الداخل على حساب معيشتهم، فلا هو استفاد ولا الخزينة ولا المواطن!

المركزي يعلم أنه لن يستقطب الحوالات المالية من الخارج وفقاً للسعر الرسمي المعتمد كما يعلم أن التحويلات ستنخفض لأدنى مستوياتها خشية التجريم

المفقرين هم الحلقة الأضعف

إضافة للبيان أعلاه، فقد صدرت عن المركزي قرارات بإغلاق بعض شركات تحويل الأموال الداخلية، ما أدى إلى وقف استلام الكثير من حـوالات المواطنين الداخلية أيضاً، إضافة لصدور بلاغ بما يخص نقل الأموال بصحبة كل مسافر بين المحافظات، وبما لا يتجاوز مبلغ 5 مليون ليرة.

من الواضح أن مضمون ما صدر عن المركزي مؤخراً يتحمل المواطنون المفقرون مسؤوليته ونتائجه السلبية، وليس كبار الأثرياء والفاسدين في البلد، فهؤلاء لديهم ما يكفي من الحصانة للتداول بالقطع الأجنبي داخلاً وخارجاً، وبقوة القوانين التي استثنتهم ومنحتهم الكثير من الامـتـيـازات الإضـافـيـة، وبـحـال الـحـديـث عن المضاربة في سعر الصرف أو بالليرة السورية فهؤلاء من لهم الباع الطويل بهذه المضاربات، وبغيرها من المضاربات في الأسواق، ناهيك عن كل مصادر النهب الأخرى التي يتم تقاسمها فيما بينهم، على حساب المفقرين والبلد.

كذلك من الـواضـح، أن كل سوء السياسات المطبقة مع نتائجها السلبية طيلة السنوات والعقود الماضية لم يحملها ويدفع ضريبتها إلا المفقرون، باعتبارهم الحلقة الأضعف بهذه السياسات المجحفة بحقهم على طول الخط!.

جريمة مركبة بلا متهمين رسمياً

هذا النمط من التعامل الرسمي مع المواطنين المفقرين لا يمكن تبويبه ضمن إطار التهرب من المسؤوليات وتجييرها، بما في ذلك على حساب هـؤلاء المفقرين دائـماً وأبـداً، ولا من بوابة الارتجال والعشوائية واللامبالاة والاستهتار بحقوق هؤلاء، ولا ضمن إطار محاباة شريحة كبار الأثرياء والفاسدين في البلد تماشياً مع جوهر السياسات الليبرالية المجحفة المعتمدة، بل أسوأ من كل ذلك، وخاصة في ظل الظروف الضاغطة اقتصادياً ومعيشياً.

بل يمكن القول: إن ما جرى ويجري بحق المفقرين في البلد هو الجريمة المركبة التي يدفع ضريبتها هؤلاء على حساب معيشتهم وصحتهم وحياتهم ومستقبلهم وحريتهم وكرامتهم، وكل هذه الجرائم غير مرئية رسمياً، وبالتالي لا متهم يمكن إدانته عليها!

إما الجوع أو السجن!

بالعودة لبيان المركزي، فإن توقّف التحويلات المالية من الـخـارج، بسبب مضمون البيان أعلاه، تزامن مع ارتفاعات الأسعار الجنونية في الأسـواق مؤخراً المرتبطة أساساً بسعر الـدولار، والـتـي تـزداد في كل ساعة، على علم الحكومة والمركزي وكل أصحاب القرار والسلطة في البلد، وقد أدى ذلك بالمحصلة إلى مزيد من الفاقة والعوز لدى الغالبية الساحقة من المواطنين، ولا حلول متاحة لدى هؤلاء في ظل هذا النمط من التعامل الرسمي المجحف معهم ومع معيشتهم ومستقبلهم، فالخيارات المتاحة التي فرضها المركزي أصبحت محدودة بثلاثة احتمالات: إما الجوع، أو الاضطرار لخسارة جزء كبير من قيمة التحويلات المالية بسعر الدولار الرسمي، وهم بأمس الحاجة لليرة زيادة، أو المغامرة بالتجريم والسجن!.

فهل عجز المركزي فعلاً عن وضع خيار إضافي مثلاً يستطيع من خلاله استقطاب هذه الحوالات المالية عبر سعر تشجيعي منصف للمواطنين، ليصار بعده إعادة ضبط السعر رويداً رويداً، بدلاً من خسارته هذا القطع، وخسارة المواطنين لهذه التحويلات بعيداً عن منطق الترهيب والتجريم التطفيشي؟

ومن المسؤول عن فرض مثل هذه الخيارات المرّة والمجحفة على المواطنين؟ ولمصلحة من يجري ذلك بهذه الظروف العصيبة، والتي تزداد جوراً على المفقرين فقط لا غير؟ وهل يدرك المعنيون ما قد يترتب على ذلك من مآلات قد لا تحمد عقابها؟!

تعثر مشروع محطة الحجاز.. ولعنة الربح والفساد؟

«نيرفانا» هو الاسم الترويجي الجديد لمشروع استثمار العقار رقم 748 من المنطقة العقارية قنوات جادة في محافظة دمشق، والتي تقع خلف محطة الحجاز وسط دمشق، والتي تعود ملكيتها للمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، وقد بدأ تداول هذا الاسم قبل ملتقى الاستثمار الذي أقيم نهاية تشرين الأول 2019، وكان أحد المشاريع الاستثمارية السياحية المسوقة من خلاله.

■ عادل ابراهيم

اللجوء للاسم الترويجي الملفت للمشروع مؤخراً، ربما كان «تميمة» لتجاوز «اللعنة» التي أصابت هذا المشروع القديم بالتعثر، حيث جرى الحديث عنه والترويج له منذ مطلع الألفية الجديدة مع موجة لوثة حمى الاستثمار حينه، لكنه لم ير النور برغم مضي عقدين حتى الآن!

لمحة تاريخية عن مساعي استثمار الموقع

في عام 2003 تداولت بعض وسائل الإعلام، المحلية والعربية، أن: «شركة «عقار» القابضة السعودية قد وقعت عقداً مع المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، وذلك لإقامة مشروع سياحي في موقع المحطة يتألف من قسمين رئيسيين، الأول: ترميم وتطوير مبنى المحطة الحالي، والقسم الثاني: هو استثمار الأراضي والساحات خلف المحطة عن طريق بناء محلات تجارية تطل على شوارع النصر والحلبوني وعلى بهو المحطة الداخلي وبناء قاعة مؤتمرات تتسع لمائة شخص، كما يتضمن المشروع بناء قاعة تعليم وتثقيف في الطوابق العليا، وبناء ثلاثة طوابق تحت الطابق الأرضي، منها طابقان مخصصان لمواقف سيارات تتسع لأكثر من 500 سيارة، والطابق الثالث يحتوي على المحطة الرئيسية للقطارات وعدد من المكاتب الخدمية والإدارية والمطاعم، ويستغرق إنجاز المشروع ثلاث سنوات وتقوم شركة «عقار» السعودية بتشغيله مدة 25 سنة من خلال عقد تشغيل استثماري».

لاحقاً، وفي مطلع عام 2004 تداولت بعض وسائل الإعلام أن: «عقار القابضة السعودية وقعت عقداً مع شركة البناءين المتحدين السورية، تتولى بموجبه تنفيذ مشروع سوق الحجاز في دمشق وبتكلفة تصل إلى 50 مليون دولار تقريباً». وأوضح رئيس مجلس ادارة شركة البناءين المتحدين السورية بحينه إن: «العمل بالمشروع سيبدأ خلال الأسبوعين القادمين وإن مدة التنفيذ تستغرق 30 شهراً».

ثم توقف المشروع، دون معرفة الأسباب الحقيقية خلف ذلك.

في عام 2010 أعيد الحديث عن استثمار الموقع، حيث تداولت بعض وسائل الإعلام حينه ما يلي: «وافقت رئاسة مجلس الوزراء على التعاقد بالتراضي مع المستثمر نبيل مظلوم لاستثمار موقع العقار رقم 748 الكائن في منطقة الحجاز في محافظة دمشق.. هذا العقد الذي يتضمن إشادة واستثمار فندق من فئة النجوم الخمس مع مجمع تجاري وسياحي وخدمي على مساحة 5133م2 هي مساحة العقار 748 الذي يشغل حالياً من مقهى الحجاز والمنطقة الواقعة خلفه وذلك على مبدأ الـBOT وبتكاليف تصل وفقاً لمصادر المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي إلى 3,1 مليار ليرة سورية ومدة تنفيذ تصل إلى ثلاث سنوات ومدة استثمار تصل إلى 35 سنة، يُعاد بعدها الفندق وملحقاته إلى المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي بالحالة الفنية الجيدة والقابلة للاستثمار».

وقد ورد عبر صحيفة الثورة بتاريخ 2010/11/18، من خلال حديث مع مدير عام المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، أن: «المؤسسة تتابع العمل مع الشركات المستثمرة لإنجاز مشروعات استثمارية مهمة كبناء سوق الحجاز والمجمع التجاري»، وأن: «مشروع الفندق المذكور الذي وقعت المؤسسة عقد تشييده واستثماره على مبدأ الـ BOT مع أحد المستثمرين السوريين يتضمن بناء فندق فئة النجوم الخمس مؤلف من 11 طابقاً بسعة 300 سرير على الأقل، مع مطعم بانورامي في الطابق الثاني عشر، إضافة إلى مجمع خدمي وتجاري وسياحي لا يزيد على 20% من المساحات الطابقية المرخصة.. على أن يكون البناء بشكل تدريجي يبدأ من جهة محطة الحجاز ويتدرج تصاعدياً ليصل إلى ارتفاع 12 طابق، بحيث ينسجم مع طبيعة المنطقة العمرانية وخصوصية المنطقة الواقع فيها».

أيضاً توقف المشروع، دون معرفة الأسباب الحقيقية خلف ذلك.

تعثر المشروع لعدة مرات لم يكن بسبب الانتقادات ولم يكن من بوابة الحصول على شروط أفضل لمصلحة المؤسسة أو لمصلحة الاقتصاد الوطني عموماً

اسم جديد وحظ جديد!

المشروع المطروح والمتعثر خلال تلك السنوات لم يسلم من الانتقادات، سواء على المستوى الشعبي أو من خلال بعض وسائل الإعلام، وذلك لارتباطه بمحطة الحجاز الأثرية، وبمقهى الحجاز ذي الطابع الشعبي التاريخي، ربطاً مع حمى الاستثمار على حساب التاريخ والذاكرة الشعبية.

وقد بقي المشروع مدرجاً ضمن المشاريع المطروحة في ملتقيات الاستثمار طيلة السنوات التالية باسم مشروع سوق الحجاز، لكن قبل ملتقى الاستثمار في عام 2019 حصل المشروع على اسم «نيرفانا» للتخلص من مفردة الحجاز المرتبطة بالمحطة التاريخية والأثرية على ما يبدو، وللترويج له خلال الملتقى عسى أن يستقطب مستثمرين جدداً، وهذا ما حصل، فقد رسا المشروع على أحد المستثمرين.

موجة انتقادات جديدة

الاسم الترويجي الملفت المقترن بمحطة الحجاز تحت عنوان الاستثمار في ملتقى الاستثمار نهاية عام 2019 أثار موجة واسعة من التحفظات على ألسنة المواطنين مجدداً، وقد ظهر بعضها عبر وسائل الإعلام في حينه، وكان العنوان الأبرز للتحفظات هو: مآل بناء محطة الحجاز نفسه، كونه يعتبر بناءً أثرياً بالإضافة لما يمثله على مستوى الذاكرة والتراث، وكذلك مآل مقهى الحجاز باعتباره جزء من العقار المطروح للاستثمار.

وقد أعيدت الإثارة بالحديث حول هذا المشروع مؤخراً على ضوء بعض التصريحات التي تحدثت عن تفصيلات المشروع مع إغفال اسم الجهة التي رسا المشروع لصالحها، لكن سرعان ما تمّ التوضيح أن المشروع قد رسا على إحدى الشركات الخاصة الوطنية، مع التأكيد على أن بناء المحطة سيتم الحفاظ عليه.

فقد نقل عن لسان مدير المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي خلال الأسبوع الماضي أنه: «لا صحة لما يتم تداوله عن تأجير محطة الحجاز، مؤكداً المحافظة على المحطة كمعلم تاريخي»، مبيناً أن: «المشروع رسا على شركة سورية خاصة ببدل سنوي قدره 1,6 مليار ليرة، أو 16% من الإيرادات أيهما أعلى، على أن يتزايد البدل السنوي بنسبة 5% كل 3 سنوات ليصل البدل في آخر 3 سنوات من مدة الاستثمار إلى 3,167 مليارات ليرة سنوياً، ومدة الاستثمار 45 سنة يعود في نهايتها المشروع بالكامل لملكية المؤسسة، منوهاً بأن العقد لتاريخه لم يصدّق من الحكومة».

لعنة الربح والفساد

برغم التأكيد على عدم المساس ببناء المحطة التاريخي، وبعيداً عن الخوض بالحديث عن التراث والتاريخ والآثار والنسيج المعماري، وغيرها من النقاط التي يمكن إثارتها بما يخص المنطقة.

فلا شك أن تعثر المشروع لعدة مرات خلال السنين الطويلة الماضية لم يكن بسبب الانتقادات، ولم يكن من بوابة الحصول على شروط أفضل لمصلحة المؤسسة، أو لمصلحة الاقتصاد الوطني عموماً، فقد جرى هدر الكثير من السنوات دون عوائد استثمارية وبلا جدوى من الناحية العملية، ونظرة سريعة على مضامين المشاريع أعلاه بحسب ما ورد عبر وسائل الإعلام، تبين أن هناك الكثير من التراجع في الشروط التعاقدية أيضاً، علماً أن بعض التفصيلات الأخرى تبقى بعيدة عن الإعلام، وكذلك ربما دوافع التنافس الشديد بين كبار حيتان المال والاستثمار على مثل هذه المشاريع الاستثمارية الكبيرة والمربحة، مع عدم تغييب عوامل وحصص الفساد طبعاً.

فهل سيكون لاسم «نيرفانا» الجديد ذاك المفعول السحري على المشروع، الذي سيبعد التأثيرات الخارجية عنه، تمثلاً لمعنى الاسم المستورد من الثقافة البوذية، أم ستبقى لعنة الربح والفساد أقوى من كل الثقافات وتلاحقه؟

العقوبات الغربية المطبقة على سورية هي جريمة إنسانية تُضاف إلى السجل الغربي الحافل دولياً... لقد أصبحت العقوبات الأداة الأمريكية رقم «1» لاستدامة الفوضى في البلاد، وتمهيد أرضية من التدهور الاجتماعي تفتح كل الاحتمالات، وهي تعتمد اعتماداً كلياً على سياسات «الصمود» السابقة والمستمرة التي تجعل نخب الفساد الكبرى السورية قادرة على إدارة الدفّة إلى حيث يريد الأمريكيون.

«قيصر»... خيار «الصمود في الهاوية»

أو الهجوم الممكن في عالم اليوم!

العقوبات ليست جديدة على الاقتصاد السوري الذي يحتاج اليوم للخروج من هاوية الجوع والعوز والتدهور، ولن يستطيع أن يفعل ذلك جدياً إلا بسياسات هجومية ممكنة في عالم اليوم واللحظة الدولية التي نعيشها. إن جوهر الهجوم على العقوبات هو الهجوم على الدولار أداة هيمنة النظام المالي الغربي، واستبعاد وساطة المصارف الدولية وفروعها المحلية والإقليمية، وهو ما تفعله دول عديدة عبر العالم، ليست في معركة وجود كما هو حال سورية!

■ عشتار محمود

المسار السابق يقود نحو الهاوية

إذا اعتبرنا أن السياسات المتبعة خلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ أواخر 2018 هي «سياسة لمواجهة العقوبات» فيمكن القول: إن هذه السياسة فشلت وتقودنا نحو هاوية، إذ أصبح بضعة مضاربين كبار قادرين على فرض هيمنة الدولار على كل عمليات التداول، لتغلق المحال التجارية الصغرى والكبرى مع الانهيار اليومي لليرة وارتفاع الدولار، كما يتدهور الإنتاج بكافة مستوياته لنصل إلى توقف اقتصادي وتراجع القدرة على تأمين الغذاء الكافي وصولاً إلى الدواء.

فعلى ماذا قامت هذه السياسات؟! عملياً لا يصح تسميتها «سياسات» بل إدارة فوضى تركت لقلة من الوسطاء أن يتحكموا بجهاز الدولة، ويفرضوا نسبة تراوحت بين 40– 60% تكلفة إضافية يتم دفعها من المال العام لهؤلاء وللمصارف الوسيطة محلياً ودولياً، يتم دفعها في كل عملية استيراد لصالح الحكومة، بل حتى استيراد القطاع الخاص الذي لا تطبق عليه العقوبات... ولكن تطبّق عليه تكاليف شحن ونقل وتأمين مماثلة، كما تدّعي شركات الأدوية مثلاً!

العقوبات تهدف إلى تفسّخ جهاز الدولة عبر عدم قدرته على تأمين الأساسيات وارتهانه «لأوليـاء أمـر البـلاد» الساعين لتأمين الحاجات الأساسية لها بالتكاليف الدولارية والحصص التي يفرضونها، والتي يعطون الغرب والمنظومة المصرفية حصة هامة منها! وهي حالة كانت تعيشها سورية قبل تشديد العقوبات، وتفاقمت إلى حد بعيد منذ نهاية 2018. السياسات الهجومية ينبغي أن تتضمن ليس فقط هجوماً على منظومة الدولار الدولية، بل على منظومة الدولار المحلية التابعة.

وسننتقل لبعض من التفصيل في شرح ما يمكن اعتباره لحظة دولية مناسبة لردع العقوبات.

العقوبات سلاح أمريكي مستمر حتى الردع

الغرب يعتمد اليوم العقوبات الدولية سلاحاً وأداة «دبلوماسية» أساسية في سياسته الدولية القائمة على مواجهة الأزمة العميقة والتراجع متعدد الأوجه للمنظومة الغربية: اقتصادياً وتكنولوجيا وعسكرياً.

لقد أصبح الردع العسكري الدولي واضح المعالم، وعطّل إلى حد بعيد الفعالية السياسية للعسكرة الغربية، إذ أنهى عملياً وظيفة «الناتو» وبدأت الولايات المتحدة بتحجيم دورها العسكري عالمياً، إذ لم تعد قادرة على التوسع أو فتح مواجهة مباشرة بل بدأنا نرى معالم «نقل قواتها لتواجه المجتمع الأمريكي في الداخل».

ولكن، هذا التراجع العسكري جعل السلاح المالي في المقدمة، واشتدت دائرة العقوبات الدولية على روسيا وإيران وسورية وغيرها، بل أكثر من ذلك على الاتحاد الأوروبي والصين في مشاريع محددة في مجالات الطاقة «مثل السيل الشمالي الأوروبي» وقطاع التكنولوجيا «كما في حالة هواوي الصينية»... وهو نهج لن تتراجع عنه الولايات المتحدة بل ستتمادى به، ويتفاقم إلى أن تكتمل آليات الردع المالي الدولي التي قد تحجّم القوة المالية الأمريكية، وتعيد الدولار أيضاً إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي لا يمكن تقدير آجاله الزمنية، ولكن المؤكّد أن الأزمة الحالية ستزيد سرعته.

الأمريكيون يرون هذا الهجوم الدولي على سلاح العقوبات وعلى الدولار، والذي يُبنى دولياً بجهود ومقدارات الصين بالدرجة الأولى، وكل خطوة صينية بهذا الاتجاه يقابلها صرخات غربية حول «تفكك هيمنة الدولار».

ردع السلاح المالي الأمريكي

إن الخروج من هيمنة المنظومة المالية للدولار لن يكون باستبداله بعملة أخرى، بل بإيجاد نظام تبادل دولي جديد... ولكن هذا في مرحلة متقدمة، بينما يمر عالم اليوم بمرحلة تحجيم السلاح المالي الأمريكي، وهي عملية مديدة وشهدت نقلات نوعية «مثل: فرض اليوان كعملة احتياطي دولية، وإصدار عقود النفط باليوان، وتوسيع القاعدة التكنولوجية المرتبطة بالخدمات المالية التي تراقب تحويل وحركة الأموال، مثل: نظام بديل عن سويفت ونظام gps مستقل، وهو ما يتم بين الصين وروسيا، وأبعد من ذلك العملات الرقمية وتحديداً العملة المرتقب صدورها عن البنك المركزي الصيني، والمشروع الموجود لدى عديد من البنوك المركزية عبر العالم»... وجميعها خطوات في عملية مستدامة وصعبة.

مواجهة العقوبات تتطلب تقليص كتلة الدولار في المبادلات المالية بين سورية والخارج واستبداله بعملات أخرى ومؤسسات مالية بديلة معزولة عن النظام المصرفي الغربي

ولكن، بعيداً عن تفاصيل مستقبل المنظومة النقدية والمالية العالمية، فإن ما يعني المرحلة الحالية هو مواجهة العقوبات، سواء على المستوى الدولي أو السوري، وهو أمر تتوفر العديد من أدواته في الوقت الحالي.

وكما ذكرنا سابقاً فإن مواجهة العقوبات تتطلب أولاً: أن تتقلص كتلة الدولار في المبادلات المالية بين سورية والخارج واستبداله بعملات أخرى، ومن جهة ثانية: تتطلب مؤسسات مالية بديلة معزولة عن النظام المصرفي الغربي «أي لا تودع أموالها فيه، ولا تجري معاملاتها عبر منظومة سويفت مثلاً التي تضم أكثر من 10 آلاف مؤسسة مالية دولية، وغيرها من مكونات المنظومة المالية الغربية»، وتتطلب أطرافاً دولية رسمية تكون «أكبر من أن تطالها العقوبات»! «يمكن العودة إلى مادة قاسيون: العقوبات الاقتصادية: «العذول الأمريكي» يسرّع تكوّن بدائله لمزيد من التفاصيل».

اليوان في وجه الدولار والعقوبات

لم تعد الشروط السابقة لتجاوز العقوبات تعجيزية... وتحديداً مع المسعى الصيني الواضح لإزاحة الدولار واستخدام عملتها في تجارتها الدولية، منذ عام 2008 بدأت الصين بفتح خطوط swap «تبادل عملات بين البنوك المركزية لليوان مقابل العملة المحلية» امتدت بين 2008 و2015 لتشمل 35 بنكاً مركزياً عبر العالم وبقيمة تبادل عادلت 480 مليار دولار أمريكي مع مجموعة كبيرة من الدول في آسيا وأميركا اللاتينية، وأوروبا الشرقية بالإضافة إلى دول الخليج ومصر وتركيا، وحتى مع الاتحاد الأوروبي وكندا.

وتوسعت هذه العملية مع الاعتراف باليوان كعملة احتياطية دولية في عام 2016، حيث أصبح اليوان جزءاً من احتياطيات أكثر من 70 بنك مركزي عبر العالم، ما يعني إمكانية استخدامه في التبادلات الدولية مع الصين أو مع غيرها من الدول التي لديها احتياطي باليوان، أو المؤسسات التي تتداول به. «تقرير تتبع اليوان– SWIFT 2020».

كما أن الصين تُنشئ غالباً مع هذه الاتفاقيات مؤسسات مالية مستقلة، مثل: مجموعة بنوك المقاصة والتبادل التجاري المشتركة بين الصين

ومجموعة من الدول أكثر من 24 بنك عبر العالم معنية بالتبادل التجاري باليوان، كما في بنك«BSCA» الكونغو للتبادل مع إفريقيا، ومع استراليا والفلبين وغيرها الكثير.

إن هذه الآليات الصينية بالتعامل المباشر مع البنوك المركزية وبالعملات المحلية وعبر مؤسسات مالية مستقلة ومختصة بالتبادل الثنائي تتيح إلى حد بعيد تجاوز العقوبات، أولاً: لأنها لا تستخدم الدولار ولا ترتبط بالمنظومة المصرفية أو منظومة التحويلات المالية الغربية، أي لا يمكن تعقّب معاملاتها وتبادلاتها ومنعها وإيقافها ومعاقبة المساهمين فيها، فهي تتم بعملة بديلة وبمؤسسات مستقلة وبغطاء البنك المركزي الصيني... وهو عدا عن كونه طرفاً رسمياً فإنه البنك المركزي لثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر شريك تجاري دولي لا يمكن أن يتم فرض عقوبات عليه، ولا يلتزم بالعقوبات الدولية أمريكية المنشأ.

كما أنه في العلاقات المالية مع الصين، فإن الوصول إلى توافقات حكومية يتيح عملياً الوصول إلى مجموعة من الشركات المملوكة للدولة الصينية، وهي من أهم الشركات في كافة المجالات، والتي يكون مستوى التزامها بالعقوبات الدولية أقل، وهي أكثر استقلالية عن المنظومة المصرفية الدولية، ويتيح أيضاً للقطاع الخاص على الأقل التعامل مع أكثر من 2241 مؤسسة مالية عبر العالم تتعامل باليوان.

كيف يمكن أن نستفيد من تجربة INSTEX؟

الظاهرة الثانية الهامة في تجاوز العقوبات هي: آلية INSTEX الأوروبية للتبادل التجاري مع إيران، الآلية التي أعلنت عن تأسيسها كل من: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في مطلع عام 2019... ورغم تأخر تفعيلها إلا أنها سجلت أول عملية تبادل في شهر آذار الماضي، ومن المفيد الاطلاع على آلية عملها للاستفادة منها.

عملياً INSTEX ستكون أقرب إلى شركة وليس بنك، لتعمل كوسيط يقدم خدمات لتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات بين إيران والدول الأوروبية الثلاث، لتقوم بتأمين اليورو اللازم للمدفوعات، وتقلل عدد التحويلات والمعاملات الوسيطة اللازمة، وهو ما سيسمح للأطراف الأوروبية التي تُصدر لإيران بأن تستلم مدفوعاتهم مباشرة من التمويل الموجود ضمن أوروبا، وبالعكس.

الآلية تعتمد أيضاً على المقاصة بين الاستيراد والتصدير، فعلى سبيل المثال: مُصدّر أوروبي للأدوية إلى إيران يمكن أن يحصل على مدفوعاته من مستورد أوروبي للفستق من إيران، إذ تتيح الآلية أن يدفعا لبعضهما البعض داخل أوروبا وعبر الآلية، ويقوم الطرف الإيراني بإجراء عملية مماثلة داخل إيران، أي يدفع مُصدّر الفستق الإيراني إلى مستورد الأدوية.

من المتوقع أن تنضم أطراف أخرى من داخل وخارج أوروبا إلى الآلية، مثل: الصين والهند واليابان، كما أن الشركة قد تفرض رسوماً بمعدل 2-3% من قيمة الصفقات، لتستطيع أن توازن المدفوعات وتمول العمليات، كما هي النسبة المدفوعة الآن للبنوك التي تسهل العمليات بين إيران وأوروبا.

المشكلة الأساسية التي تُعقّد العملية وتجعلها أصعب، هي أن الأطراف الغربية والأوروبية من شركات ومؤسسات مالية لن تندمج بسهولة في الآلية لأنها ستبقى عرضة لتطبيق العقوبات على أعمالها وأموالها الواسعة في الولايات المتحدة، والمشكلة الأخرى أن الهدف الإيراني الأساسي هو تصدير الطاقة بينما صادرات النفط تُطبق عليها أشدّ العقوبات الأمريكية، ما يجعل هذه الآلية أكثر تعقيداً وأصعب...

ولكن، بكافة الأحوال في الحالة السورية لا يمكن تطبيق هذه الآلية مع الاتحاد الأوروبي طالما أنه ملتزم بالعقوبات الدولية على سورية، كما أنه شريك في سنوات من العقوبات والتدهور السوري. ولكن الآلية مفيدة في حال تطبيقها مع الدول التي لدينا علاقات استيراد وفرص تصدير إليها، وتحديداً في حالتي إيران وروسيا، وهي يمكن أن تشكّل ممراً لبعض الدول العربية التي توجد فيها أطراف منفتحة لتجاوز العقوبات، أو حتى شركات تركية لا تزال أهم مَصدر لتوريد البضائع إلى سورية بعد الصين! كما يمكن دمج هذه الآلية في العلاقات المالية المستقلة مع الصين المذكورة سابقاً، الأمر الذي قد يتيح تحفيز الصادرات السورية، ويشكل غطاءً مستقلاً للأطراف المساهمة.

ضرورة سورية «وجودية»

إن فتح باب التعامل باليوان هو ضرورة سورية، فالصين هي الطرف الأقوى دولياً والأكثر قدرة على مواجهة العقوبات، كما أنها المصدر الأساسي والأقل تكلفة لمجموعة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية والدوائية والصناعية إلى سورية. إن فتح حساب بالبنك المركزي السوري باليوان وتأسيس بنك مستقل للتعامل مع الصين يتيح للحكومة السورية أن تستورد دون وسطاء، وبتكلفة ثابتة للقطع الأجنبي المستخدم في عمليات التداول، حيث إن عقود SWAP «تبادل العملات» تكون بأسعار فائدة محددة وكميات محددة، وفترات زمنية محددة يتم تجديدها. كما أن مساهمة البنك في عمليات التأمين، وتمويل شراء سفن شحن سورية خاصة بهذا التبادل ينهي كل الكلف الإضافية: للدولار والمخاطرة وتكاليف التأمين والنقل والشحن التي توصل أسعار المستوردات السورية إلى نسبة أعلى من السعر العالمي بمقدار 40% وصولاً إلى 60% في العديد من السلع «المحروقات والقمح والسكر والأرز والزيوت والشاي والحبوب العلفية وغيرها... كما ورد في العديد من مواد قاسيون سابقاً».

كما أن هذه العملية يجب ألّا تشمل التعاملات الحكومية فقط، بل من المنطقي أن تمتد لتشمل المستوردين في القطاع الخاص، الذين يمكن أن يساهموا في البنوك المذكورة وفي تمويل الحسابات مقابل تقليل المخاطر والكلف والرسوم، بحيث يشكل البنك المستقل غطاءً لهم. كما يمكن أن تنشأ حسابات مقاصة عبر شركات مستقلة كما في حالة INSTEX للحصول على مستوردات نفطية من روسيا أو إيران مقابل تصدير لسلع وفوائض سورية باستخدام العملات المحلية، وهو ما تقوم به كل من إيران وروسيا مع دول في محيطها.

إن فتح باب التعامل باليوان هو ضرورة سورية، فالصين هي الطرف الأقوى دولياً والأكثر قدرة على مواجهة العقوبات

الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعقوبات الدولية على سورية كما أنه شريك في سنوات من العقوبات والتدهور السوري

إن أطرافاً دولية وإقليمية عديدة سواء الصين أو روسيا أو إيران معنية بعدم نجاح العقوبات الأمريكية بالتحول إلى مفصل سياسي وانعطافة نحو التدهور واستعادة الفوضى والعنف في سورية ، وهي جميعها احتمالات جدية في حال الاستمرار بالوضع الحالي. وجميع هذه الأطراف لديها تجارب في هذا السياق ومنفتحة على خيارات من هذا النوع، «الصين وقعت عقوداً استثمارية مع إيران بقيمة 400 مليار دولار بعد تشديد العقوبات الأمريكية، وروسيا أعلنت مراراً أنها مستعدة للتعامل بعملتها مع أية دولة، كما أن الطرف الإيراني ساهم بالخط الائتماني لسنوات دون أن يستعيد إلاّ الجزء القليل من قيمة تزويده لسورية بالنفط، وهو يبادر اليوم بإيصال سفن النفط إلى فنزويلا محمية بالسلاح الإيراني!» ولكن الطرف السوري لا يبدو مبادراً حتى اليوم...

الأطراف المحلية التي تعتبر نفسها مسؤولة عن إدارة أزمة البلاد، مسؤولة عن تقديم تفسير لسبب عدم اتباع سياسات هجومية في وجه العقوبات، منطقياً لا يمكن تفسير عدم وجود مبادرات في هذا الإطار إلا بالمصالح الضيقة لنخبة فاسدة ومتنفذة تستفيد من العقوبات، ومن ارتفاع كلف الاستيراد، وتخشى المواجهة المالية مع الولايات المتحدة والغرب... وغير مستعدة لقطع الخيط الأخير المتبقي للعلاقات مع المنظومة الغربية، ولكن يجب أن يدرك هؤلاء، أن ما يفعلونه قد لا يُبقي بلاداً لينهبها أيّ منهم، وهذا ما تريده العقوبات!

هل تلعب الصين دور الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط؟

أعتقد أنه لم يعد هناك أحد لديه ذرة شك أن العالم القديم قد مات، والإنسانية الآن بصدد حقبة انتقالية تتميز بعمليتين رئيسيتين. الأولى: أن الأزمة الاقتصادية الراهنة هي الأكبر في تاريخ البشرية، وستتسبب في انهيار أكبر هرم ديون في التاريخ، ثم انهيار الدولار الأمريكي كعملة عالمية، وانهيار العولمة والتجارة الدولية والسلاسل التكنولوجية.

■ الكسندر نازاروف

والثانية: المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من أجل الحق في مشروع عولمة جديد، لتحقيق مكاسب اقتصادية منه.

بالنسبة للعرب، لن تكون المرة الأولى التي تصبح فيها منطقة الشرق الأوسط ساحة للصراع بين قوتين عظميين. وعلى الرغم من جميع السلبيات التي اتّسمت بها الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن جميع الدول العربية تمكنت من جني بعض المكاسب، تلك التي كانت على جانبي الصراع، وحتى تلك التي التزمت الحياد فيه.

الأمريكيون سيفرضون على المنطقة مواجهة الصين!

أما الآن، فالوضع مختلف للغاية. أولاً: سوف تتسبب الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي يمر بها العالم، في جعل الخصوم أكثر شراسة، مع مزيد من الإملاءات وقليل من الإقناع، وستصبح الإجراءات القاسية التي اتخذها الرئيس الأمريكي تجاه حلفائه، مجرد مقدمات وديعة مقارنة بما هو آت، بينما ستحاول كل الأطراف التخلص من الحمولة الزائدة من السفينة الغارقة بكل قسوة وحدّة.

إن الوضع يتفاقم بالنسبة للعرب، بسبب التراجع الكارثي في أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أو بمعنى أدق، لم يعد النفط العربي ذو أهمية لازدهار وقدرة الاقتصاد الأمريكي، لكنه في الوقت نفسه هام للولايات المتحدة الأمريكية بغرض منع ازدهار الاقتصاد الصيني والحد من قدرته الوظيفية. يشبه ذلك المثل الروسي: حيث لا يسمح الكلب للبقرة بأكل التبن، وهو نفسه لا يأكله. بل إن زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط سوف تكون وسيلة فعالة للغاية لمنع الصين من الوصول إلى موارد النفط في المنطقة.

إننا نشهد بالفعل الخطوات الأولى في هذا الاتجاه، وهي نقل السفارة الأمريكية في «إسرائيل» إلى القدس، وما يسمى بـ «صفقة القرن»، وضمّ «إسرائيل» للأراضي الفلسطينية. لقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لقبول أي مستوى من زعزعة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وحول «إسرائيل».

أفترض أن تكون الخطوة الثانية هي: وقف الدعم لجيران «إسرائيل» العرب، حيث لم تعد هناك حاجة للدفع مقابل ولائهم لها.

التالي، لبنان الذي يعاني من حالة كارثية متصاعدة. من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مستعدة لتقبّل أية درجة من الفوضى في لبنان، بل من الممكن اعتبارها خطة مقصودة لإضعاف حزب الله كحدٍّ أدنى، أو لتدميره كلياً كحدٍّ أقصى، الذي يعجز، شأنه في ذلك شأن جميع الأحزاب السياسية الأخرى في لبنان، عن وقف انهيار البلد دون مساعدة خارجية.

تأتي بعد ذلك سورية وروسيا، وهما حجر عثرة بالطبع. ولكن إذا ما فكّرنا بواقعية، يتعيّن الاعتراف بأن الولايات المتحدة تنأى بنفسها على التدخل الفعلي في سورية، ولو كانت قد فعلت ذلك لكانت روسيا قد واجهت مصاعب أكبر بكثير مما تواجهه الآن. أي أن سلبية الولايات المتحدة الأمريكية في سورية هي علامة على إهمال الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة.

منطق الأشياء سيفرض على الصين المواجهة

لا زالت الصين، مؤقتاً، تشعر بالارتياح في إطار مشروع العولمة الأمريكية، وتتجنب متعمّدة أية منافسة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الأخيرة الآن تفرض على الصين صداماً مباشراً معها، في الوقت الذي تميل فيه توازنات القوة العسكرية والاقتصادية في الوقت الراهن إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. إلا أنه لن يكون هناك خيار أمام الصين، وسيتعين عليها أن تقاتل، لأن الخسارة محفوفة بعواقب وخيمة على الاقتصاد والاستقرار الداخلي. فقد تسبب حادث مماثل في النصف الأول من القرن التاسع عشر أثناء حروب الأفيون، وهزيمة الصين أمام الإمبراطورية البريطانية، في قرن ونصف القرن من الكوارث الاجتماعية والفقر والتدهور بالنسبة للصين.

بالنسبة للعرب لن تكون المرة الأولى التي تصبح فيها منطقة الشرق الأوسط ساحة للصراع بين قوتين عظميين

لذلك فإن منطق الأشياء يجبر الصين على المواجهة، باستخدام أية موارد متاحة للقتال، بما في ذلك دعم القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ممالك النفط في الخليج

الجائزة الرئيسية وساحة الصراع الرئيسية هي ممالك النفط في الخليج. سوف يتعين عليهم أن يتخذوا خياراً شديد الصعوبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وعلى الأرجح سوف تجلب لهم أي الخيارات أسوأ الخسائر. فمن الناحية الاقتصادية، تُعد العلاقات بين ممالك النفط والصين ما يمكن وصفه بالزواج المثالي، حيث أصبحت الصين المستهلك الرئيسي للنفط في الخليج. لكن الجمود السياسي عظيم، حيث لن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن الخليج بدون قتال.

ربما سنشهد في المستقبل القريب موجة متزايدة من العقوبات الأمريكية ضد الصين، وفي مرحلة ما، ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية العرب في الخليج بحاجتها لمشاركتهم في الحرب التجارية ضد الصين، بما يتضمنه ذلك من وقف تصدير النفط إلى بكين. كما أسلفت، سوف يكون أي قرار تتخذه هذه الممالك كارثياً، لكن لا مفر منه.

الوزن السياسي لمصر كبير

أما مصر، فقد أصبحت عبئاً مكلفاً أكثر من اللازم كحليف كامل، لأن احتمالات حدوث مشكلات اقتصادية هناك يتطلب الكثير من ضخ المساعدات. كما أن تأثير مصر ضئيل على النقطة الأساسية مثار الصراع بين الأطراف، أي كل ما يتعلق بالنفط ونقله إلى الصين. ولكن في الوقت نفسه، فالوزن السياسي لمصر كبير، لذلك فمن المحتمل أن تترك مصر وشأنها، ولن تشارك في المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ستواجه بقية الدول العربية بضرورة حسم أمرها والاختيار بين السيئ والأسوأ، بين المشاركة في العقوبات الأمريكية ضد الصين أم لا. وأجازف بالقول: بأن معظم الخيارات سوف تحسم، تحت الضغط، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الخسائر الاقتصادية الهائلة التي ستعانيها هذه الدول، وحتى مع احتمالات فقدان الاستقرار الداخلي.

ربما سوف تحاول الصين جرّ بعض الدول العربية، خاصة عرب الخليج، إلى جانبها. ولكن إذا ما أخذت هذه الدول صف الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المحتمل حينها أن نرى الصين تنضم إلى الصراعات الإيرانية السعودية وغيرها من الصراعات التي تضم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

شح الأدوية وخيار الموت بمقابل تدني فرص الحياة

ما زالت مشكلة عدم توفر بعض أصناف الأدوية وفقدان بعضها الآخر تتفاقم، وما زال تقاذف المسؤوليات يتسيد الموقف، بين المعامل والمستودعات والصيدليات ووزارة الصحة والحكومة، فيما بقي المواطن هو الضحية الذي يدفع ضريبة هذه المشكلة على حساب صحته، ومن جيبه على حساب معيشته.

نوار الدمشقي

المشكلة التي تتكرر بين الحين والآخر، وكل مرة بسبب وذريعة، زادت تداعياتها السلبية على المرضى، وخاصة الذين يعانون من الأمراض المزمنة والخطرة، وتبدو أكبر بالنسبة للمرضى من الأطفال وصغار السن.

مواقف ورؤى متباينة

المشكلة التي عانى منها المواطنون وما زالوا، وصلت لوسائل الإعلام ولمواقع التواصل الاجتماعي، وجرى رصدها من غالبية أوجهها وجوانبها، ومن خلال تفاعل الجهات المعنية معها.

فقد نُقل عن لسان مديرة الشؤون الدوائية في وزارة الصحة عبر بعض وسائل الإعلام قولها: «كانت هناك ضبابية بالرؤية في الفترة السابقة، ولكن المعامل الآن متشجعة لتضخ كل إنتاجها في السوق المحلية»، مضيفة: «كل صيدلية تغلق لأكثر من 3 أيام ستكون هناك إجراءات بحقها لأنه لا يوجد أي دافع لإغلاق الصيدلية ومجرد الإغلاق هو احتكار».

وحول التسعير أوضحت: «صدر في تاريخ 26 آذار قرار باعتماد سعر الدولار 704 ليرة فيما كان سابقاً 438 ليرة، وعليه فإن كل معمل يستورد مادته الأولية بعد 26 آذار ستتم تسوية سعرية معه بما يتوافق مع الفرق»، ونوهت: «أن رفع سعر الأدوية سيكون تدريجياً وبنسبة متوافقة مع سعر الصرف الذي تغير».

وقد ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2020/6/4 ما يلي: «أقر اجتماع في رئاسة مجلس الوزراء «خاص بواقع الصناعات الدوائية» مجموعة من الإجراءات والآليات المرنة لضمان استمرار هذه الصناعات وتأمين مستلزماتها، بدءاً من أولوية تمويل المستوردات عن طريق المصرف المركزي للمواد الأولية اللازمة للصناعات الدوائية بأسعار تفضيلية تبلغ /700/ ليرة سورية للدولار لتأمين كامل حاجة السوق المحلية من جميع الأصناف».

في المقابل، فقد نقل عن بعض أصحاب معامل الأدوية أن: «الصناعة الدوائية السورية أصبحت في خطر»، وبأن: «الوزارة كانت تسعر على أساس سعر الدولار الرسمي واليوم تسعر على سعر 705 ليرة بينما نشتري كأصحاب معامل موادنا مع كافة المستلزمات على أساس السعر في السوق وأكثر، بالإضافة الى ارتفاع الزيوت وقطع الصيانة وغير ذلك»، وبأن: «العمولات من شركات الصرافة تجاوزت 50%، إن وافقوا على التحويل، وللبعض تجربة سيئة جداً في هذا المجال، مع العلم أنه لا توجد إمكانية للتحويل حالياً بسبب العقوبات، وبالتالي، مجبرون على الشراء من السوق لتأمين جميع المستلزمات من كرتون ونشرات وألمنيوم وpvc وكحول وسوائل وسواغات وعبوات زجاجية وبلاستيكية وغيرها».

مشاهدات ووقائع

مشاهد الصيدليات المغلقة كان اعتيادياً خلال الأسبوع الماضي، كذلك طغيان مشهد الفراغ على الرفوف والكونتوارات وواجهات العرض داخل غالبية الصيدليات المفتوحة، والأكثر من هذا وذاك هو: اعتياد سماع عبارة «والله ما في»، أو عبارة «والله ما عاد أجانا منو»، أو عبارة «هلأ خلص»، أو وبأحسن الأحوال عبارة «عندي علبة وحدة»، وذلك عند السؤال عن الكثير من الأدوية، مهما كانت نوعيتها ودرجة أهميتها وضرورتها.

واقع شح الدواء وارتفاع سعره ينذر بوضع كارثي بالنسبة للمواطنين وهو مؤهل لمزيد من التفاقم الذي سيدفع ضريبته بالنتيجة هم المرضى

بعض المواطنين اضطروا للقيام بجولات مكوكية على عدد كبير من الصيدليات من أجل الحصول على دواء معين، بالمقابل، جرى التعامل مع الأدوية من قبل بعض المواطنين كغيرها من السلع، حيث حاول بعضهم الحصول على كميات إضافية من بعضها خشية فقدانها أو ارتفاع سعرها لاحقاً!، كذلك لجأ بعض الصيادلة إلى تقنين وترشيد بيع بعض الأدوية للمواطنين بحسب الكميات المتوفرة لديهم من أجل فسح المجال أمام أكبر عدد منهم للاستفادة من هذه الكمية.

الأكثر طغياناً من كل ما سبق هو: ارتفاع أسعار الأدوية، بحال توفرها، بنسب كبيرة، وتفاوت السعر بين صيدلية وأخرى لنفس الدواء في بعض الأحيان، مع تزايد حظوظ الأدوية المهربة التي راج سوقها بشكل أكبر مما سبق، طبعاً مع هامش سعري أعلى، ومع الكثير من المنيّة أيضاً.

الحلول الورقية والجذرية

ختاماً، وبكل اختصار يمكن القول: إن واقع شح الدواء وارتفاع سعره ينذر بوضع كارثي بالنسبة للمواطنين، وهو مؤهل لمزيد من التفاقم الذي سيدفع ضريبته بالنتيجة هم المرضى، وخاصة الذين يعانون من الأمراض المزمنة والخطيرة، الذين بدأوا عملياً بمواجهة خيار الموت، في ظل تراجع فرص الحياة، سواء بسبب تردي الوضع المعيشي، أو بسبب نقص الأدوية وشحها وارتفاع أسعارها.

فهل ستستمر الحكومة والجهات المعنية تتعامل مع هذه الكارثة ورقياً، وعبر التهرب من المسؤوليات وتجييرها، بعيداً عن الحلول العملية الجذرية؟.

الغاز بموجب البطاقة الذكية استنفذ مرحلة التجريب

دخلنا فصل الصيف، الذي يترافق عادة بانخفاض معدلات استهلاك مادة الغاز، ومع ذلك ما زالت مشكلة مواعيد تسليم المادة متباينة وغير ثابتة، وما زالت السوق السوداء مستعرة.

■ سوسن عجيب

نسي المواطنون الوعود التي تحدثت سابقاً عن فترة 23 يوماً بين موعد استلام الأسطوانة والتي تليها، فقد وصل دور الانتظار خلال فصل الشتاء إلى أكثر من 3 أشهر في بعض الأحيان.

الذكاء لم يحد من السوق السوداء

التسليم الذي أصبح عبر الرسائل المرتبطة بالبطاقة الذكية، وبحسب مراكز الاستلام، وأعداد المسجلين في كل منها، خفف بشكل كبير من الناحية العملية من الازدحام الذي كان سائداً من أجل الحصول على أسطوانة الغاز، في العراء وتحت حر الصيف وبرد الشتاء، لكنه لم يحل المشكلة المتمثلة بالحاجة لهذه المادة.

فمواعيد التسليم بين الأسطوانة والأخرى والتي تجاوزت 60 يوماً ووصلت في بعض الأحيان إلى 75 يوماً بحسب بعض المواطنين، كانت طويلة على مستوى تلبية حاجات استهلاك الكثير من الأسر، الأمر الذي اضطر هؤلاء للجوء إلى السوق السوداء التي استمرت بعملها برغم كل الحديث عن الضبط والرقابة عبر الذكاء، ووصل سعر أسطوانة الغاز في بعض المناطق إلى 30 ألف ليرة خلال فصل الشتاء استغلالاً وفساداً.

سرقة لتعبئة الغازات الصغيرة

ملاحظات المواطنين وانتقاداتهم لم تقف عند حدود تباين مواعيد استلام الأسطوانات من قبل المواطنين بين موزع وآخر في نفس المنطقة، أو في نفس المدينة، وعدم ثبات هذه المواعيد فقط.

ففي الكثير من الأحيان تبيت السيارات بعهدة الموزعين وما زال فيها أسطوانات غير مسلمة، وكأن هناك خللاً بالرسائل النصية المرسلة للمواطنين من أجل الاستلام، وخلال فترة التبييت تلك يقوم الموزع بتفريغ كميات من هذه الأسطوانات في غازات الطبخ الصغيرة المحمولة التي يتقاضى لقاءها مبالغ خيالية، وعند استلام الأسطوانة من أصحابها يظهر لهم أن وزنها أقل من المعتاد، لكن لا حيلة لهم في ظل الاضطرار للمادة، وعدم الثقة بجدوى الشكاوى، فجلّ ما يمكن أن يصار إليه بموجب الشكوى هو استبدال الأسطوانة الناقصة بغيرها، والتي لا تكون بأفضل حال منها على مستوى الوزن، مع الاضطرار لتغيير المعتمد الموزع هرباً من فرصة انتقام قد يلجأ لها مقابل الشكوى.

بالإضافة لما سبق، ما زالت هناك بعض الأسطوانات موجودة في التداول والتوزيع وهي غير صالحة من الناحية الفنية، ومن ناحية الأمان، فالمشاكل المرتبطة بالصمامات ما زالت موجودة في بعض الأسطوانات، وكذلك تهالك بعضها، وهذه وتلك تعتبر مصدر خطر على المواطنين في المنازل وخلال عمليات التوزيع والاستلام والنقل.

بعد التجربة نحو الاستقرار

بعد مرور عدة أشهر على تطبيق توزيع أسطوانات الغاز عبر البطاقة الذكية، والانتهاء افتراضاً من كونها ما زالت تجربة، ومع التأكيد على أهمية وضرورة الاهتمام بالأسطوانات ناحية المواصفات الفنية والجودة وعوامل الأمان، نتساءل مع المواطنين:

أما آن الأوان لاستقرار آليات التوزيع مع تكريس مبدأ العدالة فيه بين موزع وآخر، وبين منطقة وأخرى، وفيما بين المدن؟

والأهم، أما آن معرفة حاجات الاستهلاك الفعلي للأسر في كل منطقة ومدينة ليصار إلى تحديد حد زمني أعلى دون تجاوز، وبالحد الأدنى يكون على شكل أسطوانة شهرياً لكل أسرة؟

هل من الصعوبة فعلاً ضبط السوق السوداء ومنعها، والمحاسبة الجدية للقائمين عليها والمستفيدين منها، منعاً من الاستغلال؟

برسم وزارة النفط– شركة محروقات.

ضد الإنسان «الدودة» الإشتراكية لا توقف التطور

القول بأن المرحلة اليوم تمثّل حالة قطع مع 500 عام من عمر البشرية في عصرها الرأسمالي، يعني أن نوعية الانتقال عميقة وحادة، ولا ترتبط فقط بالـ500 عام الرأسماليات الأخيرة. إنها تشكّل قطعاً مع التاريخ البشري كلّه في مرحلة انقسام المجتمع إلى طبقات متصارعة. وهذا له دلالاته على مستوى الصراع الفكري. فالقضايا التاريخية الفلسفية والاجتماعية السابقة كلّها مطروحة على طاولة الحل، وبالتالي: الصراع. هل لنا إذاً أن نتصور مدى وزن هذا المستوى من الصراع، ومدى ضرورة خوضه؟ وهذه الأفكار تشكل اليوم مادة الهجوم الرأسمالي على الاحتمالات القادمة، وأهمها: الاشتراكية والشيوعية توقفان التطور، فيسود الجمود!

■ محمد المعوش

القطع التاريخي والقضايا الأوضح

هذا القطع التاريخي عبّرت عنه الماركسية بشكل واضح عندما قالت: إن الطبقة العاملة «كتعبير عن الاتجاه الأكثر ثورية في المجتمع» عندما تحرر نفسها، ستحرر المجتمع بأكمله وهي بذلك ستنفي نفسها كطبقة، وتتجاوز المجتمع الطبقي ككل. واليوم، وفي ظل التهديد الوجودي للبشرية ككل، توسعت القاعدة التاريخية للخط الثوري. وبسبب تطور العقود الماضية، والذي استغلت به الرأسمالية هوامشها التاريخية، ومنها: هامش الليبرالية، ظهرت كل القضايا التي كانت في المرحلة الثورية الأولى في القرن الماضي كقضايا نظرية. وباتت اليوم مسائل مطروحة عملياً. وكونها كذلك، صار من الضروري الإجابة عنها كذلك عملياً، ولكن قبلها يجب التأسيس لها نظرياً، فالانتصار في معركة الانتقال يتطلب الهيمنة الفكرية للخط البديل بالضرورة. هكذا شدد غرامشي. والرأسمالية تدرك ذلك أيضاً، ولهذا فهي تستدعي كل عتادها النظري والفلسفي، القائم تحديداً على تراث الفكر المثالي والرجعي. وها هي تعلن عبر رموزها المصطنعين، وأبرزهم عالمياً اليوم، «الفيلسوف» يوفال نواه هراري صاحب الهوية «الإسرائيلية» الذي تباع كتبه بملايين النسخ عالمياً، مترجمة إلى مختلف اللغات، والذي يتلقفه أيضاً تيار واسع من جيل اليسار. فهراري بذاته أعلن أن كل القضايا الفلسفية تطرح اليوم للحل أمام البشرية، وها هو يتصدى للإجابة عن بعضها، طبعا في قصد تشويهها، ومنها: فكرة الرفض المسبق لاحتمالات ظهور «دول شمولية» بعد تراجع الدول المأزومة اليوم، وقصده دول بملامح اشتراكية، ومنها أيضاً: فكرة السؤال الفلسفي حول معنى الحياة وجدواها.«مراجعة مواد قاسيون: الرأسمالية المرعوبة تشاركنا التحليل مرغمة، ولكن! و: الهجوم ثم الهجوم، ضد بقايا النظام الذي يموت».

تهمة «توقف التطور»

من هذه الأفكار المروجة التي تعود اليوم إلى الواجهة، هي أن الاشتراكية والشيوعية كأنظمة اجتماعية، ترسيان واقعا يبعث على الرضا، ومنها ينبع أن البشرية لن يعود لها غاية للحياة، وبالتالي سيتوقف التطور والعمل والتقدم التاريخيين. هذه الفكرة مطروحة عملياً اليوم، فمع انهيار النمط الحالي، القائم على الاستهلاك والعمل المأجور، ما هو النمط البديل الذي سيعيش فيه الإنسان، وسيبقى مولداً للمعاني الوجودية القادرة على تشكيل دافعية التقدم والتطور؟

لنعالج هذه الفكرة ليس من باب أن: الرأسمالية نفسها اليوم أصبحت عائقاً أمام التطور لأنها تعزل الثروة وأدواتها وخط التطور العام عن الأغلبية الساحقة من البشرية، بل من باب المعالجة الإيجابية والتي مرّت عليها الماركسية في غير مناسبة. ولكن من الضروري تعميقها وخوض المعركة على أساسها ضد هذه الفكرة الخادعة القائلة بتوقف دافعية الإنسان عند تحقيق قاعدة عادلة ومرضية للإنسان.

صراع مزدوج

يقول ماركس: إن الإنسان لا يخوض فقط صراعاً مع النظام الاجتماعي القائم، بل مع الطبيعة أيضا. ماذا يعني هذا؟ إنه يعني أن بناء نظام اجتماعي عادل وإنساني على قاعدة التخطيط الجماعي والملكية الجماعية للثروة سيفتح الباب واسعاً لحل القضايا التي لا زالت البشرية تطرقها من بعيد، ألا وهي تطويع الطبيعة لصالحها بالمعنى التاريخي. وهذا ينقسم إلى عدة مستويات. المستوى الأول: مباشر وهو السيطرة على بيئة العيش وما يعنيه ذلك من إنتاج للموارد وتجددها والحماية من الكوارث الطبيعية الكبرى كالزلازل والأعاصير والبراكين وغيرها من الأخطار الكونية القريبة من كويكبات وتبدلات في ظروف المجموعة الشمسية الكوكبية التي نحن فيها... ومن المستويات الأخرى: السيطرة على مسألة السيطرة على تجدد الخلايا البشرية، المرتبط مباشرة بإطالة أمد الحياة. فالجسم البشري هو جزء من الطبيعة التي ينبغي السيطرة عليها، وعلى أمراضه وما قد يصيبه من خلل. ومن المستويات غير المباشرة للسيطرة على الطبيعة مرتبط بجانب حياتي ومعنوي، ألا وهو توسع الإنسان في الكون. توسيع اكتشافه له، والاستيطان على الكواكب الأخرى. هذا بدأنا نرى ملامحه الأولى، ولكن في ظل النظام الرأسمالي، لا زال خاضعاً لأهداف هذا النظام، العسكرية أو الربحية.

في تلك المرحلة إذاً سينفتح عصر العلوم، الذي على الرغم من قدراته التي ظهرت في المرحلة الرأسمالية، فلا زال خاضعاً لحدود علاقات النظام الرأسمالي وغاياته.

نجد بعضاً مما سبق في مقدمة كتاب: ثورة «ماو» الثقافية، للروائي العالمي الماركسي ألبرتو مورافيا في حديثه عن الضروري والكمالي، والتحول من حضارة الاستهلاك و«إفراز الفضلات» على مختلف أشكالها، إلى حضارة نوعية أقل «انتفاخاً» و«تنتقل من حالة الإفراط الراهنة إلى أبعاد جوهرية»، حيث التكنيك «يمكنه تماماً أن يغير اتجاهه غداً، فيسير نحو الالتقاء باحتياجات المجموعات الإنسانية النادرة، الفقيرة.» بدل التقائه اليوم بحاجات الاستهلاك. ويقصد مورافيا بالمجموعات الفقيرة، تلك التي تنتقل من حالة الكماليات «ومظاهر الثراء» إلى حالة «الضرورة» والعلاقة مع العالم انطلاقاً من الحاجات الموضوعية، لا الحاجة الوهمية المخلوقة من قبل آلة صناعة الاستهلاك والخضوع لأسْر الأشياء لا عمليات إنتاج الحياة.

أعلن هراري بذاته أن كل القضايا الفلسفية تطرح اليوم للحل أمام البشرية وها هو يتصدى للإجابة عن بعضها طبعاً في قصد تشويهها

الحاجات المتطورة

انفتاح عصر العلوم بغاية السيطرة على الطبيعة، الخاصة «جسم الإنسان» والأوسع «المحيط الكون»، هي بحد ذاتها ليست خياراً إرادياً. إنها نابعة من تطور الحاجات الموضوعية للإنسان بعد تخطيه حياة القلة أولاً، وثانياً: عبر تحقيقه الفعلي للإمكان الذي تأسس في مرحلة الليبرالية، أي: ظهور الذات الإنسانية على مسرح التاريخ من باب القوى المقهورة. تلك الذات وحاجاتها للتحقق والاعتراف، لا من خلال القالب الليبرالي الاستهلاكي الفرداني، بل من الباب الاجتماعي حيث تحقق الفرد والاعتراف به نابع من دوره الحقيقي المرتبط بمصير المجتمع ككل، أي من موقعه في تطور المجتمع والإنتاج الحقيقي للحياة والتقدم.

نحن لا نعلم بالتحديد اتجاه التطور بشكل مسبق، ولكن بالعام، إن هذا التطور في الحاجات سيوسع بالضرورة أفق الفضول الإنساني، ورغبته بالمعرفة وتوسيع الآفاق. فالسيطرة على الواقع والمحيط نابعة ولا شك من حاجة الفرد لتحقيق وجوده. ناهيك عما سيظهر من إشكالات جديدة في سياق التطور الجديد، والتي سيتطلب حلاً بالضرورة. الحاجات إذاً متطورة مع التطور الاجتماعي، وإرضاء لمستوى سيزيح المكان لظهور أخرى، ربطاً بقاعدة أساسية، أن ضعف الإنسان أمام الكون، وخضوعه لقانون فنائه الفردي والجماعي، يؤسس لدافعية تاريخية غير قابلة للتوقف.

ضد مقولة الإنسان «الدودة»

بالعودة إلى مورافيا، الإنسان الاستهلاكي لا وجود لنفس مستقلة له. إنه «أمعاء» حسب تعبيره. «هذه الأجسام لا تفعل شيئاً سوى أن تبتلع وتهضم ثم تلفظ» كل بضاعة، ثقافة كانت أم ثياباً أم بقية الأشياء «الكمالية». إنه كال«دودة».

لهذا فإن الإنسان بهذا المعنى سيتوقف تطوره إذا ما حصل على أشياء استهلاكه بوفرة. ولكن الإنسان الفعلي يسعى لكي يكون لوجوده معنى. وهنا يظهر أن التطور الإنساني لن يتوقف مع الاشتراكية، بل سيبتدأ معها.

أمريكا: لا سلام دون عدالة

«إذا عطس الأبيض مرض الأسود بالإنفلونزا»، قول شائع في الولايات المتحدة. رأينا ذلك في كل الأزمات الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني فيها العمال الأمريكيون عموماً، لكن أكثر من يشعر بوخزها هم الأمريكيون الأفارقة. مجدداً، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على الأزمة الاقتصادية المالية، تنفجر الأزمة من جديد. لم يتعاف المجتمع الأمريكي من الأزمة السابقة إلى الآن، والتي ما زالت تتحمل أوزارها الفئات الوسطى والطبقات العاملة بعد أن تم ضخ الأموال لإنقاذ وول ستريت والمصارف والشركات الكبرى، كما يحدث الآن، على حساب العمال الأمريكيين الذين تركوا لمصيرهم بالبحث عن أكثر من عمل وتخفيض مستوى معيشتهم وخسارتهم لكثير من الضمانات الاجتماعية.

■ حسين علي- بوسطن

خلال الأسابيع الأحد عشر التي مضت، بلغ عدد العاطلين عن العمل رسمياً 42,6 مليون، وقد تصل نسبة العاطلين إلى 25% خلال أسبوع، وهي بين السود الأمريكيين ضعف ما هي عليه بين البيض. كانت معاناة السود في كل ذلك مضاعفة لأنهم هم القسم الأكثر تهميشاً اقتصادياً واجتماعياً في المجتمع الأمريكي. لم يتغير شيء عندما وصل رئيس أسود إلى البيت الأبيض والذي قال عنه المناضل المدني القس جيسي جاكسون: «إن الرئيس أوباما ينظر بدونية إلى السود». لم يكن أوباما أسود إلا بقدر ما هو الرئيس الحالي ترامب أسود؛ وإنما جِيءَ به لتنفيذ رغبات المجمَّع الأمريكي العسكري، وسلطة أثرياء المال الذين يملكون 90% من الثروة. رأينا ذلك التمييز الطبقي العنصري مؤخراً في أزمة وباء كوفيد-19 حيث معدلات الموت بين السود تبلغ أكثر من معدلاتها بين البيض بثلاث مرات بسبب الحرمان الاجتماعي وظروف الرعاية الصحية السيئة في نظام يحتل الترتيب 37 عالمياً في الصحة والتعليم، وترتيب 57 في حرية الصحافة، حيث يسيطر على 90% من الإعلام 6 شركات احتكارية مملوكة من قبل ملياردريين يتحكمون في الاقتصاد والسياسة والرأي العام في نظام بنوه على مبدأ فرق تسد، هم ونحن.

ما يجري الآن في بوسطن ونيويورك في الساحل الشرقي، وصولاً إلى سياتل ولوس أنجلوس في الساحل الغربي، في أتلانتا ونيو أورلينز وشيكاغو وأوستين شمالاً وجنوباً وفي مئات المدن الأمريكية في طول البلاد وعرضها، هي احتجاجات في جوهرها اجتماعية اقتصادية، يقوم بها الأمريكيون سوداً وبيضاً يطالبون بالعدالة الاجتماعية ويقفون ضد التمييز العنصري، وضد الظلم المركب الواقع على مجتمعات السود الأمريكيين.

تاريخ مثقلٌ بالتمييز

تاريخٌ طويل من العنف والتمييز ضد السود لم تفعل الحكومة الأمريكية شيئاً إلا أنها غيرت أشكال القمع والاستغلال. في أواخر آب من عام 1619 وصلت سفينة القرصنة الإنكليزية White Lion إلى جيمستاون في ولاية فرجينيا، محملة بأول دفعة من الأسرى الأفارقة. كان هؤلاء أوائل العبيد من بين آلاف الرجال والنساء والأطفال الذين تم اختطافهم من أفريقيا خلال القرنين السابع والثامن عشر. كانوا يقعون في شبكات صيد ويُنقلون على ظهر سفن خاصة تجهزها الحكومة الأمريكية حيث يكدسون فوق بعضهم البعض، يصرخون مقيدين في عنابر مظلمة، يمرضون ويتعفنون ويموت من يموت منهم ليساق الباقون إلى منصات في سوق النخاسة ليتم بيعهم واستغلالهم كعبيد في العمل في المزارع والحقول كمزارع الدخان وحقول القطن.

«كل البشر خُلِقوا متساوين»، عبارة هي جزء من وثيقة إعلان الاستقلال صاغها عام 1776 توماس جفرسون ثالث رئيس للولايات المتحدة ومن أكبر المزارعين في فرجينيا ومالك لأكثر من 600 من العبيد الأفارقة. بالطبع لم تشمل هذه العبارة الرقيق كونهم أدنى من منزلة البشر كما لم تشملهم حقوق المواطنة الكاملة التي يطالبون بها الآن، والتي نصت عليها القوانين بشكل نظري.

مع نهاية الرق رسمياً في منتصف ستينيات القرن الثامن عشر، بدأ نضال الأمريكيين السود الطويل في مواجهة نظام فصل عنصري وحشي ارتُكبت فيه أبشع أنواع التفرقة العنصرية والحرمان والتهميش والجرائم والإهانات ضدهم. وما مقتل جورج فلويد إلا شرارة أطلقت الاحتقان المتراكم في الشارع الأمريكي. كما كانت الشرارة التي أطلقتها المناضلة روزا باركس في عام 1955 في مدينة مونتوميري عاصمة ولاية ألاباما في 1 كانون الأول عام 1955 عندما رفضت أن تعطي مقعدها في الباص لرجل أبيض كما تقتضي قوانين الفصل العنصري، مما دفع مجتمعات السود بقيادة مارتن لوثر كينغ، «قاد حركة النضال المدني حتى اغتياله على يد رجل أبيض عنصري في نيسان عام 1968»، إلى مقاطعة الباصات في مونتوميري لأكثر من عام فكان أول عمل كبير مباشر ضد نظام الفصل العنصري بعد بدء حركة النضال من أجل الحقوق المدنية. وبعد منتصف الستينات تم إلغاء نظام الفصل العنصري لكن استمرت أعمال التفرقة والتمييز ضد السود في التعليم والعمل والمسكن والصحة.

خلال الأسابيع الأحد عشر التي مضت بلغ عدد العاطلين عن العمل رسمياً 42,6 مليون وقد تصل نسبة العاطلين إلى 25% خلال أسبوع

عنصرية جهاز الشرطة

في جنوب وشمال الولايات المتحدة الأمريكية، يُستخدم جهاز الشرطة لفرض الأنظمة العنصرية ضد السود. إن أعمال العنف التي تستخدمها الشرطة الأمريكية ضد ذوي البشرة السوداء ليست حوادث فردية منعزلة، إنما هي قصص منتشرة شائعة. لذلك يبدو أن مواجهة جهاز الشرطة هي الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للسود الأمريكيين في النضال من أجل الحقوق المدنية. كانت الشرطة تاريخياً تحمي أعمال التفرقة العنصرية الموجهة ضد المحتجين والناشطين المدافعين عن الحقوق المدنية، وتنشر الفوضى والإرباك وسط إضرابات العمال السود المطالبين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ينظر السود إلى الشرطة كواجهة لنظام اجتماعي يمارس التفرقة ضدهم في كل مناحي الحياة. احتمال تعرض السود للمطاردة والمعاملة المهينة المذلة وإطلاق النار عليهم من قبل الشرطة أكثر بـ 21 مرة من احتمال تعرض الشباب البيض في ظروف مماثلة. يطالب المواطنون السود بالمواطنة الكاملة في الولايات المتحدة الأمريكية فهناك تاريخ طويل، قديم وحديث، من معاملتهم معاملة مذلة وتهميشهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ضد الـ1%

خرج الأمريكيون إلى الشوارع بكل ألوانهم ضد التمييز العنصري ومطالبين بالعدالة الاجتماعية ضد نظام يستحوذ فيه 1% على 90% من الثروة، ويقسم المجتمع إلى أسود وأبيض ومالك وأجير. نظام ما زال يستخدم أساليب الخداع والغش والكذب والقوة ضد شعبه وشعوب العالم متوعداً بإنزال الجيش إلى الشوارع. وينبش في دفاتره القديمة مهدداً المتظاهرين السلميين بوصفه الاحتجاجات الواسعة المستمرة بأنها كما قال اليوم المدعي العام الأمريكي ويليام بار: «مؤامرة يقودها المتطرفون اليساريون».

يطلق الرئيس الأمريكي تطميناتٍ يومية يؤكد فيها قدرته على ضبط الأمور في البلاد التي تشهد احتجاجات واسعة، متناسياً أنه قبل بضعة أشهر كان يطلق وعوداً مشابهة عن قدرته على درء الوباء عن الولايات المتحدة، ومؤكداً أن بلاده ستكون آمنة من فيروس كورونا المستجد، لتشهد الولايات المتحدة كارثة قد تكون الأكبر في تاريخها، والتي راح ضحيتها إلى الآن أكثر مما خسرته الولايات المتحدة في حروبها منذ حرب فيتنام إلى اليوم! فماذا ستكون نتيجة هذه التطمينات الجديدة؟!

أمريكا.. الجيش يعود إلى بيته المشتعل!

أثبت ما جرى في العالم خلال الأشهر القليلة الماضية الدرجة الكبيرة من الترابط بين دول العالم، والتي بدت في كثير من الأحيان بعيدة عن بعضها إما سياسياً أو جغرافياً، في حين تظهر اليوم شديدة التداخل ولا يمكننا القول إن فيروس كورونا وحده ما يجمعنا، وإنما الصراع الطبقي أيضاً، والذي يزداد شراسةً، فإن إدراكنا أننا أصبحنا نعيش ظروفاً أكثر تشابهاً من قبل يفرض علينا أن نسعى للخلاص الذي لن يكون إلا إذا استطعنا الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تنتصب أمامنا. فلا تزال الولايات المتحدة مركزاً لكثير من الخيوط التي تربط العالم، وهذا يعني أن اهتزازها على وقع الضربات التي تتلقاها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يعني أنها سترتد على العالم كله، وإن كانت المظاهرات التي ملأت المدن الأمريكية قد لاقت صدىً في مدن عالمية أخرى، فهذا ليس إلا استكمالاً وتوسعاً لحركة احتجاجية عالمية ذات مطالب أممية ملحة.

■ علاء ابوفرّاج

واقع الاحتجاجات الأمريكية إلى الآن

تشهد المظاهرات التي انطلقت كرد فعل على قتل جورج فلويد في أحد شوارعِ مدينة منيابوليس تضخماً متسارعاً، فقد شملت المظاهرات الولايات الـ 50 ، وتقول التقديرات المتغيرة على مدار الساعة: إن الاحتجاجات قد طالت أكثر من 430 مدينة حتى الآن، ويبدو أن ضبط الشارع بات عملية صعبة، فهي احتجاجات واسعة جداً تتزامن مع انكماش اقتصادي بوتيرة أسرع من أيام الكَساد العظيم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة خلال فترة قياسية، حيث ارتفعت من 4% إلى 25% وهذا ما دفع بـ 40 مليون مواطن أمريكي للجلوس في منازلهم أو في الشوارع بعد فقدانهم لوظائفهم، الظرف الاجتماعي كان محتقناً أصلاً إلا أنه وصل إلى درجة الغليان، وهذا متوقع بالطبع، ولكن تعقيد الظرف الحالي يجعل من هذه الاحتجاجات ذات طبيعة خاصة، فيبدو أن أصحاب القرار داخل الولايات المتحدة يدركون حجم التحول الجاري، وهو ما يتطلب من المالكين الانتقال إلى شكل القمع المباشر القاسي.

فإن كنا سمعنا باسم الحرس الوطني الأمريكي سابقاً، وإن كان قد تدخل بالفعل في عدة مناسبات، إلا أن الولايات المتحدة تشهد انتشاراً كبيراً جداً لهذه القوات، والتي باتت منتشرة في 25 ولاية، وبلغ تعداد المقاتلين المنتشرين أكثر من 30 ألف عنصر حتى الآن.

وترتبط بتاريخ هذه القوات العديد من الصدامات ذات الطابع العنصري والقمعي، والتي يعود بعضها إلى قمع احتجاجات وحراكات العمال في العام 1877 والتي قمعتها في حينه قوات الحرس الوطني على نفقة رجال الأعمال وأصحاب النفوذ، وفي العام 1894 شاركت قوات الحرس الوطني بقمع إضراب عمال شركة بولمان، الذي وصل عدد العمال المشاركين فيه إلى 250 ألف عامل، وظلت هذه القوات تؤدي مهمتها في الحفاظ على شكل توزيع الثروة المجحف القائم في الولايات المتحدة، وتقف في وجه كل محاولات الطبقات المسحوقة للانتفاض في وجه مستغليها، فشاركت في قمع العمال في أحداث كولورادو مطلع القرن العشرين، وجرى استخدامها في تسعينات القرن الماضي في أحداث لوس أنجلس التي شهدت اضطرابات كنتيجة لنشر شريط مصور لقيام شرطة لوس أنجلس بضرب المواطن رودني كينغ، والذي يشترك مع فلويد ببشرته السوداء، وبأنه كان شرارة لحركة احتجاج كبيرة قبل 20 سنة من الآن.

الحرس الوطني الذي ينتشر في 25 ولاية أمريكية بعد أن جمعت قواته من 30 ولاية لن يكون قادراً على تغطية رقعة الاحتجاجات التي تتوسع يومياً، حتى وإن نجحوا في وأدها الآن، إلا أنها ستعود أوسع وأكبر قريباً، فالولايات المتحدة الأمريكية، قلب النظام العالمي المهتز، تمضي في طريق لا رجعة عنه، سيفرض عليها التنازل عن عرشها، وستكون أمريكا محظوظة إن نجحت في الحفاظ على بلاد متحدة، فالوحدة الأمريكية كانت قائمة على المنفعة المشتركة لا على تقاسم الخسائر، أي أنها ولايات متحدةٌ في السراء فقط، وغياب حركة جامعة حقيقية حتى الآن يزيد من مخاطر الانقسام الحالي.

حركة احتجاجية عابرة للانقسامات؟

التمييز العنصري في الولايات المتحدة قائم ولا يمكن إنكاره، فأصحاب البشرة السوداء لم يحصلوا على مساواة حقيقة حتى بعد أن نالوا «حريتهم» بعد زمن العبودية، فالأحرار الجدد كان عليهم أن يقبلوا «طوعاً» بـ «الأسياد الجدد» وأن يبيعوا قوة عملهم لمالكي وسائل الإنتاج، ونرى هنا أنهم يشتركون مع أبناء طبقتهم البيض الذين يشكلون مجتمعين أكثر من 90% من سكان الولايات المتحدة. المشكلة أن التشابه الشديد في ظروف المستغلّين يراه مستغلوهم بوضوح، لذلك كان الهدف الذي تضعه النخب الثرية هو حرف الصراع، فكانت ميزة العمال البيض أنهم يحتاجون حياة واحدة لسداد ديونهم، بينما يحتاج العمال السود أكثر من حياة واحدة لسداد ديونهم! هذا إلى جانب الكثير من الميزات الأخرى التي يتمتع بها الفقراء البيض عن الفقراء السود، والتي كانت عاملاً جدياً لحرف الصراع عن مكانه الصحيح، وكانت سبباً لدفع جيوش الفقراء للصراع فيما بينها، هذا لا يعني بالطبع أننا نقول: إن الظروف التي تعيشها الأعراق في الولايات المتحدة متساوية، فالعمال ذوو الأصول الإفريقية يحصلون على أجور أقل وترتفع معدلات الفقر لدى عائلاتهم، وتتعامل الشرطة في الولايات المتحدة بتمييز واضح ضدهم، وتعد معدلات الاعتقال لأصحاب البشرة السوداء أعلى بأضعاف من أصحاب البشرة البيضاء، لكن هذا النوع من التمييز المكشوف والعلني الذي وصل إلى قتلهم في الشوارع دون أية رحمة هو فعلٌ مركب، فهو قمعٌ يقوم به مالكو الثروات بوجه منتجيها المحرومين منها قسراً، وهو قمعٌ ملازمٌ للمجتمع الطبقي منذ نشوئه، ولكن الفعل هذا يهدف إلى شق صفوف المسحوقين في المجتمع ليكونوا تحت تقسيمات ثانوية كالعرق والجنس وغيرها.

اشتداد القمع والعنف الذي نشهده في الشوارع اليوم لا يعني أن ترامب أكثر دموية من سابقيه بل يعني أن درجة سيطرة النخب على الشعب الأمريكي باتت أضعف

هذا الظرف الذي نشأت به الحركة الاحتجاجية في الولايات المتحدة وإن كانت اليوم حركة عابرة للأعراق– أي يشارك بها الأمريكيون على اختلاف أعراقهم– إلا أنها لم تتجاوز بعد كونها إطاراً يجعل من البيض المشاركين في هذه الاحتجاجات متضامين فقط لا أصحاب حق أيضاً. وإذا لم تستطع الاحتجاجات الخروج من هذه الدائرة ستتحول لوقودٍ يستخدم في تعميق الانقسام في النخَب السياسية الأمريكية لا حركة تُوحد المجتمع وتواجه هذا الانقسام من موقع الند.

فالنخب الأمريكية المنقسمة تبدو اليوم وكأنها منقسمة في موقفها من الاحتجاجات، فيظهر ترامب وهو يدعو إلى قمع المتظاهرين دون رحمة، ويظهر خصومه بوصفهم دعاة الحرية والعدالة، ويبدو هذا الانقسام واضحاً في قرار استخدام الجيش والحرس الوطني لقمع الاحتجاجات، فالولايات التي يحكمها الديموقراطيون ترفض استخدام الحرس الوطني، لا حرصاً على المحتجين بل في محاولة لتحميل مسؤولية استخدامهم لترامب، الذي يقرأ الأحداث على أساس أن الحركة الاحتجاجية الأكبر تندلع في المناطق التي لم تكن ضمن جمهوره سابقاً، وهو يستخدم قمعها كجزء من حملته الانتخابية، وعلى الرغم من أن حديث ترامب يبدو وقحاً إلى أنه لم يختلف عن أحاديثه ولغته السابقة، فالرئيس الحالي استخدم المواقف العنصرية لحشد مناصريه، وقام بجمعهم على الرغم من مواقفه اليمنية المتطرفة، وبهذا تجعل الحركة الاحتجاجية بشكلها الحالي أداة يمكن استخدامها من قبل النخب المتخاصمة دون أن تدرك أن ترامب «وريث العنصرية» وليس صانعها، وأن مناصري ترامب

الظرف الآن يسمح بانتصارات على جبهات عالمية كثيرة فالاستعمار القديم انتهى بعد أن خرجت الدول المستعمرة منهكة من الحرب العالمية الثانية

الجمهورين المنتخبين هم حكام أكثر من نصف الولايات الأمريكية.

ذئبٌ في زي المخلص

إذا نظرنا إلى التاريخ الأمريكي القريب منه والبعيد لا نرى اختلافاً جذرياً، فالقمع والعنصرية كانا ملازمين للتاريخ الأمريكي الدموي، واشتداد القمع والعنف الذي نشهده في الشوارع اليوم لا يعني أن ترامب أكثر دموية من سابقيه، بل يعني أن درجة سيطرة النخب على الشعب الأمريكي باتت أضعف، وأن وسائل السيطرة والهيمنة التي كانت دائماً سلاحهم الأول لم تعد تجدي نفعاً، أو على الأقل لم تعد تكفي، وحاجة ترامب اليوم للعودة إلى تقاليد أجداده بالقمع الجسدي المباشر هي خياره الوحيد، إذ يرى أن الحفاظ على النظام القائم لم يعد ممكناً بالوسائل المتبعة، وإن كان الانقسام الحالي ينخر جسد الولايات المتحدة فهو خيارٌ لا راد له لحراس النظام الذي يمضي إلى حتفه بخطى متسارعة. والهدف بالحفاظ على النظام لم يكن هدف ترامب، بل يشاركه كل من جون بايدن وهيلاري كلينتون وباراك أوباما وأي طفل مدلل آخر لهذا النظام، فوصف المحتجينَ بـ«الحيوانات المفترسة» والتي يجب القضاء عليها، لم يأت على لسان دونالد ترامب بل هي كلمات جو بايدن الذي كان مصراً في فترة الاحتجاجات التي خرجت 1992 نصرةً لرودني كينغ بعد ضربه بشكل وحشي من قبل شرطة لوس انجلس، واعتبر أن مكان هؤلاء المحتجين هو السجن، وقال: إنه يجب أن يتم عزل «الحيوانات المفترسة» هذه «بعيداً عن أمي، وزوجتي، وعائلاتنا»، وهو ما يجعل الطريقة التي يدافع بها بايدن عن المحتجين اليوم مضحكةً، ويؤكد أن النخب الأمريكية المفلسة لم تعد قادرة على تقديم شيء جديد، ووصلت إلى طريق مسدود، وإن كانت ذاكرة المحتجين اليوم قصيرة ولا يعرفون سوى بايدن «المتسامح التقدمي» ولم يخبرهم آباؤهم عن بايدن «المتطرف العنصري» فلن تطول الأيام كثيراً حتى يكشّر كفيره عن أنيابه.

هل لذلك تأثيرات على العالم؟!

كون أمريكا حاضرة بشكل كبير في العالم، فإن ما يجري فيها ينعكس دائماً خارج حدودها، وإن كان للانقسام والتراجع الأمريكي أثرٌ واضح في كل العالم، ولم تستطع الحفاظ على مركزها كقطب واحد في العالم، فما يجري اليوم له تباعات أيضاً أكثر وضوحاً، فالانسحاب العسكري الأمريكي الذي كان يجري بشكل تدريجي يتسارع اليوم، وإن كانت الانسحابات تجري من أفغانستان والعراق وسورية والخليج فهي اليوم تجري في أوروبا، وإعلان ترامب عن سحب ثلث القوات الامريكية الموجودة في ألمانيا ما هو إلا البداية لانسحابات أوسع، وإن كانت الانسحابات السابقة تجري بسبب عدم قدرة الولايات المتحدة على تحمل تكاليف هذه القوات لا اقتصادياً ولا عسكرياً، فيضاف اليوم أن لهذه القوات دورٌ داخل البلاد للمرة الأولى منذ قرون! فنشر قوات لقمع احتجاجات في كل الولايات والمدن على مساحة تقارب مساحة أوروبا لن يكون عملاً سهلاً وقد لا تكفي القوات الأمريكية كاملة لأداء هذه المهمة.

وحتى إن شهدت الاحتجاجات انخفاضاً في حدتها أو انتشارها، لا يعني ذلك أن أسبابها العميقة قد اختفت، فالتراجع الأمريكي بات جزءاً من حركة التاريخ. وإن كانت السيناريوهات المطروحة اليوم حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج قراءة أكثر عمقاً من تلك التي تقول: إننا نشهد بداية حرب عالمية جديدة. إلى تلك التي تقول: إن الولايات المتحدة ستصبح مجموعة دويلات منقسمة وربما متحاربة، إلا أن الظرف في هذه اللحظة يسمح بخروقات وانتصارات على جبهات عالمية كثيرة، فالاستعمار القديم انتهى بعد أن خرجت الدول المستعمرة منهكة من الحرب العالمية الثانية، وإن دول الاستعمار الجديد تدفع فاتورة كبيرة تشابه ما فقدته في حروبها تلك. والولايات المتحدة لن تستطيع مد يد العون لكل النظام العالمي وهي تغرق، فالمظاهرات التي خرجت في مدن أوروبا والعالم تضامناً مع انتفاضة الشعب الأمريكي تتحول لحركة احتجاجية عالمية لن يكون من السهل تحديد من أين تبدأ وأين تنتهي.

قد تكون إحدى أكبر العقبات التي تواجه الحركة الاحتجاجية الأمريكية الحالية هي درجة الهيمنة الكبرى التي تمارسها كل مؤسسات إنتاج الوعي، فالنخب الأمريكية التي تخدم النظام الحاكم بإخلاص حافظت على أعلى درجات الهيمنة في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، وإن كان يمكن لأية وسيلة إعلام أو جامعة نشر شيء لا يخدم المنظومة، تبقى هذه النسبة قليلة التأثير بشكل ملحوظ، ويبدو هذا المثال في الإعلام الأمريكي واضحاً، فيعمل في الإعلام الإلكتروني والمتلفز والمطبوع والمسموع جيشٌ من الإعلاميين يصل تعداده إلى مليون ونصف، وإذا علمنا أن أكثر من 90% من هؤلاء الموظفين يخدمون 6 شركات فقط نستطيع إدراك حجم الخطر الذي يواجه هذه الحركة الاحتجاجية!

الصورة عالمياً

- ارتفع عدد المصابين بفيروس «كورونا» في أنحاء العالم إلى أكثر من 7 ملايين شخص، واقترب عدد الوفيات من 400 ألف حالة على مستوى العالم. ويوجد حوالي 30 في المائة من الإصابات. داخل الولايات المتحدة.

- دقت رابطة الشعوب الأصلية في البرازيل ناقوس الخطر، مع ارتفاع معدل الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا بين الشعوب الأصلية، لأكثر من 5 أضعافه في شهر واحد.

- وصف وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الصين بالقوة العظمى المستقبلية، وحث على عدم حصر الحوار مع بكين فقط في القضايا الاقتصادية والتجارية.

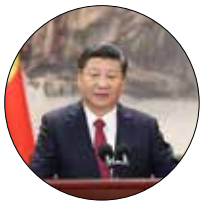

- قال الرئيس الصيني شي جين بينغ، إن الصين على استعداد للعمل مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون الإستراتيجي، والتمسك بالتعددية، ومواجهة التحديات العالمية، والعمل بشكل مشترك على ضخ المزيد من الاستقرار في ظل الشكوك العالمية الحالية.

- أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف: بعد ساعات من عرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لطهران لإجراء محادثات، أن إيران وأي من الأطراف الأخرى للانفاق النووي لم يتركوا طاولة التفاوض على الإطلاق.

- أظهرت بيانات رسمية، اليوم الأحد، تراجع قيمة صادرات النفط السعودية بنسبة 21,9 % على أساس سنوي، في الربع الأول من العام لتصل إلى 40 مليار دولار.

الحرب الباردة التكنولوجيّة

ضربت الأزمة النظام العالمي مثل قاطرة فقدت فراملها. تعطلت النشاطات الاقتصادية والثقافية والسياسية بشكل لم يكن ليتخيله إنسان قبل عدّة أشهر. وبعيداً عن التهديد البيولوجي لفيروس كورونا، فتأثيره سيكون جوهرياً بوقفه مرحلة تعافي النظام الرأسمالي المتعثرة أساساً بعد انهيار 2008. باتت الدول النامية مجبرة على اتخاذ إجراءات، مثل: الإغلاق الإجباري والمساعدات المالية الهائلة وضبط الحدود بشكل صارم، على نطاق لم يسبق له مثيل في وقت السلم. وقد كانت العلاقة الاقتصادية بين عملاقي النظام العالمي: الصين الصاعدة والولايات المتحدة المتراجعة، محورية لحدوث التعافي. لكنّ التداعيات السياسية للوباء على المسرح العالمي اليوم تؤدي إلى مزيد من التآكل في العلاقات الدبلوماسية، حيث اندلعت حرب كلامية بين القوتين العظيمتين مع محاولة الولايات المتحدة تحميل الصين وزر الأزمة. ولا يمكن لإنسان اليوم أن يضمن ألّا تخرج حرب الكلمات في مرحلة ما عن السيطرة لتؤدي إلى حربٍ عسكرية.

■ عدد من الكتاب
تعريب وإعداد: عروة درويش

ما قبل ترامب

رغم محاولة وسائل الإعلام في فترة ما أن تُظهر الأمر وكأنّه بدأ مع ترامب، لكن في الحقيقة قرعت النخب الأمريكية جرس الإنذار خوفاً من الصين في عام 2010، حين أعلن أوباما عن نقل 60% من قوات الجيش الأمريكي من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ. كانت هذه التحويلة الاستراتيجية هي ذروة عَقد أو أكثر من الذعر المتزايد بين مراقبي السياسة الخارجية في واشنطن، الذين اعتبروا أنّ الأداء الاقتصادي المذهل لبكين يشكّل التهديد الأكبر لهيمنة الولايات المتحدة في حقبة ما بعد سقوط جدار برلين.

صاغ الأمر دعاة إعادة نشر القوات في حينه على أنّه مجرّد ضمانة لتوازن القوى، لكن في الحقيقة كانت الأجندة الحقيقية للولايات المتحدة مختلفة، وخصوصاً على الجانب الاقتصادي. فقد كانت المطالب الأمريكية واضحة ويمكن اختزالها:

أن تفتح الصين أسواقها بشروط تفضيلية للغرب.

أن تخصخص الصناعات الرئيسية وتزيل الدعم الحكومي عنها.

أن تعيد تقييم عملتها.

أن تحرر حسابات رأس المال لديها.

أن تتوقف عن تطوير التكنولوجيا الفائقة التي ستجعلها تنافس الغرب بشكل مباشر.

بكلمات أخرى، أرادت الولايات المتحدة أن تتصرّف كقوّة استعمارية كلاسيكية، مثلما كانت بريطانيا وفرنسا تفعلان في مطلع القرن العشرين. هذا هو سياق الضجّة التي نسمعها في هذه الأيام حول مساهمة هواوي في شبكات الجيل الخامس في أمريكا وشمال أوروبا. ويمكن قياس مدى فشل الولايات المتحدة في تحقيق مرادها في مراقبة قدرة بكين المتزايدة على تقديم المساعدة المادية والمعنوية للدول المتمردة على الولايات المتحدة، مثل: إيران وفنزويلا وغيرها.

التصادم الموضوعي

يجادل بعض المعلقين بأنّ الشركات الأمريكية، مثل: آبل وولمارت وجنرال موتورز لها دور بارز في الاقتصاد الصيني، علاوة على سيطرة الصين على أكثر من ترليون دولار من الدَّين الأمريكي، ما يعني بأنّ كلتي القوتين العظيميتين تعتمدان بشكل تبادلي على بعضهما البعض لدرجة تمنع نشوب نزاع عسكري بينهما. لكنّ هذه النظرة ينقصها بُعد النظر عموماً. فالسلوك الأمريكي العدائي تجاه الصين لن يتراجع، فإيقاف التقدم الصيني حاسم لحماية مصالح رأس المال العالمي. وفي هذا السياق تحاول النخب الأمريكية أن تُعيد الصناعات للولايات المتحدة، وتعزز ما بقي منها ضمن خطة طويلة الأمد. ويعتمد مدى النجاح في ذلك من وجهة نظرهم على إمكانية منع الصين من تخطي القدرات الأمريكية، وتحديداً فيما يخص إنتاج التكنولوجيا.

ويذهب البعض إلى أنّ الصين منذ صعودها لم تحمل موقفاً عدائياً ولا تدخلياً في تعاملاتها مع الدول، وذلك خلافاً لنهج الولايات المتحدة التوسعي، وهذا سيدفع سياسييها لتفادي المواجهة مع الغرب وإيجاد حلّ توافقي مع الولايات المتحدة بأيّ ثمن. بل ويُعيد البعض ذلك إلى أيام الإمبراطورية الصينية التي لطالما اهتمت بالحفاظ على أرضها دون التوسع في غيرها. لكنّ مثل هذه الأفكار، تسقط من حسابها بأنّ الصين جزء من نظام عالمي رأسمالي، وهذا العالم كما عبّر لينين من قبل، يعمل أبعد من صلاحيات السياسيين، وقصّة صعود الصين- وتفكيك رأس المال العالمي للصناعات في الدول الغربية بهدف تحقيق ربح أعلى- تقف شاهداً على ذلك.

لا يبدو بأنّ الصين تنوي المهادنة ولا التنازل عن تطورها وتنميتها وتقدم صناعاتها بهدف إرضاء الأمريكيين. ويمكننا الاستدلال على ذلك من عدم تساهلها مع المحاولات الأمريكية لدعم الأجندات الانفصالية في جنيفيانغ أو المحاولات الاستخبارية الأمريكية للتدخل في الشؤون المحلية الصينية، والاستفادة من التوترات القائمة في هونغ كونغ. ويمكننا فهم هذا الأمر إذا ما تناولنا بعض تفاصيل الحملة الأمريكية على هواوي.

الحظر الأمريكي الأخير الذي فُرض على شركة التكنولوجيا- الفائقة الصينية- هواوي قد أدخل البلدين رسمياً في حرب باردة طويلة الأمد في مجال التكنولوجيا

تلقي الضربة والرد

الحظر الأمريكي الأخير الذي فُرض على شركة التكنولوجيا- الفائقة الصينية- هواوي قد أدخل البلدين رسمياً في حرب باردة طويلة الأمد في مجال التكنولوجيا، وهما اللذان شهدا زعزعة في العلاقات بالفعل وسط الاتهامات الأمريكية بخصوص وباء فيروس كورونا المستمر. وقد أرسل هذا الهجوم الصارخ بحده الأقصى على شركة صينية طلقة تحذيرية لكامل الصناعة المحلية الصينية، والتي بدورها اعتمدت في الماضي بشكل كلي على الولايات المتحدة في التقنيات الأساسية، وتحديداً في الرقائق عالية الجودة. واعتبرت القرارات التي أعلنت عنها وزارة التجارة الأمريكية خطيرة لتزامنها مع اتخاذ سلسلة من الخطوات لإعادة توجيه موردي التقنيات الأساسية للانتقال إلى الولايات المتحدة، من أجل ضمان هيمنتها على صناعة التقنيات الفائقة.

فقبل يوم واحد من إقرار المنع الجديد، قررت الشركة الموجودة في تايوان: «شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات TSMC» أن تبني مصنعاً للرقائق النانوية الخامسة- وهو الأكثر تطوراً والأفضل في العالم- في ولاية أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو الأمر الذي يمكن اعتباره جزءاً من الخطّة المتعمدة من واشنطن لعزل شركة هواوي الصينية عن سلسلة التوريد العالمية، آخذين بالاعتبار أنّ الشركة التايوانية هي المنتج الأكبر للرقائق التي تستخدمها شركة «هاي-سيليكون» لأشباه الموصلات المملوكة لهواوي، والتي تزودها بالرقائق فائقة التقنية.

وقد عززت هذه التطورات من قدرة تيّار «اللا-أمركة» المتنامي داخل الصين ومؤسستها الحاكمة. فكما أوضح الناطق باسم وزارة التجارة الصينية في تصريح رسمي، بأنّ بلاده ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين الحقوق المشروعة لشركاتها الوطنية. وكجزء من الإجراءات المضادة، تتحضر الصين لوضع عدد من الشركات الأمريكية على قائمة «الكيانات غير الموثوقة»، لتفرض عليها حظراً أو لتطلق تحقيقات في شركات أمريكية، مثل: كوالكوم وسيسكو وآبل، بما يتفق مع القوانين الصينية لمنع الاحتكار وإجراءات مراجعة الأمن السيبراني. وكذلك إيقاف شراء طائرات بوينغ، تبعاً لمصدر مقرّب من الحكومة الصينية.

وكما صرّح إيريك شو، الرئيس المتناوب لهواوي: «لماذا يعتقدون بأنّ الصين لن تحظر رقائق الجيل الخامس الأمريكية أو محطاتها وأيّ هواتف محمولة مزودة بهذه الرقاقات؟ ... نحن لم نعد في التسعينيات ليستخفوا بالقدرات الصينية».

هذه اللا-أمركة تجد تطبيقاتها بأبعد من الكلمات. فالشركات الأمريكية المختصة بمعدات «أتمتة التصميم الإلكتروني EDA» قد أنهت بالفعل شراكاتها مع هواوي العام الماضي، وأوقفت تحديثات برمجياتها. شركة هاي-سيليكون

والنفس الأمريكي القصير

المملوكة لهواوي تستخدم اليوم النسخ الأقدم من معدات التصميم الإلكتروني لتصميم رقاقاتها، وعليه فلن تتأثر بهذا الحظر. هواوي اليوم مرتبطة بصانع الرقاقات الإيطالي–الفرنسي شركة «STMicroelectronics»، ما يسمح لها بمعالجة مسألة معدات أتمتة التصميم الإلكتروني من خلال الاستعانة بمصادر خارجية. وفي ظلّ عدم الاستقرار والزعزعة، تشجّع الحكومة الصينية مصنعي ومصممي الرقاقات المحليين للّحاق بمنافسيهم الأمريكيين لتحقيق ضربة تعزز وتسرّع اللا–أمركة.

إعادة الموضعة والتأقلم

لا ينظر كثيرون إلى خطط إعادة موضعة الصناعة ونقلها إلى الولايات المتحدة بجديّة. فكما قال هان شيامن، المدير العام لشركة جيوي للاستشارات: «مع تجذر سلاسل التوريد بشكل كبير في الصين، واعتماد مجتمع أعمال التكنولوجيا الأمريكي على السوق الصينية في عملياته، فإنّ إعادة التموضع بعيداً عن الصين كما تحاول حكومة الولايات المتحدة أن تفعل، ليس بالحل العملي». فإعادة بناء سلاسل التوريد في مكان آخر ليس أمراً يمكن القيام به بين عشية وضحاها. فإذا ما أخذنا شركة آبل كمثال، إعادة الموضعة قد تتطلب إلغاء صانعي آي– فون لخططهم التصنيعية لهواتف الجيل التالي، وتقرير خطّة جديدة للانتظار عدّة سنوات والذهاب مباشرة إلى آي– فون 14.

يُنظر إلى مثل هذا الفصل بوصفه خطراً على الشركات الكبرى في الصناعة، لكن العديد من الشركات الصينية أمثال هواوي قد خطت بالفعل تجاه اللا–أمركة خلال الأعوام الماضية ضمن خططها للتحضر لأسوأ السيناريوهات. مثال ذلك: قيام هواوي بالتعامل مع شركات تكنولوجيا غير أمريكية في عملها في الاتصالات. كما يُقدّر بعض المحللين بأنّ شركات أمريكية كبرى، مثل: كوالكوم وآبل، لن تقبل بالخطط الأمريكية التي قد تهدد وجودها في السوق، ما سيدفعها للضغط على حكومتها لإزالة القيود. ذلك أنّ مصالحها في السوق الصينية هامّة للحفاظ على نموها المستدام. مثال: 65% من مجمل عائدات كوالكوم تأتي من الصين.

يبدو أنّ الاتجاه العام لدى المحللين، خلافاً لمجموعة من الآراء الأمريكية، يرى بأنّ هواوي وشركات صينية أخرى قد تواجه بعض الصعوبات في المرحلة الأولى. لكنّ الإنفاق على الأبحاث والتطوير، والدعم الحكومي هو الذي سيشكل الفارق هنا: ففي ذات اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة عن الحظر على هواوي، أعلن مصنع أشباه الموصلات الصيني «SMIC»، وهو الذي افتتح خطّ إنتاج رقائق 14 نانومتر في عام 2019، عن تلقيه تمويلاً بقيمة 1,5 مليار دولار من صندوق تمويل الدائرة المتكاملة الوطني الصيني «CNICF2»، والتزاماً بتقديم 750 مليون دولار من صندوق تمويل شنغهاي المتكامل «SICF2». علاوة على أنّ قيام الشركة ببيعها لجزء من أسهمها سيؤمن لها 3 مليارات دولار. ستساعدها هذه الأموال على تعزيز إنتاجها وتسريع تطويرها للتكنولوجيا الإنتاجية.

التأقلم واستغلال الثغرات

أكدت الاضطرابات في العام الماضي بأنّ الشركات الصينية ماهرة في التأقلم واستغلال الثغرات وإدارة المخزون بطريقة مذهلة، في ذات الوقت الذي تتجه به ناحية موردين غير أمريكيين. ففي العام الماضي وحده، كانت الهوّة في الإنفاق الصيني على البحث والتطوير قد قزمت منافسيها الأوربيين والأمريكيين، وذلك بمبالغ 18,6 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بـ 14,3 مليار دولار في 2018، ويتوقع أن تتخطى هذا العام 20 مليار دولار. وهذا دون احتساب الدعم الحكومي الطارئ الذي قد يزيد لمواجهة الإجراءات الأمريكية.

الخسارة الأمريكية

يتوقع أن تتعزز الإجراءات الأمريكية ضدّ الشركات الصينية، فقد وضعت عدّة شركات صينية صغيرة نسبياً، مثل: فايبرهوم، على لائحة الحظر. يقول إيرل لوم الباحث المختص في شركات اللاسلكيات: «إنّ الإستراتيجية الأمريكية المتبعة قد تؤدي لإيذاء الشركات الأمريكية ونقل الأعمال إلى أوروبا واليابان وغيرها». ففي محاولة الشركات لتفادي الحظر الأخير على سبيل المثال، سيتم إجبار صناعة أشباه الموصلات العالمية ومن ضمنها الأمريكية، وليس الصينية فحسب، للابتعاد وإنشاء شركات منافسة في بلدان أخرى، ومنها: الصين.

توجد سابقة لهذا الأمر. فقد عانت الولايات المتحدة، وهي التي كانت مهيمنة على قطاع صناعة الأقمار الصناعية، نتيجة فرضها لقيود صارمة على تصدير التكنولوجيا. دفعت هذه القيود العديد من العملاء المتشابكين إلى تجنّب الموردين الأمريكيين الذين خسروا في نهاية المطاف مليارات الدولارات من المبيعات التي ذهبت إلى منافسيهم الدوليين. ولهذا يمكن أن تؤدي القيود الحالية على سوق أشباه الموصلات إلى نقلة تكتونية في هذه الصناعة في السنين القادمة.

الاتجاه الرسمي الصيني واضح ولن يتراجع، وقد بدأ حتّى ما قبل التهديد فما بالك بعده. قبل أن نشهد الحظر الجديد على هواوي، وقبل انتشار فيروس كورونا وكلّ ما تبعه من مشادات كلامية وقرارات رسمية أمريكية لتعزيز الحرب التكنولوجية مع الصين، خصصت الحكومة الصينية في تشرين الأول صندوقاً تمويلياً لدعم أشباه الموصلات تبلغ قيمته 29 مليار دولار، وذلك بهدف دعم الاستقلال عن الولايات المتحدة. أشباه الموصلات مثال ممتاز على حدود القدرة الأمريكية في التأثير وعدم رغبة الصين في المهادنة.

«ليس هناك ثروة حقيقية إلّا في البشر» يمكن تطبيق هذا القول على ما تملكه الصين من رأس مال بشري

أفضليّة السكان

يقول الفيلسوف الفرنسي من القرن السادس عشر جان بودين: «ليس هناك ثروة حقيقية إلّا في البشر». يمكن تطبيق هذا القول على ما تملكه الصين من رأس مال بشري لكونه يشكّل عاملاً رئيساً في رجحان الكفّة لصالحها. فالمعركة التالية التي ستعتمد على التعليم والتدريب والنمو الاقتصادي، ستكون صعبة جداً على الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ عدم التساوي الهائل في عدد السكان يشكل اليوم بالفعل عاملاً هاماً في سوق التكنولوجيا والاتصالات. فالصين بعدد سكانها البالغ 1,4 مليار إنسان، احتوت العام الماضي على قرابة 17% من مجمل مبيعات آبل حول العالم، خاصة أنّ فيها ما يقرب من 60% من سوق البنى التحتية للجيل الرابع من تكنولوجيا الاتصالات. وفقاً لذلك، فالوصول المحدود للشركات الصينية، ومنها هواوي، للمستهلكين في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي ستنصاع لها، يعني بأنّ الشركات الصينية ستخسر أقل ممّا ستخسره الشركات الغربية التي ستُحرم من الوصول إلى السوق الصينية. فكما قال تريزوغلو، المدير التنفيذي لشركة فيون في المؤتمر العالمي للهواتف المحمولة: «من تظنون سيكون أكثر نجاحاً في تدريب كوادر الذكاء التكنولوجي؟ إنّه الذي يملك بيانات أكثر وتحوّلاً للرقمنة بشكل أكبر ولديه عدد سكان أكثر. إنّها الصين الأكثر رقمنة من الولايات المتحدة».

كلّما مرّ وقت أكثر، سيصعب على الولايات المتحدة أن تواجه عدم المساواة في رأس المال البشري الماهر. في العام الماضي، وظفت شركتا هواوي وzte أكثر من 124 ألف شخص في أقسام البحث والتطوير، وهو الرقم الذي يعادل حوالي 63% من إجمالي القوى العاملة في شركتي نوكيا واركسون مجتمعتين. وكما قال لوم: «هناك الكثير من الناس في الصين يتم توظيفهم... ليس من المهم أن يكونوا جميعهم بمثابة آينشتاين، فأحدهم سيكون ذلك».

قد يؤخر عزل التكنولوجيا الأمريكية عن المنتجات الصينية المحتوم، ويمنع الصين من الاستفادة من الابتكار في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يعتمد عليه مؤيدو سياسات المنع. لكنّ محاولات الولايات المتحدة لبلقنة العالم ستؤدي حتماً إلى زعزعة سلاسل التوريد العالمية الحالية. إنّ جميع الدلالات الحالية تشير إلى أنّ الصين لن تتهاون في اتخاذ أيّ إجراء يحمي نموها وتطورها، الأمر الذي يعني أنّ الولايات المتحدة تخسر أوراقها بسرعة كبيرة.

يقول البعض: إنّ بناء الشركة التايوانية لفرع لها في الولايات المتحدة جاء كعمل احترازي في حال توترت الأوضاع أكثر، وقامت الصين بالدخول إلى تايوان عسكرياً وإغلاق جميع المصانع المرتبطة بالولايات المتحدة. ربّما هذا سيناريو متشائم بعض الشيء، لكن حتّى لو حصل، فلن نشهد قدرة الأمريكيين التي كانوا يتمتعون بها في التسعينات من القرن الماضي. لقد تغيّر العالم، وهو ما يجب على الجميع أن يدركه ويتعامل على أساسه.

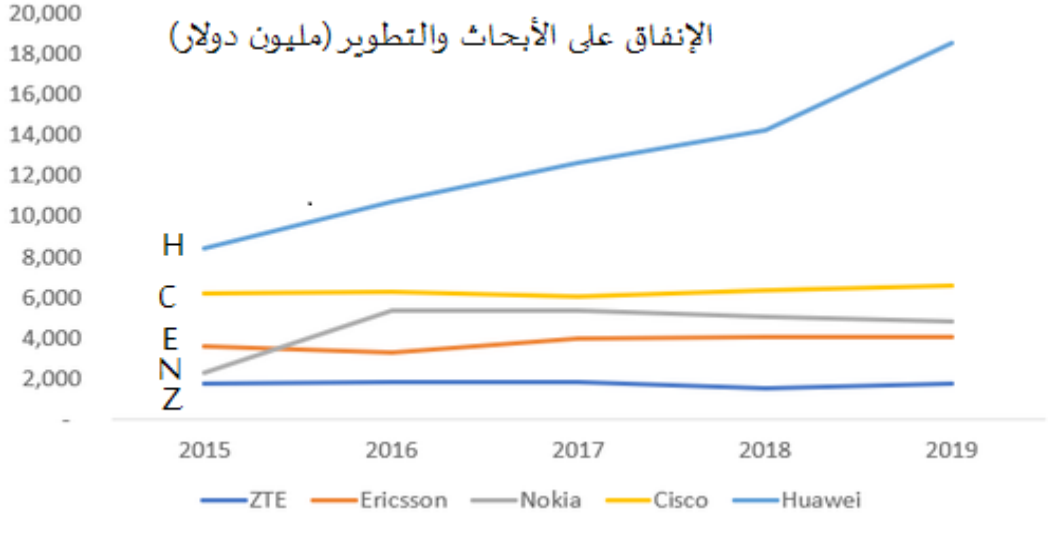

■ المراجع:

the stop t won Huawei of death The
China of rise
Cold New s'Asia :China vs US The
?War
tech into US ,China drags ban Huawei
war cold

ثورة المايجي في فيلم «الساموراي الأخير»

الساموراي الأخير، فيلم أمريكي ملحمي دارمي أخرجه إدوارد زويك الذي ساهم أيضاً في كتابة السيناريو مع جون لوغان ومن إنتاج شركة وارنر بروس 2003. ولعب أدوار البطولة كل من توم كروز- الذي ساهم في إنتاجه- وشين كوياماداً وتوني غولدواين وهورويوكي سانادا وغيرهم.

■ آلان كرد

الاستعمار الأمريكي

لعب توم كروز دور شخصية نيثن ألغرين النقيب الأمريكي الذي تدخل شخصياً في نزاع وصراع جعله يحتك مع محاربي الساموراي في أعقاب فترة استعادة وسيطرة الإمبراطور مايجي على اليابان في القرن التاسع عشر. استلهمت قصة الفيلم من ثورة ساتسوما عام 1877 التي قادها سايغو تاكاموري وشارك فيها نيثن ألغرين.

اقتبست قصة الفيلم أيضاً من قصة التغريب الرأسمالي الذي أصاب اليابان على يد القوى الاستعمارية الغربية، وجعل الفيلم نصيب الأسد للتغريب في الفيلم للولايات المتحدة، لأنه موجه للجمهور الأمريكي حسب بعض وسائل الإعلام، وقيل بأن دور الولايات المتحدة الاستعماري كان محورياً حسب وسائل إعلام أخرى.

ضد الرأسمال الأجنبي!

في ستينات القرن التاسع عشر، كانت الحكومة اليابانية المعروفة باسم «الحكومة الشوغونية» تنفذ بأمانة بنود المعاهدات المعقودة مع الأجانب بخصوص الامتيازات الرأسمالية، لكن الحكومة كانت تتأهب سراً للنضال ضد تلك المعاهدات وضد الرأسماليين الأجانب بالذات. وكانت تريد بذلك إضعاف مواقع البلاط الإمبراطوري، الذي كان يجهد لكسب الشعبية في اليابان بموقفه الموجه ضد النفوذ الأجنبي. وقد اغتيل بضعة أشخاص انكليز، وأحرقت مبان يملكها الأجانب، فردت البلدان الغربية بقصف المدن الساحلية اليابانية.

إن القصف الوحشي الذي تعرضت له اليابان على يد الأساطيل الأمريكية والبريطانية والهولندية والفرنسية وغيرها من عمليات القمع الأجنبية عام 1864 قد صبت الزيت على النار. وفي جميع أنحاء اليابان ارتفعت الأصوات تطالب بحشد القوى للنضال ضد الأجانب، وهددت قوات العديد من الإمارات المحلية بإشعال الثورة ضد الحكومة في حال لم تتخذ الإجراءات لطرد الأجانب من البلاد.

أرسلت الحكومة قواتها ضد المناطق المتمردة، وكان دبلوماسيو البلدان الأجنبية يتدخلون في شؤون اليابان ويؤججون الصراع الداخلي، حيث كانت فرنسا تدعم الحكومة بالمال والسلاح، بينما دعم الإنكليز العناصر المناهضة للحكومة آملة بازدياد ضعف السلطة المركزية.

185 انتفاضة كبيرة

قبل صدور الفيلم بعقود، وفي ثمانينات القرن الماضي، جاء في كتاب «موجز تاريخ العالم» الذي نشره معهد التاريخ في أكاديمية العلوم السوفييتية لمجموعة من المؤرخين بإشراف البروفيسور مانفرد، حقائق مثيرة من تاريخ تلك الحقبة. وهو ما لم يذكر في فيلم «الساموراي الأخير».

انتشرت الحرب الفلاحية في جميع أنحاء اليابان، وتوالت الانتفاضات الفلاحية المضادة للإقطاعية في إحدى المقاطعات بمشاركة 130 ألف شخص

انتشرت الحرب الفلاحية في جميع أنحاء اليابان، وتوالت الانتفاضات الفلاحية المضادة للإقطاعية في إحدى المقاطعات بمشاركة 130 ألف شخص. وخلال عامي 1866–1867 كانت اليابان الوسطى مسرحاً للانتفاضة، ونشطت المعارضة البرجوازية ضد إغراق البلاد بالسلع الأجنبية ودعمهم في ذلك فرسان الساموراي والحرفيون والفلاحون الذين حل بهم الخراب، وشمل التمرد مناطق جنوب اليابان وجنوبها الغربي. وخلال تلك المعارك سنوات 1867–1869 تعرضت الحكومة إلى الهزيمة على يد المتمردين.

بعد انتصار الكتلة المعادية للشوغون، أصبح الامبراطور دمية بيدهم، وبدأت هذه الكتلة بالتخلص من التجزئة السياسية، وإعطاء البلاد طابعاً أوروبياً على الصعيدين العسكري والتقني، ودخلت الرأسمالية إلى اليابان من أوسع أبوابها. ولكن هذا البرنامج لم يعجب الفلاحين المشاركين في ثورة المايجي، إذ كانوا يريدون إلغاء الإقطاعية وتوزيع الأرض على الفلاحين.

عرفت أحداث سنوات 1867–1868 في التاريخ الياباني باسم «ثورة المايجي»، وتعني «إعادة الامبراطور إلى عرشه»، كما إن الإطاحة بالشوغون لم تُوقف نضال الفلاحين اليابانيين، وبين عامي 1868–1878، حدثت 185 انتفاضة فلاحية كبيرة ضمت بعضها 250 ألف شخص، وتحالفت البرجوازية مع الإقطاع ضد الفلاحين، وأغرقت الانتفاضات بالدماء.

من هو الساموراي الأخير؟

لم يتحدث الفيلم كيف تحالف الامبراطور والإقطاعيون والبرجوازية والبلدان الغربية لقمع آخر انتفاضة للساموراي، ودخول الرأسمالية إلى اليابان من أوسع أبوابها.

عاد سايغو تاكاموري الذي لقب بـ «الساموراي الأخير» إلى ساتسوما وأسس المدارس الحربية حتى يشغل أتباعه من رجال الساموراي السابقين. علمت الحكومة بالأمر فأرسلت سفينة حربية في مهمة تجريد دار الصناعة الحربية في ميناء كاغوشيمكا من الأسلحة. بعد هذه العملية ثارت ثائرة أتباع سايغو على الحكومة، كان العديد منهم حانقاً على الإمبراطور والحكومة بعد الإجراءات التي تم اتخاذها ضدهم منذ عام 1868 مثل: تجريدهم من الأراضي، والرواتب والحق في حمل السلاح وارتداء الزي التقليدي للساموراي.

تطورت الأمور وأصبحت ثورة مفتوحة على النظام الجديد. التحق سايغو بالثوار، وبعد عدة أشهر من المعارك المتواصلة ضد القوات الحكومية الحديثة، حوصرت قوات الثوار بالقرب من مغارة. وخاض سايغو وأتباعه معركتهم الأخيرة يوم 24 أيلول 1877 م، جرح على أثرها، وتأكد من هزيمته المحقة، ففضل أن ينتحر طواعية بطريقة الهاراكيري، وقام أتباعه باغتيال رئيس الحكومة أوكوبو توشي- ميتشي سنة 1877 لمسؤوليته في مصرع قائدهم.

سنة 1891 أصدرت الحكومة اليابانية مرسوم عفو عن سايغو لتفانيه في خدمة وطنه، وأصبح يلقب باسم سايغو الكبير. كما يعده اليابانيون من الأبطال الوطنيين.

ستة كتب جديدة في أمريكا

صدرت كتب جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها: ستة كتب تتناول مختلف القضايا بطريقة تختلف عن قصص الإعلام الأمريكي وقصص هوليوود!

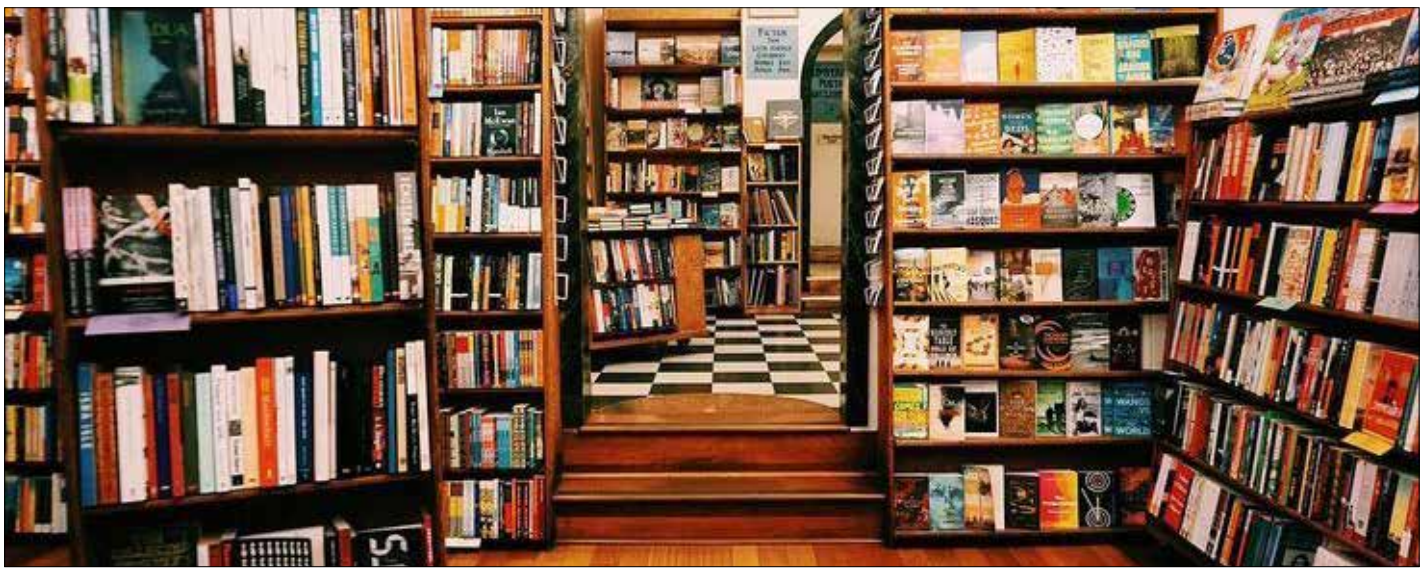

■ قاسيون

حياة وفكر غوردون تشايلد

صدر هذا الكتاب عن جامعة موناش للنشر 2020، من تأليف تيري ايرفينغ.

وتشايلد هو عالم آثار أسترالي وعالم ما قبل التاريخ. ويعتبر واحداً من مؤسسي علم الآثار الماركسي في العالم، وتُدرس مؤلفاته في العديد من أشهر جامعات حول العالم. كتب عن الفهم المادي للتاريخ القديم البدائي للبشرية عن الفترة التي تعرف باسم «عصور ما قبل التاريخ»، وكان من دعاة الاشتراكية في بلاده.

مأساة العلم الأمريكي

صدر كتاب «مأساة العلم الأمريكي من ترومان إلى ترامب» عن هاي ماركيت لمؤلفه كليفورد دي كونر. ويقول فيه المؤلف: منذ ما يقرب من قرن من الزمان، كان الدافع الأساسي وراء العلوم والتكنولوجيا الأمريكية هو البحث عن طرق جديدة وأكثر فعالية لقتل الناس. يجادل كونر في أن استبدال نظام العلوم الحالي الذي يخدم الربح الأعلى بنظام العلوم من أجل احتياجات الإنسان ليس حلماً مستحيلاً، ويجب القيام به ونحن بحاجة إلى فهم مصادر تاريخه المظلم.

أربعة مليارات سنة

يتحدث نيل شوبين عن التحولات التاريخية العظيمة في الطبعة الجديدة من كتابه الصادر عن دار بنغوين راندوم هاوس، وعن فك تشفير أربعة مليارات سنة من الحياة، من الحفريات القديمة إلى الحمض النووي وفي شيء يشبه حساب التحولات. يقدم مؤلف كتاب Your inner fish كيف نشأ التنوع المذهل للحياة على كوكبنا.

ماركس وأزمة المناخ

في كتابه «ماركس وأزمة المناخ» يتحدث إلين غراهام لي عن آراء ماركس وإنجلز حول البيئة، فإن تفكيرهم البيئي ضروري لفهم ما هو ضروري حقاً لإنقاذ الكوكب. وأفكارهما بمثابة بيان لتغيير النظام وتشرح لماذا تواجه الإنسانية أكبر أزمة لها اليوم.

أخبروا الرأسماليين نحن قادمون

بينما يتحدث شون ريتشمان في كتابه «أخبروا الرأسماليين نحن قادمون» عن خطة عمل جديدة للعمال في القرن الحادي والعشرين، في عصر عدم المساواة والاحتجاجات والإضرابات الاجتماعية المتزايدة. ويشرح للعمال ضرورة تنظيم النقابات في جميع أنحاء أمريكا وخوض المعارك الكبرى. كما نشر بول ليبلانك كتابه «الشعلة الحيّة» عن حياة القائدة الألمانية روزا لوكسمبورغ.

أخبار ثقافية

افتتاح مهرجان الساحة الحمراء

تعرض أكثر من 200 دار للطباعة والنشر منتجاتها في مهرجان «الساحة الحمراء» الذي يقام في 6– 8 يونيو في الساحة الحمراء في موسكو. إلاّ أن المهرجان لا يمكن أن يزوره هواة الكتب كلهم، إذ أن من تجاوز عمره 65 عاماً ومن لم يبلغ سنه 7 أعوام يحظر عليهم زيارة المهرجان. وذلك لوجود القيود على إقامة الفعاليات الثقافية. وأفاد موقع حكومة موسكو بأن المهرجان لن يصبح حدثاً هاماً في الثقافة الروسية فحسب، بل والثقافة العالمية، إذ أنه عبارة عن أول فعالية تقام في نظام «أوفلاين» وليس «أونلاين» كما كانت الحال طيلة أشهر الحجر الصحي في القارة الأوروبية.

منصة تعليمية صينية

منصة تعليمية صينية كبيرة تجذب 647 ألف مستخدم من أنحاء العالم.

صرح مسؤول من وزارة التعليم: إن منصة تعليمية صينية كبيرة جذبت حوالي 647 ألف مستخدم من 152 دولة ومنطقة حتى نهاية شهر أيار. أنشأت المنصة التعليمية الصينية العالمية التي أطلقت في 25 تشرين الأول 2019، تطبيقاً على الهواتف المحمولة يدعم ست لغات، الصينية والإنجليزية والروسية واليابانية والكورية والتايلاندية. وصرح ممثلو الإدارة المعنية بتطبيق اللغات وإدارة المعلومات التابعة لوزارة التعليم في مؤتمر صحفي: إننا نطور واجهة التطبيق ليدعم المزيد من اللغات. وأن المنصة تتضمن تطبيق الذكاء الاصطناعي وقاعدة بيانات ضخمة لمواد تعليمية.

كانوا وكنا

في الصورة الوفود النقابية السورية واللبنانية والمصرية تستعد للسفر من أجل المشاركة في تأسيس الاتحاد العالمي لنقابات العمال، منهم ممثلو نقابة عمال التبغ في مصر، ورئيس نقابة عمال فورد في الاسكندرية، والقائد النقابي اللبناني مصطفى العريس وعدد من قادة نقابات العمال في سورية، مكان وزمان الصورة: مدينة الاسكندرية في مصر عام 1945.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/06/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الحجر الصحي وحلم الثقافة المشاعية

«وأخيراً امتلكنا وقت فراغ كافٍ لقراءة كل تلك الكتب التي كومناها في انتظار أن يسمح الوقت أو المزاج بقراءتها، شاهدنا بعضاً من تلك الأفلام التي كنا نلوم أنفسنا لأننا لم نشاهدها بعد. وأخيراً كان الوقت ملائماً لسماع ساعات وساعات من الموسيقى، والرجوع إلى بعض القصائد المنسية التي سبق وأدهشتنا في الماضي».

■ نور أبوفرّاج

كان الحجر الصحي دون شك الزمن الذهبي لاستهلاك الثقافة. كما لو أن المجتمعات الغربية والعربية، لم تمتلك قبلاً لحظة سكينة تُمكّنها من الإطلاع على الكم الهائل من النتاجات الثقافية المكدّسة في المجالات كافة. كانت عجلة الإنتاج تضخ وتضخ أفلاماً وكتباً وألبومات موسيقية ومسرحيات، لكن جزءاً يسيراً منها فقط يتم تداوله والتعرّف عليه. يرجع كل ذلك إلى مجموعة مركبّة من العوامل، منها: غياب وقت الفراغ ضمن منظومة ساعات العمل الطويلة والتراكض المحموم للإنجاز والتنافس. هذا إلى جانب البعد المُتعلق بتسليع المنتجات الثقافية بحيث يبقى الحصول عليها رهناً بالقدرة المادية على شراء بطاقة لحفلة موسيقية أو كتاب أو أسطوانية موسيقية، أو حتى امتلاك فائض من الوقت يُمكن تخصيصه للأنشطة الثقافية بدلاً من استثماره لزيادة الدخل المادي. كل ذلك جعل الإنتاج الثقافي يصل فقط إلى شرائح مختارة ومنتقاة من الجماهير، تنحصر ضمن دوائر ضيّقة تُعيد نفسها ولا تنفتح على شرائح جديدة.

إتاحة الثقافة في عالم طوباوي

في الحجر الصحي، شهد العالم بأجمعه للمرة الأولى سيناريو متخيّل وطوباوي لعالم تُتاح فيه المنتجات الثقافية لمن يرغب بها، وتصل للكثيرين أينما كانوا، باشتراط أن يمتلكوا حاسباً محمولاً أو هاتفاً ذكياً، وخدمات إنترنت، وهذا بالطبع ليس بالشرط السهل تحقيقه. وباشتراط أيضاً أن يمتلكوا الرغبة في استهلاك هذا النوع من المنتجات الثقافية، خاصةً وأن موضوع التفضيلات الثقافية والذائقة العامة قضية شديدة التعقيد لا يجب المسارعة فيها لنعت الناس بالكسل والتخلّف وغياب الاهتمامات النوعية.

بعد الأيام الأولى من فرض حظر التجوّل في معظم مدن وعواصم العالم، بدأت المؤسسات الثقافية بإتاحة الأفلام التي أنتجتها أو دعمتها كي يشاهدها الناس مجاناً عبر الإنترنت، إلى جانب نشر أسطونات موسيقية لتحميلها مجاناً لمدة محدودة. والأمر ذاته فيما يتعلق بإتاحة كتب أو حتى مسرحيات تم توثيقها عبر الفيديو. من جانب آخر، أتاحت المتاحف جولات افتراضية في أروقتها، وأعلن الموسيقيون عن حفلات بث مباشر مجانية من غرف معيشتهم أو حدائقهم، وكل ذلك أسس لما بات يسمى بـ «ثقافة الحجر الصحي». كان الهم الجامع شغل ملايين البشر عن أنباء الإصابات المتزايدة جراء كورونا، أو تأمين استراحة من أخبار الانهيارات الاقتصادية وتزايد أعداد العاطلين عن العمل.

ما بدا طارئاً واستثنائياً في إتاحة الثقافة للجميع زمن الحجر الصحي كان يجب أن يكون الواقع الطبيعي لو أن العالم لا يقف رأساً على عقب

نتفلكس راعية الثقافة المأجورة

قد لا تبدو حالة التفرّغ لاستهلاك الثقافة إيجابيةً بالكامل، خاصة حينما يستعاض عن مصطلح الثقافة بالترفيه بحيث يعاد طرح الأسئلة حول المضامين التي يُسارع الناس إلى استهلاكها حتى وإن كانت مأجورة. إذ لا يجب الظن بأن فترة الحجر الصحي جعلت الثقافة مجانية بالكامل، فهذا ربما ما زال حلماً بعيد المدى. في واقع الأمر ازدهرت أعمال بعض الشركات المحظوظة العاملة في قطّاع الترفيه، كنتفلكس مثلاً بالتزامن مع انتشار الوباء، حيث زاد عدد المشتركين فيها 15,8 مليون مشترك خلال فترة فرض الحجر الصحي، وهو رقم مضاعف عمّا توقعته الشركة بحيث وصل عدد مشتركيها إلى 183 مليون مشترك حول العالم. لكن حتى نتفلكس بدأت تنتظر رفع الحظر وعودة عجلة الإنتاج كي تستطيع إكمال إنتاج مسلسلات وأعمال جديدة تغذي فيها سوق الاستهلاك لأعوام 2020–2021. ووفق بعض الإحصاءات التي خرجت بها مسوح شاملة لسوق المستهلكين في الولايات المتحدة الأمركية، تبيّن أن الناس باتوا يستخدمون خدمات البث المباشر بمعدل ثماني ساعات يومياً، وهي ضعف المدة قبل فيروس كورونا. وبالتالي، نحن نتحدث هنا عن عدد ساعات كبير من وقت الفراغ يمكن لها أن تُشغل بأي شيء كان، وهذا ليس بالضرورة أمرٌ جيد.

الثقافة حاجة

بالعودة لأيام الحجر الصحي، كانت تلك ربما المرة الأولى التي يعترف فيها العالم بأن استهلاك الثقافة حاجة إنسانية حقيقية ومُلحة، وبدأ البعض يتداول على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تقول: «إن كنت تظن بأن الفن ليس مهماً تخيّل الحجر الصحي دون أفلام أو كتب أو موسيقى». كما لو أن العالم اعترَف أخيراً تحت ضغط الإكراه بأن هناك حاجات روحية ونفسية لا بد من إشباعها. بحيث استطاع الناس بعد زمن طويل إدراك كم الاغتراب الذي كانوا يعيشونه في ظل النظام الاقتصادي السائد الذي يُسيّر حياتهم كما يشاء، ولا يترك لهم الوقت لالتقاط أنفاسهم والاستمتاع بالهوايات التي ترمم أرواحهم وطاقاتهم.

لكن المحزن في الأمر، أن ما بدا طارئاً واستثنائياً في إتاحة الثقافة للجميع زمن الحجر الصحي كان يجب أن يكون الواقع الطبيعي لو أن العالم الذي نعيش فيه لا يقف رأساً على عقب. في عالم مُشتهى كان يجب على الحكومات والأنظمة الحكومية دعم الأنشطة والفعاليات الثقافية بحيث تؤمن هي للفنانين دخلاً عادلاً يُمكّنهم من إكمال إنتاجهم، وتتيح الثقافة مجاناً للعالم بأسره. لكن في العالم الذي نعيشه، كانت الثقافة المجانية أشبه بحلم قصير أو غفوة وقت الظهيرة، يستيقظ منها المرء ليجد أن الأمور عادت إلى سابق عهدها، وما زال السواد الأعظم من الناس لا يملكون المال أو الوقت أو الطاقة لاستهلاك الثقافة.